

جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

الفصل النحوي بين الأزواج المتلازمة

إعداد الطالب

محمد عطا أحمد أبو فنّون

إشراف

الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجـــــة

الدكتوراه في النحو قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2009

الإهداء

إلى روح والدي -رحمه ا - ....

إلى أمي الحنون وزوجي وإخواني وأخواتي...........

إلى فلذات كبدي (نور وأمير وعمر وإياد)................

إلى أصدقائي وزملائي وطلابي.........................

إلى كل من آزرني أثناء كتابتي ....

إلى وطني الحبيب الذي أعشق ترابه ....

إليهم جميعاً أهدي هذا العمل

محمد عطا أحمد أبو فنون

الشكر والتقدير

أشكر الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي على تفضله بالموافقة على الإشراف على رسالتي، وجعلي من طلابه المطيعين، وأشكره أيضاً على ما قدمه لي من عون وإرشادٍ ومساعدة حتى استقام هذا العمل على ما هو عليه، سائلاً ا العزيز القدير أن يوفّقه في حياته وعمله.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الأفاضل: الدكتور صلاح أحمد سعيد، والدكتور محمد أمين الروابدة، و الدكتور فايز محاسنة؛ لتفضلهم بقبول مناقشة هذهِ الرسالة، وتقويم ما وقع فيها من أخطاء وهفوات.

فجزاهم ا عني خير الجزاء

محمد عطا أحمد أبو فنون

فهرس المحتويات

المحتوى

الصفحة

المُلخصُ

الفَصلُ النّحوي بين الأزواج المُتَلازمةِ

محمد عطا أحمد أبو فنّون

جامعة مؤتة: 2009م

تَتَنَاولُ هذهِ الدراسةُ الأزواج النّحويةَ المتلازمةَ مِن حيثُ اطّـرادُ الفـصل بينها أو امتناعُه أو إجازتُهُ على قُبحٍ، ويعتمدُ كل ذلك علـى نـوعِ المتلازمـين، وطبيعة ترابطهما، ونوع الفاصل الذي يفصلُ بينهما.

وقد اقتضتْ هذهِ الدراسةُ أن تأتي ضمن مقدمةٍ وثلاثة فـصولٍ وخاتمـة، تحدثتُ في المقدمةِ عن أهمية الموضوع وسبب اختياري له، ثم تناولتُ عدداً من الكتب القديمة التي أشارتْ إلى موضوعِ الدراسةِ، وذكرتُ دراسـتين قـصيرتين مُحدثتين بخصوص ذلك، وعرضتُ فصولَ دراستي هذهِ عرضاً سريعاً وموجزاً.

وأفردتُ الفصلَ الأولَ للحديثِ عن مفاهيمِ التلازم والفصل والاعتراض؛ إذْ قسمتُهُ إلى تمهيد ومبحثين: تحدثتُ في التمهيد عن أثر القاعـدة المعياريـة فـي المحافظة على التلازم بين العناصر، وتناولت في المبحث الأول التلازم كأسـاس للدراسة، وفي الثاني تحـدثت عـن الفـصل –موضـوع الدراسـة- وعلاقتـه بالاعتراض، وذكرتُ نوع الفاصل ضمن القسم الثاني، ودعمـتُ ذلـك بـشواهد نحويةٍ مختلفةٍ.

أما الفصلُ الثاني، فقد تحدثتُ فيه عـن الفـصل الجـائز المطّـردِ بـين المتلازمين من خلال ثلاثِ صورٍ للفصل الجائز المطّرد هي: التقديم والتـأخير، والزيادة، والاعتراض، وقسمتُ كل جزئيةٍ منها إلى ثلاثةِ محاور:

1-الفَصلُ بين المسندِ والمسندِ إليه وما أصلهما كذلك.

2-الفَصلُ بين الأزواجِ النحويةِ غير المسندِ والمسندِ إليه.

3- الفَصلُ بين الأداةِ ومدخولها.

وعرضتُ في الفصل الثالثِ الفصلَ القبيح (غير المطّرد) والممنوع بين المتلازمين، وقسمته إلى ثلاثةِ محاور كتقسيمِ صور الفصل الجائز المطّرد.

وقد دعمتُ الفصلين الثاني والثالث بشواهد نحويةٍ متنوعةٍ بناء على ما استخلصته من أغلب آراء النحاة، وبينتُ الأسباب والعللَ لجواز الفصل أو منعه أو قبحه.

وأما الخاتمةُ فقد تضمنتْ أهم النتائجِ التي توصلتْ إليها الدراسة.

Abstract

The Syntactic Separation among the Inseparable Pairs

Mohammad Ata Ahmad Abu Fannoon
Mu'tah University , 2009

This study clarifies the syntactic inseparable pairs which can be separated , prohibited , or permitted by grammarians , all of that depends on the sort of the two inseparablenesses , the nature of their association and the type the separation which separates among them .

The style of this study recommends an introduction , three chapters , and a conclusion . In the introduction , I have shown the importance of the theme and the reason why I have chosen it . Afterwards , I have taken a number of old books about the same theme and mentioned two short modern studies with regard to that . In addition , I have submitted the chapters of my study quickly and briefly .

In the first chapter , I have talked about the inseparableness' expressions , the separation , and the objection by dividing it into an introduction and two parts : In the introduction , I have talked about the effect of the normative rule to observe the inseparableness among elements . In the first part I have shown the inseparableness as a base for the study and in the second one I have talked about the separation – the theme of the study and its relation to the objection . I have also shown the type of the separation in the second part by providing that with different syntactic issues .

In the second chapter , I have talked about the permitted separation among the two inseparablenesses in three parts : the advancing and delay the addition, and the objection . I have divided each part into three items:

1- The separation among " Al-Musnad and Al-Musnad Eleih "
2- The separation among " Ghair Al-Musnad and Al-Musnad Eleih "
3- The separation among " Al-A'dah and Madkhuloha "

In the third chapter , I have submitted the prohibited separation among the two inseparablenesses and divided it into three items like the permitted separation .

I have provided the second and third chapter with different syntactic issues which I have concluded from the opinions of many grammarians clarifying the cause of each separation : the permitted separation , the prohibited separation , and the irregular separation

The conclusion includes the most important results of this study .

المقدمـة

الحمدُ لله رب العالمين، خالق السماوات والأرضين، مُدبر الخلائق أجمعين، والصلاةُ والسلامُ على نبيهِ المصطفى سيدنا محمدٍ، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يومِ الدين، وبعدُ:

فقد لفتَ نظري احتلالُ الأزواجِ النّحويةِ مركزاً أساسياً في تصنيفِ النحاةِ لِما استقرؤوه من الكلامِ العربي، إذ صُنفَتِ الأبوابُ النّحويةُ ضمن أزواجٍ نحويةٍ مُتَعددةٍ بحيثُ يتّحدُ كل زوجين منها أو أكثر اتّحاداً وظيفياً لِأداءِ المعنى المطلوب من السياق، فوجودُ الأول يفرضُ وجود الثاني وبالعكس، وكلاهما مرتبطان مع بعضهما بعضاً، وهو ما أفرزتْهُ اللغةُ على أيدي نُحاتِها.

لكن، ما استوقفني أكثر هو مدى اتّحادِ كل عُنْصرٍ بملازمه، إذ توزعتْ هذهِ الأزواجُ النّحويةُ المتلازمةُ –حسب ما جاء به النحاة- إلى محورين: المحور الأول: الأزواج النّحوية الّتي يجوزُ الفصل بين كلّ زوجين منها –في الغالب- لضعفِ ترابطهما مع اقتضاء وجودهما في السياق ولو تقديراً، والمحور الثّاني: الأزواج النّحوية الّتي يصعُبُ الفصلُ بينها –في الغالب- لشدة اتّصالها وترابطها، وكأن كلّ زوجين منها كلمة واحدة، وكلا المحورين السابقين مرتبطان بنوعِ الفاصل الذي له أثر كبير في جواز الفصل أو منعِه.

لذا، ارتأيتُ أن أَدخُلَ غمار هذهِ الأزواجِ النّحويةِ المتلازمةِ، وأُبحِر في ثناياها لاستقصاءِ آراءِ النحاةِ بخصوص هذهِ الأزواجِ النّحويةِ من حيثُ جوازُ الفصل بين كلّ زوجين منها أو منعه، وبيان علّة كل من هذين المحورين (الجواز والمنع) بناء على ما استُقرِئ من الكلامِ العربي وأقرته القاعدةُ المعياريةُ، فتوجهتُ لدراسةِ هذهِ الظاهرةِ ضمن (الفصل النّحوي بين الأزواج المتلازمة) دراسةً عامةً شاملةً تتناولُ جميع جوانبها.

ولما لم تقع يداي على دراسةٍ شافيةٍ كافيةٍ تتناولُ هذهِ الظاهرةَ، زاد تصميمي على البحثِ فيها، خاصةً أن النحاة القدماء تناولوها في إشاراتٍ وإضاءاتٍ متناثرةٍ وسريعةٍ أثناء حديثهم عن القضايا النّحوية المختلفة؛ فابنُ جنّي في (الخصائص) أفرد لها باباً بعنوان "الفروق والفصول"، تناولَ فيه قضايا عامةً

تخص الفصلَ. واكتفى غيرُهُ من النّحاةِ بإشاراتٍ متناثرةٍ في كتبهم كسيبويه في (الكتاب)، وابن السراج في (الأصول في النحو)، وابن هشام الأنصاري في (أوضح المسالك و مغني اللبيب) و الأزهري في (شرح التّصريح)، والسيوطي في (الهمع و الأشباه والنظائر)، وغيرهم ممن أُثْبِتَتْ أسماؤهم في هذهِ الدراسة.

والحالة نَفْسُها عند الدارسين المحدثين، إذ لم أجد دراسةً مستقلةً –حسب ما أعلم- تتناولُ هذهِ الظاهرةَ بالتّفصيل إلّا وريقات بحثٍ كتبها عبد العزيز موسى علي بعنوان "الفصل النّحوي بين مطالب التّركيب وقيم الدلالة"، تناول فيها هذهِ الظاهرةَ بشكلٍ موجزٍ لا يفي بالغرض، ومقالة لصالح الشّاعر لا تتعدى ثلاث صفحات على الشبكة العنكبوتية بعنوان "ظاهرة الفصل والاعتراض في النحو العربي"، تناول فيها مفهومي الفصل والاعتراض والفرق بينهما، زيادة على إشارات موجزةٍ ومكررةٍ تناولها بعضُ الدارسين من أمثال علي أبو المكارم في (التّفكير النّحوي)، وتمام حسان في (البيان في روائع القرآن، واللغة العربية: معناها ومبناها)، وخليل عمايرة في (في نحو اللغة وتراكيبها)، وغيرهم.

وكلّ هذه الإشاراتِ والمضامين القديمة والحديثة كانت هاديةً لي ومُساعِدةً في تتبع الفصل النّحوي في مظان الكتب النّحوية، ثم إبرازه في فصول هذهِ الدراسة مُتبعاً المنهج الوصفي التّحليلي القائم على رصدِ المتلازماتِ والفواصل التي تفصلُ بينها وتصنيفها ضمن محورين: الفصل الجائز المطّرد، والفصل القبيح (غير المطّرد) والممنوع بين كل متلازمين.

هذا وقد جاءت هذه الدراسةُ في مقدمةٍ وثلاثة فصولٍ وخاتمة، تحدثتُ في الفصل الأول عن عناصر مختلفةٍ تتعلّقُ بموضوع الدراسة؛ إذ قسمته إلى تمهيد ومبحثين: بينتُ في التمهيد محافظة القاعدةِ المعياريةِ على التلازم بين العناصر المُكونةِ للتّراكيبِ النّحويةِ، ثم وضحتُ مفهوم التلازمِ وأهميته، وتطرقتُ إلى التّلازمِ التّرتيبي بين العناصرِ النّحويةِ المختلفةِ في القسم الأول، وقد بدأتُ بالتلازم؛ لِأنّهُ مُمهد ومُوضح للموضوع الرئيس موضوع الدراسة.

وتحدثتُ في القسمِ الثّاني عن الفصل النّحوي من حيثُ مفهومُه وعلاقتُهُ بمصطلح الاعتراض بعد توضيح مفهومِه، وذكرتُ أنواع الفواصل التي تفصلُ

بين كثيرٍ من الأزواج النّحويةِ ضمن محورين: الأجنبي وغير الأجنبي، ومما يتوسع فيه في الكلام كالظرف والجار والمجرور والاعتراض.....

وذكرتُ في الفصل الثاني الفصلَ الجائز المطّرد بين المتلازمين، وقد اقتضتْ طبيعة هذِهِ الدراسة تقسيم هذا الفصل ضمن ثلاثِ صُورٍ للفصل الجائز وهي: التّقديم والتّأخير، والزيادة، والاعتراض، وقسمتُ الأزواج النّحويةَ إلى ثلاثِ فئاتٍ تندرجُ تحتَ كل صورةٍ، والفئات هي:

أ- الفَصلُ بين المسند والمسند إليه وما أصلهما كذلك.

ب- الفَصلُ بين الأزواج النّحوية غير المسند والمسند إليه.

ج- الفَصلُ بين الأداةِ ومدخولها.

أما الفصلُ الثّالثُ، فقد تناولتُ فيه الفصلَ القبيح (غير المطّردِ) والممنوع بين المتلازمين، وقسمتُهُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ كالفئاتِ التي ذكرتها في الفصل الثّاني.

وأما الخاتمةُ، فقد ذكرتُ أبرز النتائجِ التي توصلتْ إليها الدراسة، وإن كان هناك الكثيرُ من النتائج الأخرى المتناثرة بين ثنايا المسائل النّحويةِ، كل تحت جزئيته.

ولا أزعمُ أنّني تناولتُ كل ما يتعلّقُ بالفصل النّحوي بين الأزواجِ المتلازمة؛ بمعنى أنّني لم أستقصِ كل آراء النّحاةِ القدماء و المحدثين بخصوص الفصل، و إنّما حكمتُ في هذه الدراسة على جوازِ الفصل أو منعه بناء على الرأي العام المشهور بين النحاة، وليس على الآراء الفردية.

ومهما يكن من أمرٍ، فهذِهِ الدراسةُ ليست إلّا محاولةً لوضع النقاط على الحروف بخصوصِ هذِهِ الظاهرةِ اللغوية التركيبية، ولا أدعي الكمالَ فيها؛ لأن الكمالَ -عز وجلّ-. وأسألُ ا تعالى أن أكون قد قدمتُ شيئاً لخدمةِ هذِهِ اللغةِ، وأن يكون جهدي هذا نافعاً لطلبة العلم. وعلى الرغم من اتّساع موضوع هذِهِ الدراسة إلّا أنّني حاولتُ جاهداً أن ألمّ شتاته، فإن أصبتُ فبهدي من ا تعالى، وإن أخطأتُ فَمِن نفسي.

الفصل الأول

مفهوم التلازم وأهميته وعلاقته بالفصل والاعتراض

التمهيد:

1.1 القاعدةُ المعياريةُ حافظتْ على التّلازمِ بين العناصر:

في خضم انتشار التّوزعِ القبلي العربي على أنحاءٍ متفرقةٍ وقبائلَ متعـددةٍ ضمن بقعة جغرافيةٍ واسعةٍ، انبرتْ مجموعةٌ من علمائنا الأوائل سـعياً للحفـاظ على اللغة العربية من خلال وضع ضوابطَ وأحكامٍ وقـوانين تـضبطُ النـاطقين بالعربية من العرب وغيرهم، وتحافظ على نقاء اللغةِ وصفائها.

فاللغةُ العربيةُ حافظتْ على نقائها وصفائها ضمن الـسليقةِ اللغويـةِ فـي الجاهلية وبدايةِ الإسلام ، ولما اتسعت رقعةُ الدولةِ الإسلامية، ودخلـت شـعوب وقبائلُ متعددةٌ إلى الإسلام ، كانت الحاجةُ ماسةً لوضع النحو العربـي لتحقيـق هدفين رئيسين: حفظ القرآن الكريم وصونه من الخطأ، ثم تيسير تعلّم اللغة لِمـن يريد ذلك من الأعاجم الذين بسطتِ الدولةُ الإسلاميةُ عليهم سلطانَها.[1]

لذا، فالسببُ الأساسي في وضع النحو ما انتشر من لَحنٍ عقب الفتوحـات الإسلامية، وامتداد آفاقِ اللغة العربيةِ إلى مجالاتٍ لم تُتَح لها من قبـلُ، وفـساد الألسنة حتى بالنسبة للعرب أنفسِهم نتيجةَ اختلاطِهم بالأجانب.[2]

---

[1] ينظر: أبو المكارم، علي (1971م) ، تاريخ النحو العربي حتى أواخـر القـرن الثـاني الهجري، القاهرة الحديثة، للطباعة: 55 _ 56، وحسان، تمام (1991)، الأصـول، دار الثقافة، الدار البيضاء: 22_29، وضيف، شوقي (د.ت)، المدارس النحويـة، ط6، دار المعارف، القاهرة: 11_12.

[2] ينظر: عمر، أحمد مختار (1962م)، البحث اللغوي عند العرب، ط4، عالـم الكتـب، القاهـرة: 84، والسيد، عبد الـرحمن (د.ت)، مدرسـة البـصرة النحويـة، ط1، دار المعارف، مصر: 7. والأفغاني، سعيد (1987م)، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت_ لبنان: 6،7، والطنطاوي، محمد(د.ت)، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط2، دار المعارف، القاهرة: 16-17.

وبدأتِ الإرهاصاتُ الأولى لوضع ضوابطَ للنحو من خلال آراءِ علمائِنا الأوائل من أمثال: أبي الأسود الدؤلي، وعلي بن أبي طالب، ونصر بن عاصم، وابن هرمز، وابن أبي إسحق الحضرمي، وعيسى بن عمر، والخليل، وغيرهم، إلى أن اكتملت هذه الضوابطُ بشكل شبه كاملٍ على يدي سيبويه في كتابه الذي يضم معظم هذه القواعِدِ.

ولم توضع هذه القواعدُ والضوابطُ عُنْوةً، وإنّما اعتمد النحاةُ -منذ الإرهاصاتِ الأولى إلى ما بعد سيبويه- على أصول تحكم هذِهِ القواعد والضوابط تُعرفُ بأصول النحو العربي، وهي: السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال، ومعظم النحاة -إذا لم نقلْ كلّهم- اعتمدُواعلى هذه الأصول في تقعيدهم للنحو العربي.

وكان اعتمادُهم عليها ضمن ضوابطَ وحدودٍ، فقاموا بتحديد الكلام الذي تُبنَى عليه القاعدةُ؛ أي المحتج به، فَعدوا القرآن والقراءاتِ القرآنيةَ وكلام العرب: نظمه ونثره المادةَ الأساسيةَ التي تُبنَى عليها القواعدُ والضوابطُ النحويةُ.

ولم يكن احتجاجُهم بالكلام العربي: نظمِه ونثره على إطلاقه، بل قاموا بتحديد البيئتين الزمانية والمكانية لهذا الكلامِ المعتمدِ في التقعيدِ من قِبل النحاةِ الأوائل خاصة البصريين.[1] فقبلوا الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني، سواء أسكنوا الحضر أم البادية؟ واستمر تدوينُ لغاتِ أهل البادية حتى فسدت سلائِقُهم في القرن الرابع الهجري.[2]

أما الشعرُ، فقد خُتِم الاحتجاجُ به بإبراهيم بن هرمة وهو آخر الحجج (سنة 150هـ)،على الرغم مِن أن سيبويه احتج بكلام بشار بن برد خوفاً من لسانه كما يُقَال، وأجمع العلماءُ على أنّه لا يُحتَج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة،

---

(1) ينظر: الحموز، عبد الفتاح (1997م)، الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي، ط1، دار عمار: 7.

(2) ينظر: الأفغاني، في أصول النحو: 19_ 20.

ولايجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائِلُه.[1] بمعنـى أن الـشعر انتهـى الاحتجاجُ بهِ مع نهايةِ الدولةِ الأمويةِ وبدايةِ الدولة العباسية.[2]

أما البيئةُ المكانيةُ، فقد تم تحديدُها من قِبل العلماءِ الأوائل، ووضعوا لهـا ضوابطَ، إذ لم تُؤْخَذْ لغةُ جميع القبائل، وإنما أُخِذَتْ لغةُ قريش وقيس وتميم وأسد وهُذيل وبعض كِنانَة وبعض الطائيين، ولم تُؤْخَذْ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري مِمن كان يسكنُ أطرافَ بلادهم التي تُجاوِرُ سائر الأمم الذين حولَهم، فلم تُؤْخَذْ من لَخْم ولا من جُذام؛ لأنهم كانوا مجاورين لأهل مِصر والقبط، ولا مـن قُضاعة وغسان، ولا من إياد؛ لأنهم كانوا مجاورين لأهل الشام...[3]

فمن خلال تحديد البيئتين ، بدأت تظهرُ مظاهرُ المعياريةِ في النحو العربي عند علمائِنا الأوائِل، فالأخذ من بعضِ القبائل واللهجاتِ وتركُ قبائـلَ ولهجـاتٍ أخرى خاصة ما يتعلق بالمفردات والتّصريف والتركيب يُعد من مظاهرِ المـنهج المعياري في الدرس اللغوي القديم .[4]

وهذا التحديدُ وضعهُ البصريون والتزموا بـه؛ لأنهـم أرادوا أن يـضعوا قواعد وضوابطَ تضبط اللغة وتحافظ على نقائها وصفائها، فسمعوا عن العـرب كثيرا ، ولكنهم لم يقبلوا كل ما سمعُوا، ولم يعتمدُوا كل ما رُوِي إليهم، ولم تَقُـم قواعدُهم على الرواية العابرة، أوالبيت النادر، أو القولة النابيـة، إنهـم أرادوا أن يضعُوا أسس علمٍ، وأرادوا لهذه الأسسِ أن تكون قويةً، فلا بد في شواهدها مـن

---

(1) ينظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(911هـ)(1999م)، الاقتـراح، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الصفا: 70.

(2) ينظر: الحموز، الكوفيون: 17.

(3) ينظر: السيوطي، الاقتراح: 59 _ 60، والشاوي المغربي الجزائري، يحيـى بن محمد أبـي زكريا(د.ت)، ارتقاء السيادة لحضرة شاه زاده في أصـول النحـو، تحقيـق: عبـد الرزاق عبد الرحمن السعدي: 47 _ 48.

(4) زوين، علي (1986)، منهج البحث اللغوي بين التراث و علم اللغة الحـديث، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد: 10.

أن تكون متواترةً أو قريبةً من التواتر ، حتّى تُرسخَ قواعِدُها فلا تُزلْزل، وحتى يقْوى أساسُها فلا تَلين.[1]

فكانتْ فكرةُ القاعدةِ المعياريةِ في عقول البصريين منذُ المحاولاتِ الأولى لوضع قواعد وضوابطَ تضبط اللغة، وتَنْأى بها عن اللحن والخطأ، فعندما حددُوا البيئتين: الزمانية والمكانية، ووضعوا حدود الكلام المُعتَمِدِ في التقعيد انطلقوا من منطلقِ الحِفاظ على نقاء اللغة وصفائها ، فمالُوا إلى المعياريةِ وأخذتْ تتحكمُ فيهم، إذ رفضُوا الخروج عن هذه الحدودِ وعابُوا على من يخْرُجُ عنها.

بخلاف الكوفيين الذين تساهلوا في هذه القيودِ الزمانيةِ والمكانية، وتوسعُوا فيها ، فقبلُوا كل ما جاء عن العرب واعتدوا به، وجعلوه أصلاً من أصولهم التي يرجِعُون إليها، ويقيسون عليها، فتلقفُوا الشواهد النّادرة، وقبلوا الرواياتِ الشاذةَ، وعدوا كل ما صدر عن عربي _ موثوق به أو غير موثوق، مشهود له بسلامة اللسان أو مجهول يجوز أن يعتريهُ اللحنُ_ عربياً فصيحاً، يُرجعُ إليه، ويُنْسجُ على منواله ولو لم يقُلْهُ غيرُه .[2]

وهم بهذا وسعُوا قواعد اللغةِ، ومنعوا ما يضبطُها ضبطا يسهلُ تعلم اللغة من خلالها ، فاعتمدوا على البيئتين وخرجوا عنهما، يقول عبد الفتاح الحموز:"تجاوز الكوفيون القيود الزمانيةَ والمكانية والقَبلية التي وضعها البصريون خُصومُهم، وخضعوا لسلطانها، فقاسُوا على الشاذ والنادِرِ والقليل، وما يُمكِنُ أن يُحملَ على الضرورة الشعرية، وما لا يُعرفُ قائِلُهُ من الشعرِ والنثر، وما يُعد من باب القراءات الشّاذّة والسبعية التي وسمها البصريون بالشّذوذ، أو القبح. والقول نَفْسُهُ في القياس على كلامِ بعضِ القبائل التي دعا البصريون إلى عدمِ القياسِ عليه كقُضاعةَ وأعرابِ سوادِ بغداد وغيرِهم".[3]

فالكوفيون وسعوا القواعد والشروطَ المتصلةَ بها، وأجازوا كل شيء، وهم بهذا منعوا اللغةَ من أن تُضبطَ على الرغم من استقرائهم الشامل، على عكس

[1] ينظر: السيد، مدرسة البصرة النحوية: 146.

[2] ينظر: المرجع نفسه: 145_146. وحسان، الأصول:40-44.

[3] الحموز، الكوفيون في النحو والصرف: 7 .

البصريين الذين حكموا على الكثير المطّرد _في الغالـب_ ، وبنـوا قواعِـدهم الملتزمة بالشروط، فحددوا اللغة الصحيحة في قواعد معينةٍ يـضبطُها المعيـارُ والحكمُ والشرطُ.

فاعتماد البصريين على هذه الأصول المقيدة زمانيـاً ومكانيـاً، وُضِـعتِ القواعدُ المعياريةُ، واتسم النحو العربي بالمعيار والشرط، وكان عملُهم بدايةً يقوم على الملاحظة ثم التقسيم ثم التقعيد، إذ كان النحوي ينظر فـي أنـواع التـشابه المطردة بين المفردات التي تم استقراؤها، فيصفها بعبارة مختصرة نحو:حين يقع الاسمُ مسنداً إليه يكون مرفوعاً، ولا يتحولُ عن هـذا الرفـع إلا فـي حـالاتٍ خاصةٍ.[1] وإذا خرج عن هذه القاعدةِ يُعد خطأً.

لكن استقراء البصريين ناقص، إذ لم يجمعوا كل اللغـة، وإنّمـا جمعـوا أغلَبها، ووضعوا قواعِدهم على أساسها، يقول سعيد الأفغاني:"رسـم البـصريون خُطّتَهُم في النحو بعد أن جعلوا نُصب أعينِهم الهدفَ الذي إليه يرمـون ، وهـو عصمةُ اللسان من الخطأ، وتيسيرُ العربية على من يتعلمها من الأعـاجم، ولـذا تحروا ما نقلُوه عن العرب ثم استقروا أحوالَه، فوضعوا قواعِدهم علـى الأعـم الأغلب من هذه الأحوال، فإن تناثَر هنا وهناك نصوص قليلةٌ لا تشملها قواعدُهم سلكوا بها _بعد التّحري من صحة نقلها عن العرب المحـتج بكلامهـم_ إحـدى طريقتيهم : إما أن يتأولوها حتى تنطبقَ عليها القاعدةُ، وإما أن يهملـوا أمرهـا لقلتها، فيحفظوها ولا يقيسوا عليها، جاعليها من الصنف الذي سموه مطّرداً فـي السماع شاذّاً في القياس ... مثل (استحوذ واستصوب) والقياس فيها الإعلال مثل: (استقال، واستجاد ، واستطال)"،[2] أو وسمها بالخطأ، أو ردها إلـى الـضرورة الشعرية أو ما شابه ذلك.

فأصبحتِ القاعدةُ المعياريةُ كقانون الرياضيات، "إذا وُجِد كذا يكون كـذا"، وإذا لم ينطبق النصُ على القاعدة يُرفَـضُ أو يُـؤولُ، وتُـساقُ لـه الحجـج

[1] ينظر: حسان، تمام (1980م): اللغة بين المعيارية و الوصفية، مطبعة النجـاح الجديـدة، الدار البيضاء: 164_165.

[2] الأفغاني، في أصول النحو: 205.

و المبررات، و نستشف من هذه القاعدة المعيارية شيئاً من الـتلازم والاقتـران والشرط، فالمبتدأ مرفوع، وكأن الرفع التزم بالمبتدأ واقترن به، ولا بد لـه مـن خبر مرفوع، فالمبتدأ اقترن بالخبر، وكذلك الفعل والفاعل، والنعت والمنعـوت، والمضاف والمضاف إليه، والجازم والمجزوم، وما إلـى ذلـك مـن الـشروط والاقترانات.

فمثلاً، تقول القاعدة المعيارية: إن اللام أي (لام الابتداء) لا تـدخل علـى خبر لكن،[1] وإنّما هي من اختصاص (إن)[2]، يقول ابن يعيش: "ولا تدخل هـذه اللام في سائر أخواتها من (كأن) و (لعلّ) و (لكن)، فلا تقول: (كأن زيداً لقائم) و لا (لعل بكراً لقادم)...؛ لأن هذه الحروف قد غيرت معنى الابتداء، ونقلتـه إلـى التشبيه، والترجي، والاستدراك، وهذه اللام لام الابتداء، فلا تدخل إلا عليه، أو ما كان في معناه"؛[3] لذا رفضُوا قولَ الشاعر:

ولكنني مِن حُبها لَعمِيدُ[4]

---

[1] ينظر: المرادي، الحسن بن قاسم (1992م)، الجنى الداني في حروف المعـاني، تحقيـق: فخرالدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط1، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان: 619.

[2] ينظر: السيوطي (1998م)، الهمـع: تحقيق: أحمد شمس الدين، ط1، دار الكتب العلميـة بيروت_ لبنان: 443/1_446.

[3] ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (643هـ) (2001م)، شرح المفصل، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتـب العلميـة، بيـروت-لبنـان: 534/4.

[4] ينظر: أبو البركات الأنبـاري، كمـال الـدين عبـدالرحمن بـن عبيـد ا (577هـ ـ) (1998م)،الإنصـاف في مسائل الخلاف، تحقيق: حسن حمد، ط1، دار الكتب العلميـة، بيروت: 196/1 وابن هشام الأنصاري، جمال الدين، (761هـ) (1987م)، مغني اللبيب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيـروت:233/1، 212، والسيوطي، الهمع: 446/1، والاقتراح : 71، والمرادي، الجنـى الـداني: 618، وابـن يعيش، شرح المفصل: 534/4.

لدخول اللام على خبر لكن، على الرغم من أن الكـوفيين أجـازوا ذلـك اعتماداً على قول الشاعر.[1]

وقد رفض البصريون ذلك لخروجه عن القاعدة المعيارية التي وضعوها، وساقوا لذلك حُججاً عديدةً: منها أنه شاذ ومجهولٌ القائل، ولا يُؤْخَـذُ بـه لقلتـه وشذوذه، ولا يكادُ يُعرفُ له نظير في كلام العرب وأشعارهم، ولو كـان قياسـاً مطّرداً لكان ينبغي أن يكْثُر في كلامهم وأشعارهم، كما جاء في خبر " إن " وفي عدم ذلك دليلٌ على أنه شاذ لا يُقاسُ عليه.[2]

ويضيفُ ابنُ هشام:" ولا يُعرفُ له قائلٌ، ولا تتمة، ولا نظيـر، ثـم هـو محمولٌ على زيادة اللام أو على أن الأصلَ " لكن أنني " ثم حُذِفَتِ الهمزةُ تخفيفاً، ونون لكن للساكِنين ".[3]

فالقاعدة المعيارية التي وضعها البصريون بناء علـى الحـدود الزمانيـة والمكانية وشروطهما ترفضُ دخولَ لامِ الابتداء على خبر لكن، ولو أجازوا ذلـك لخرجوا عن القاعدة الضابطة التي وضعوها، فعندهم أن لام الابتداء - إن دخلت في السياق – يجب أن تتصلَ بخبر إن أو في ما له ارتبـاط بـ ـ(إن)، وكأنهـا اختصت بها ولازمتها بدخولها عليها –إن وجدت في السياق-.

ومثل ذلك الكثير من الأبيات الشعرية التي خَرجتْ عن القاعدة المعياريـة التي وضعها النحاةُ، ولكنهم قبلوا ذلك و أجازوه في الشعر فقط لأهميته، فأبـاحوا الخروج عن القاعدة في الشعر دون النثر، وهو ما سُمي بالضرورةِ الشعريةِ.

يقول محمد عوني عبد الرؤوف:" كثيراً ما تكونُ كلمةُ الشّاعر و خاصـة الشّاعر القديم عند اللغويين و النحويين هي الكلمة الفصيحة الصميمة التي يجـبُ أن يُقَاس عليها، و إن وجدوا بها شيئاً يخالفُ المألوف من كـلام العـرب الـذي قَعدوه، و نظموا نحوهُم بناء عليه، فإنهم يحاولون التأويل و الإتيان بالأسباب التي

---

(1) ينظر: السيوطي، الهمع: 446/1.

(2) ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف : 196/1، و الأهدل، محمد بن أحمد بن عبد الباري (1995م)، الكواكب الدرية، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان:264/1.

(3) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 292/1.

تبيحُ للشاعر الوقوع في مثل هذه الأخطاء النحوية، وإلاّ أخذوه عنـه وجعلـوه- دون أن يشكّوا في فصاحته – شاذّاً لا يُقَاسُ عليه."[1]

فالنحاة ذكروا أدواتِ الشرطِ الجازمةَ و غير الجازمةِ، ومما ورد من غير الجازمة جازماً كـ (إذا) عدوه جائزاً في الشعر دون النثر، يقول سيبويه:" وقـد جازوا بها في الشعر مضطرين، شبهوها بـ (إن)، حيث رأوها لما يُستَقْبلُ، وأنّها لابد لها من جواب"،[2] ويقول المبرد: "فإن اضطر الشاعر جاز أن يُجازي بهـا لمضارعتها حروف الجزاء؛ لأنّها داخلة على الفعل وجوابه. ولا بد للفعل الـذي يدخل عليه من جواب."[3]

ومن ذلك قول الشاعر:

تَرفَـعُ لي خِنْدِفٌ وا ُ يرفَعُ لي ... ناراً إذا خَمدتْ نِيرانُهُم تَقِـدِ[4]

والشّاهد فيه المجازاةُ بـ(إذا)، إذ جزم (تَقِدِ) وحركه بالكـسر.[5] "وهـذا اضطرار، وهو في الكلامِ خطأٌ".[6]

---

[1] عبـد الرؤوف، محمـد عونـي (1977م): القافيـة والأصـوات العربيـة، مكتبـة الخانجي، مصـر: 130-131.

[2] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (2006م)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة: 61/3.

[3] ينظر: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (285هـ) (د.ت)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت: 56/2.

[4] ينظر: سيبويه: الكتاب: 62/3، و ابن الشجري، هبة ا بن علي بن محمد الحسني العلوي (1992م)، الأمالي، تحقيق: محمود محمد الطنـاحي، ط1، القـاهرة: 82/2، والمبـرد، المقتضب: 56/2، و السخاوي، علم الدين علي بن محمد (643هـ) (2002م)، المفـضل في شرح المفصل، تحقيق: يوسف الحشكي، عمان: 237، والبغدادي، عبد القادر بن عمر (1998م)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، وضع هوامشه وفهارسه: محمد نبيـل طريفي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت: 20/7.

[5] ينظر: أبو جعفر النحاس، أحمد بن محمد (338) (1986م)، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط1، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت: 165.

[6] سيبويه، الكتاب: 62/3 .

فالقاعدة المعيارية المبنيةُ على الاستقراء الناقص قد منَعتِ الجزم بـ (إذا)، لكن ورودها في الشعر جازمةً أحرجهم، فقالوا: إنه ضرورةٌ يجوز في الشعر ولا يجوز في النثر، وكأن أدواتِ الشرطِ الجازمة لازمت الفعلَ المضارع وجزمته، وغير الجازمة لازمتْ عدم الجزم، فإذا جزمت غيرُ الجازمةِ يكون ذلك خروجاً عن القاعدة التي وضعها النّحاةُ، ولأهمية الشعر أُجِيز فيه الخروجُ فقط، ومُنِع في غيرِهِ كالنثر.

فالناظر في النحو العربي المتمثل في القاعدة المعيارية يرى أنه مبني على الشرط والتلازم والاختصاص بين كل لفظين أو بابين أو لفظ وتركيب أو لفظ ومحل إعرابي[1]، فاسم "إن" مثلاً منصوب؛ لذا خُرجت قراءة[2]: **(إن هـذَان لَساحِران)**[3] لتساير القاعدةَ وكأن النصب في اسم (إن) تلازم معها.

وتمتلئُ كتبُ النحو بأمثلةٍ متعددةٍ على التلازم بهذا المعنى العام بين كل عنصرين في الجملة، أو بين الكلمة والموقع الإعرابي، أو بين العناصر المكونة للنص، وهذا تلازم- إن صحت تسميتُهُ –يشملُ النحو العربي بأكمله وليس موضوع دراستنا.

فموضوع دراستِنَا ينحصرُ في التلازمِ بين كل عنصرين نحويين مرتبطين مع بعضهما بعضاً ليؤديا معنى في التركيب، وهو ما حددته وأبرزته القاعدةُ المعياريةُ، فصنفَتِ القاعدةُ التركيب إلى عناصر، كلّ وحدة من هذه العناصر تتكون من ركنين متلازمين، فقالت: المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، والمضاف والمضاف إليه، والجار والمجرور، والصفة والموصوف، والصلة والموصول،

---

[1] ينظر: عبد اللطيف، محمد حماسة (د.ت)، الضرورة الشّعرية في النحو العربي، دار العلوم: 336.

[2] ينظر: أبو جعفر النحاس، أحمد بن محمد (338هـ) (2004م)، إعراب القرآن، تحقيق: عبدالمنعم خليل إبراهيم، ط2، دار الكتب العالمية، بيروت: 3/30-32، والعكبري، أبو البقاء عبدا بن الحسين بن عبدا (1979م)، إملاء ما من به الرحمن، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت: 2/123.

[3] طه: 63.

والتمييز والمميز والأداة ومدخولها....وبين كل عنصرين ترابطٌ وتلازم، إذ الأصل فيها الترابط والتلازم وهو ما حددته القاعدةُ المعياريةُ، لكن لكثرة النصوص الواردة، ولاتساع اللغة، وعدم انحصارها في أزواج متلازمة مترابطة فقط ولطبيعة المتلازمين، ونوع الفاصل، أقرت القاعدةُ جواز الفصل بين المتلازمين وابتعاد أحدهما عن الآخر في بعض الأحيان، أو منع ذلك مطلقاً والتشديد على اتصالهما وترابطهما في أحيانٍ أُخَر، وهو ما سنناقشه في هذه الدراسة.

ولنضرب مثلاً على ذلك ترابط الصلة مع الموصول، تقولُ القاعدةُ المعياريةُ: لا يجوزُ الفصلُ بين الصلة والموصول أو بين متعلقات الصلة بأجنبي؛ لقوة اتصالهما وترابطهما بحيث يعدان كالاسم المركب،[1] ويقول ابن مالك: "للموصول مع الصلة شَبه بشطري الاسم، وأَشْبَهُ الأسماء بهما المركبُ تركيب مزجٍ كبعلبك، فإن المفرد مباين لهما بعدم التركيب، والمضاف والجملة مباينان لهما بتأثير صدرهما في عجزيهما، والمركب تركيب مزجٍ خالٍ من تلك المباينات، فكان شَبَهُهُ أولى بالاعتبار."[2]

فالترابط بينهما منَع الفصلَ بينهما، وما ورد من نصوص قد فُصِلَ فيها بينهما يُعد من باب الشذوذ أو الضرورة أو النادر الذي لا يُقَاسُ عليه، أو مما توسعتْ فيه القاعدةُ المعياريةُ كالفصل بينهما بالجملة المعترضةِ وبكان الزائدة وبغير الأجنبي وما إلى ذلك، وعلى الرغم من الفصل فإنهما يجبُ أن يوجدا في السياق وإن حُذِفَ أحدُهُما يسُد تقديرُه عن وجوده.

وعلى العكس من ذلك، فالفعل والفاعل متلازمان ومترابطان، لكن ترابطهما ليس كترابط الصلة والموصول؛ لذا أباحتِ القاعدةُ المعياريةُ الفصلَ

---

(1) ينظر: السيوطي، الهمع: 286/1، وابن جني، أبو الفتح عثمان (1988م)، اللمع في العربية، تحقيق: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان: 124.

(2) ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدا الطائي الجياني الأندلسي، (672هـ) (1990م)، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، ط1، هجر، مصر: 231/1 -232.

بينهما في السياق، ولم تمنعه إلا في حالاتٍ قليلةٍ، على الرغم من وجوبِ وجـودِ الفاعل في السياق إذا وُجِد الفعلُ، وهو تلازم اقتضائي كاقتضاء الصلة للموصول، والمضاف للمضاف إليه، وسائر الأزواج النحوية التي ستعالجها هذه الدراسة.

وأرى أن القاعدةَ المعياريةَ حافظتْ على تلازم العناصر فـي الـسياقات المختلفة، إن كان التلازم تلازم اقتضاءٍ (وجود الأول يُحتمُ وجود الثـاني) علـى الرغم من الفصل بينهما، أو كان التلازم تلازم مجاورةٍ بحيـثُ لا يُفْـصلُ بـين المتلازمين إلاّ في حالاتٍ قليلةٍ، ولعل ميل القاعدةِ للمحافظة على الـتلازم هدفُـهُ تسهيلُ تعلمِ اللغة العربية، وحصرُ فروعِها المترامية الأطراف، فأقرت القاعدةُ – بناء على الاستقراء الناقص- جواز الفصل بين المتلازمين، أو عدمه بالنظر إلى طبيعة المتلازمين وإلى نوع الفاصل الذي يفصلُ بينهما.

2.1 التلازم:

مفهومُ التّلازم:

كان من الطبيعي أن أبدأ بتحديد مفهوم التلازم وملامحه في النحو العربي قبلَ الخوضِ في توضيح مفهومِ الفصل؛ لأن التلازم أصلٌ والفصلَ فرع عليـه؛ ولأن مفهوم التلازم واسع وفضفاض يلتبسُ أحيانا بمفهوم التـضام الـذي يعُـد التلازم (موضوع الدراسة) جزءاً منه، ولكون التلازم مُمهداً لموضوع الدراسـة الرئيس وهو الفصل بين الأزواج المتلازمة .

وبما أن النحو العربي في حقيقته يتكونُ من أزواج متلازمةٍ حددتها القاعدةُ المعياريةُ، وحافظت عليها بهدف ضبط اللغة وتسهيل تَعلمِها وتقليـل فروعهـا- وخاصة عند البصريين- كان لا بُـد مـن توضـيح المقـصود بـالتلازم لغـةً واصطلاحاً، وذِكْر بعضِ الآراء بخصوصه قديماً وحديثاً، مع تدعيم ذلك بأمثلـة يبدو فيها مفهومُ التلازمِ جلياً.

التّلازم لغةً:

التلازمُ مأخوذٌ من المادة اللغوية "لَزِم"، نقول: لَزِم الـشيء يلزمُـهُ لَزمـاً ولُزوماً، ولازمه ملازمة ولِزاما والتزمه وألزمه إياه، فالتزمه، ورجلٌ لُزمةٌ: يلزم

الشيء فلا يفارقه، ومعنى "لِزاماً" في قوله تعـالى: **(فَقَـد كَذَّبتُـم فَسـوفَ يكُـونُ لِزاماً)**[1] أي؛ عذاباً لازماً لكم.[2] والتزم الشيء: اعتنقـه ولـم يفارقـه، والتزم الأمر: لَزِمهُ ولم يدعهُ.[3]

ويقال: هو لُزمةٌ كهُمزةٍ، أي؛ إذا لزم شيئاً لا يفارقه، وككتـاب المـوت والحساب والملازم جداً، والملازم: المعانق، والتزمه: اعتنقه.[4]

ونقول أيضاً: ألزم الشيء: أثبته وأدامه، وألزم فلاناً الشيء: أوجبه عليـه، واستلزم الشيء: عدهُ لازماً واقتضاه، واللّزام: الملازمُ جِداً.[5]

فالتلازمُ مصدرُ الفعل "تَلازم"، ومعنى "تلازم" لا يختلـف عـن ملازمـة الشيء وعدم مفارقته، والمعاني اللّغوية لمادة "لَزِم" تكـادُ تلتقـي مـع تعريـف الجرجاني للملازمةِ والتّلازم واللزوم، يقول: " المُلاَزمةُ لغـةً: امتنـاعُ انفكـاك الشيء عن الشيء، واللزوم والتلازم بمعناه".[6]

يقول الكفوي : "معنى اللزومِ للشيء، عدمُ المفارقةِ عنه، يقال: لزم فـلان بيته إذا لم يفارقْهُ ولم يوجد في غيره"[7]، "واطلاق الملازمة والتلازم أيضاً علـى معنى اللزوم كثير، وقد يراد بلازم الشيء: ما يتبعه ويرادفه،ولزومه إياه أن يكون له تعلق ما "،[8] فاتصال الشيئين أو العنصريين وعدم انفصالهما يعني التلازم.

---

[1] الفرقان: 77.

[2] ينظر: ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكـرم(711هـ ـ) (د.ت)، لـسان العرب، اعتنى بها: أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث، بيروت_لبنان، ط3، مادة (لزم): 272/12.

[3] ينظر: رضا، محمد (1960م)، معجم متن اللغة، دار مكتبـة الحيـاة، بيـروت: 173/5.

[4] ينظر: الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (د.ت)، القاموس المحيط: 4\175.

[5] ينظر: إبراهيم أنيس و آخرون (د.ت)، المعجم الوسيط: 2\823.

[6] الجرجاني، علي بن محمد بن علي أبـو حـسن الحنفـي (216هـ ـ) (1998م)، كتـاب التعريفات، ط1، دار الفكر العربي-بيروت: 158.

[7] الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني (1094هـ) (1993م)، الكليـات، تحقيـق: عدنان درويش ومحمد المصري، ط2، بيروت: 795.

[8] المرجع نفسه: 786.

التّلازم اصطلاحاً:

يرى الجرجاني أن التلازم واللزوم والملازمة بمعنى واحدٍ، لذا فتعريفـه للملازمة اصطلاحا يعني التلازم بمعنـاه الفلـسفي العـام، يقـول: "الملازمـة اصطلاحا: كونُ الحكم مقتضياً للآخر على معنى أن الحكم بحيثُ لو وقّع يقتضي وقوع حكمٍ آخر اقتضاء ضروريا، كالدخان للنّار في النّهار، والنّار للدخان فـي الليل ."[1]

ويعُد الملازمةَ المطلقة" هي كونُ الشيءِ مقتضياً للآخر، والشيءُ الأول هو المسمى بالملزوم، والثاني هو المسمى باللازم، كوجود النهار لطلوع الشمس، فإن طلوع الشمسِ مقتضٍ لوجودِ النّهارِ". [2]

فوجودُ الفاعل يقتضي وجود الفعل، ووجود المبتدأ يقتضي وجود الخبـر، ووجود المضاف يقتضي وجود المضافِ إليه، ووجود الجـازم يقتـضي وجـود المجزوم وبالعكس....وعلى الرغم من أن تعريف الجرجاني يميل إلـى الفلـسفة أكثر منه إلى اللغة والنحو إلّا أنّه يمكنُ أن ينطبقَ على النحو لوجـود عناصـر متلازمةٍ فيه.

ولم أجد من القدماء من عرفَ التلازم سوى الجرجاني، لكنّه وُجِد بلفظـه دون مفهومه في مظان الكتب النحوية، وسيظهر ذلك جلياً في هذه الجزئية.

أما في العصر الحديث فقد برز مفهومُ التلازم كمصطلحٍ نحوي عند عـدد قليلٍ من العلماء و الدارسين، يقول خليل عمايرة في تعريف التلازم:" هو اتّحـادُ كلمتين أو أكثر اتّحاداً وظيفياً حتى أنها لتعد كالكلمة الواحدة فـي موقعهـا فـي التركيب الجملي، فتؤدي معنى واحداً، تقسيمه يبعده عما أرادهُ له المتكلم، فيكـون الاتحادُ بين الكلمتين بعلاقة نحويةٍ معينةٍ ثم يرتبطان ببؤرة الجملة (الفعـل فـي الجملة الفعلية و المبتدأ في الجملة الاسمية)."[3]

---

[1] الجرجاني، التعريفات: 158-159.

[2] المرجع نفسه: 159.

[3] عمايرة، خليل أحمد (1984م)، في نحو اللغة وتراكيبها، ط1، عالم المعرفة: 189-190.

ويرى يحيى عبابنة أن " معنى التلازم هو إذا وجد الأول لابد من وجـود الثاني، فإذا وُجِد الفاعلُ لابد من وجودِ الفعل، وكذلك العكس."[1]

فوجودُ الأول يحتمُ وجود الثاني ووجودهما معاً يؤديان معنى في الـسياق. بحيثُ لا يتم المعنى ولا يصح التركيب بوجود واحدٍ دون الآخر.

ولا أكادُ أرى فرقاً بين المعنى اللغوي للتلازم واللزوم والملازمة ومعنـاه الاصطلاحي، إذ إن معناه الاصطلاحي مشتق من معناه اللغوي، فملازمة الشيء وعدم مفارقته تلتقي مع المعنى الاصطلاحي الذي يمكنُ تلخيصُه في أن عنصرين متلازمين يحتاجان لبعضهما بعضاً، ولا يمكنُ مفارقتهما أو وجود أحـدهما دون الآخر، وكأنهما كالكلمة الواحدة، أو كالشيئين المتلازمين اللذين لا ينفكّـان عـن بعضهما بعضاً.

وقد يتداخلُ مفهومُ التلازمِ بمفهوم التضام المتداول في الكتـب النحويـة، فالتّضام أشملُ وأعم من التلازم موضوع دراستنا، يقول تمام حسان:" يمكنُ فهـمُ التضام على وجهين نلخّصُهما فيما يأتي: الوجه الأول أن التضام هـو الطـرق الممكنة في رصف جملة ما فتختلفُ طريقةٌ فيها عن الأخـرى تقـديما وتـأخيراً وفصلاً ووصلاً، وهلم جرا، ويمكنُ أن نطلقَ على هـذا الفـرع مـن التـضام اصطلاح "التوارد"، وهو بهذا المعنى أقربُ إلى اهتمامِ دراسةِ الأساليبِ التركيبية البلاغية الجمالية منه إلى دراسة العلاقاتِ النحويةِ والقرائن اللفظية."[2]

"والوجهُ الثاني أن المقصود بالتّضام أن يستلزم أحدُ العنصرين التحليليـين النحويين عنصراً آخر فيُسمى التضامُ هنا "التلازم"، أو يتنافى معه فلا يلتقي بـه ويُسمى هذا "التنافي"، وعندما يستلزمُ أحدُ العنصرين الآخر فإن هذا الآخر قد يدل

---

(1) عبابنة، يحيى القاسم (2006م)، تطور المصطلـح النحوي، ط1، جدارة، عمان: 85.

(2) حسان، تمام (1979م)، اللغة العربية: معناها ومبناها، الهيئة المـصرية العامـة للكتـاب: 216-217 وعمايرة، خليل (1987م)، في التحليل اللغوي، ط1،مكتبة المنار، الزرقـاء: 86.

عليه بمبنى وجودي على سبيل الذكر، أو يدل عليه بمبنى عـدمي علـى سـبيل التقدير بسبب الاستتار أو الحذف.[1]

فالناظرُ في مفهومِ التضام يرى أنه يشملُ جوانب متعـددةٍ ومـصطلحاتٍ متنوعةً، والتلازمُ -موضوع دراستنا- جزء منه. والملاحظُ في تعريـف تمـام حسان للتلازم أنه يمكنُ أن يُطْلَقَ عليه التضامُ لقوله: فيُسمى التضامُ هنا "التلازم"، لكن مصطلح التلازمِ هنا أكثرُ تحديداً لما نعنيه في دراستنا من التضام ذي المعنى الواسع والفضفاض، وإن قُصِد بالتضام الـتلازم، يبـق مـصطلحُ الـتلازم أدق وأوضح في معالمه من التضام الذي يحتملُ معاني عديدةً.

والمقصود بقول تمام حسان أن يستلزم أحدُ العنصرين التحليليين النحويين عنصراً آخر هو "لزوم لفظ لفظاً آخر" [2]أو "أن يستلزم أحدُ العنصرين في التحليل النحوي العنصر الآخر" [3].وليس لزوم أحد العنصرين المتلازمين لعنصر ثالـث غيرهما كما قد يُفْهَمُ من كلامه.

وقد عنَى إبراهيم الخلفات بالتضام التلازم في حديثه عن الجملة العربيـة، تحت عنوان" العدول عن التّضام "، يقول:"الجملـةُ العربيـة كلماتُهـا مترابطـةٌ متراصةٌ ذاتُ أصولٍ معينةٍ، مثل:(الذكر، والوصل، والوظيفة)، فالأصل في هذه الكلمات أن تكون مذكورةً، وأن تكون متصلةً مع بعضها، إذا كان بينها تـلازم، كالتلازم الذي بين الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر أو الـصفة والموصـوف أو الحال وصاحبها..."[4].

ويجمل محمد حماسة عبداللطيف مفهومي التضام والتلازم بقوله:"يمكنُ أن نحدد التضام الذي نعنيه بأنه كلُ لفظين أو بابين أو لفظ وتركيب أو لفظ ومحـل إعرابي بينهما اقتضاء ضروري (افتقاري) أو غير ضروري (اعتباري)، ومداول التضام أعم من لفظ التلازم الذي يُتَداولُ في كتب النحو بهذا الفهم، ولذلك آثرنـا

---

[1]حسان، اللغة العربية: معناها ومبناها: 217.

[2]حسان (2000م)، البيان في روائع القرآن: ط2، عالم الكتب: 1|249.

[3]عمايرة، في التحليل اللغوي: 86.

[4]الخلفات، إبراهيم صالح (2002م)، الرتبة النحوية في الجملة العربية المعاصرة،ط1:51

التعبير بالتضام؛ لأن لفظ التلازمِ يُفْهَمُ منه نوع واحد من التضام وهـو التـضام الافتقاري، مع أن التضام في مفهومنا قد يُقْصَدُ به -مع ما سبق- وضعُ بعـض أجزاء الجملة مِن مضامة أحدها لآخـر؛ لأداء معنـى لا يحـدث منهمـا غيـر متضامين". [1]

فالتّلازمُ الذي نَقْصِدُهُ هو التلازم الافتقاري؛ أي وجود الأول يفرضُ وجود الثاني والعكس صحيح، مع وجود الاثنين في السياق متجاورين-وهو الأصـل- لأداء معنى لا يؤديه العنصر الواحد مستقلاً.

وقد عرفَتِ العربيةُ مجموعةً من الأزواج المتلازمة التي تَتحِدُ معاً اتحـاداً وظيفياً لتؤدي معنى نحوياً، لا تَقْوى المفردةُ النحويةُ على أدائـه منفـصلةً عـن قرينتها، فتصبحُ المفردتان المتلازمتان كالشيء الواحد، فلا تـذْكَرُ إحـداهُما إلاّ وتطلبُ الأخرى. [2]

ولم أعثر على مفهوم التلازم النحوي عند القدماء –كما ذكرت سابقاً- لكنه وُجِد معنى في السياقات المختلفة، فالكتب النحويةُ تزخرُ بالتلازم علـى أسـاس أزواجٍ نحويةٍ مترابطةٍ ومتصلة؛ كل زوجين الأصل فيهمـا التـرابط والـتلازم والمجاورة وكأنهما كالكلمةِ الواحدةِ في السياق، ويؤديان معاً المعنى المطلـوب، ووجود أحدهما يوجبُ وجود الآخر.

فقد ورد لفظ التلازم ومعناه في سياقات نحوية عديدة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

التلازمُ بين الفعل والفاعل:

الفعلُ والفاعلُ زوجان متلازمان ومترابطان، وهما كالكلمةِ الواحدةِ، ومـا يدل على ذلك أن النحاةَ عدوا الفاعلَ كالجزء من الفعل، وقد ساق السيوطي اثني عشر وجهاً للدلالة على أن الفاعلَ كالجزء من الفعل، منها امتناعُهم مـن تَقَـدمِ

---

[1] عبد اللطيف، الضرورة الشعرية: 336.

[2] ينظر: عبد العزيز موسى علي (2006م)، ، بحث: " الفصل النحوي بين مطالب التركيب وقيم الدلالة "، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية: المجلد: 33/العدد: 1: 9.

الفاعل على الفعل كامتناعهم من تَقَدُّمِ بعض حروفه، كذلك أنهم وصلوا تاء التأنيث بالفعل دلالةً على تأنيث الفاعل، فكان كالجزء منه... [1].

وللدلالة أكثر على تلازمِهما و ترابطهما وكونهما كالكلمة الواحدة قولُ ابن هشام في حديثه عن أي الشرطية: " أي عبيدي ضربك فهو حر، وأي عبيدي ضربته فهو حر، و أن في المسألة الأولى إذا ضرب الجميع عتق الجميع، وفي المسألة الثانية إذا ضرب هو الجميع لم يعتق إلا واحد منهم، وجرى ذكر كلام أبي الفتح ابن جنّي في المسألة وأنّه وجهها بأن الفعل و الفاعل كالكلمة الواحدة لتلازمهما، ولا كذلك الفعل و المفعول، و إذا كان كذلك فيسري عموم الفاعل إلى الفعل، و لا يلزم أن يسري عمومُ المفعول إلى الفعل." [2]

ففي النص السابق نرى لفظة التلازم و مفهومها بين الفعل والفاعل، وكأنهما كلمة واحدة، وليس ذلك بين الفعل والمفعول؛ لأن الأفعال منها ما هو لازم ومنها ما هو مُتَعد.

جوازُ زيادةِ (كان) بين الشيئين المتلازمين:

فقد ورد مصطلحُ التلازمِ عند ابن هشام أثناء حديثه عن جواز زيادة "كان" بين شيئين متلازمين غير الجار والمجرور، فيجوزُ زيادتُها" كونها بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً، نحو: "ما كان أحسن زيداً" و قول بعضهم: "لم يوجد كان مثلهم " وشذ قوله[3] :

على كان المُسومةِ العِرابِ[4]

---

[1]السيوطي (د.ت)، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان: 83/2.

[2]ابن هشام الأنصاري، جمال الدين (1987م)، رسالة المباحث المرضية، تحقيق: مازن المبارك، ط1، دار ابن كثير، دمشق: 37-38.

[3]ابن هشام الأنصاري، جمال الدين (1994م)، أوضح المسالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت: 231/1.

[4]ينظر: السيوطي، الهمع: 381/1، وابن عقيل (1999م)، شرح ابن عقيل: تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة: 291/1، و الأزهري، خالد بن عبد ا (905هـ) (2000م)، شرح التصريح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار

فأجاز ابنُ هشامٍ الفصلَ بين الشيئين المتلازمين غير الجار والمجـرور، فزيادةُ "كان" بين ما التعجبية و فعلها (أحسن)، وبين الفعل (يوجد) وفاعله (مثلهم) جائز، أما زيادتُها بين الجار والمجرور فهو شاذ وممنوع، والجوازُ والمنعُ يعتمدُ على نوعِ الفاصل و طبيعةِ المتلازمين، وهو ما سنناقشه فـي الفـصلين الثـاني والثالث.

ويضيفُ ابن عصفور في المسألةِ نَفْسِها: "وليس فيها ما يُزادُ بقياس، وذلك بين الشيئين المتلازمين، إلا "كان"، فأما زيادتُهم "أمسى" و"أصبح" في قولهم: (مـا أصبح أبردها) و(ما أمسى أدفأها) فشاذّة".[1]

وأضاف ابنُ عقيل على ما قاله ابنُ عصفور " بأنها تُـزادُ بـين الـشيئين المتلازمين كالمبتدأ و خبره، نحو (زيد كان قائم)، والفعل ومرفوعه نحو (لم يوجد كان مثلك)، والصلة والموصول، نحو: (جاء الـذي كـان أكرمتـه)، والـصفة والموصوف، نحو: (مررتُ برجلٍ كان قائمٍ)".[2]

فالمبتدأُ والخبرُ متلازمان وكذلك الفعل والفاعـل والـصفة والموصـوف والصلة والموصول، وكل زوجين مترابطان ومتجاوران –فـي الغالـب وهـو الأصل- وإن سمح الفرق بينهما بالزائد فهو مما أجازته القاعدةُ المعياريةُ، كمـا حدثَ مع (كان) الزائدة، ولكن هذه الإجازة ليست على إطلاقها وإنّما هي جـائزة بين أزواجٍ نحويةٍ معينة وممنوعة بين أزواج أخرى كالجار والمجرور.

تلازُمُ فعل الشرطِ مع جوابه كتلازُمِ المبتدأِ مع الخبر:

يقولُ ابنُ السراج:"إن تأتني آتِك، وإن تَقُم أقُم، فقولك: إن تـأتني شـرط، و(آتك)، جوابه، ولا بُد للشرط من جواب، وإلاّ لا يتمُ الكلام، وهو نظير المبتـدأ

الكتب، بيروت:252/1، وابن النحاس، بهـاء الـدين (698) (2004م)، التعليقـة علـى المقرب، تحقيق: جميل عبد ا عويضة، ط1، عمان- الأردن: 199، وابن جنّي، اللمـع: 39.

[1] ابن عصفور، علي بن مؤمن (669هـ) (1986م)، المقرب، تحقيق: أحمد عبـد الـستار الجواري، وعبدا الجبوري، مطبعة العاني، بغداد: 1|100.

[2] ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 1|288.

الذي لا بد له من خبر، ألا ترى أنك لو قلت: "زيد" لم يكن كلاماً، يُقَال فيه صدقٌ أو كذب." [1] فكل متلازمين يرتبطان مع بعضهما بعضاً في السياق، ولا يتم المعنى المقصود إلا بوجودهما، وهذا يُتَمِمُ معنى التلازمِ كمفهومٍ عند القدماءِ.

وهناك الكثيرُ من النصوص والإشارات التي تدلّ على معرفةِ القدماءِ للتَلازُمِ ولأهميتهِ في إتمامِ المعنى، إذ شدد العلماءُ على التَرابط والتجاور بين بعض المتلازمات؛ لأن الفصل بينها يفسد ترابطها ويُخِل بالمعنى ويُخْرجُ التركيب عما أجازته القاعدةُ المعياريةُ، فقالوا: لا يجوزُ الفصلُ بين الصفة والموصوف؛ لأنهما كالشيءِ الواحدِ،[2] ولا يجوزُ الفصلُ بين المضافِ والمضاف إليه بغير الظرفِ وحرف الجر في الضرورة؛ لأن المضافَ والمضافَ إليه بمنزلة شيءٍ واحدٍ، فلا يجوزُ أن يُفْصلَ بينهما، [3] و"يلحقُ بالفعل والفاعل في ذلك المبتدأ والخبر في قُبحِ الفصل بينهما ، وعلى الجملة فكلما ازداد الجزءان اتصالاً قَوي قُبحُ الفصل بينهما". [4]

فالقدماءُ حددُوا الأزواج المتلازمةَ في النحو العربي، وبينُوا ما يجبُ تجاوُرُه فيها وما لا يجبُ، وعلّلوا الأسباب والعللَ لاتّصال المتلازمين أو انفصالهما في السياق، وأبرزُوا نوعيةَ الفاصل الذي يجوزُ أن يفصلَ بينهما أو لا يجوز؛ بمعنى أنهم حددوا ملامح التّلازم دون أن يُفْرِدُوا له باباً أو أبواباً مستقلة، وإنّما من خلال اشاراتٍ متناثرةٍ في مظَان الكتبِ النحويةِ المختلفةِ.

أهميةُ التلازُمِ :

مالت اللغةُ العربيةُ –عندما وُضِعتْ قواعِدُها من خلال نُحاتِها الأوائل- إلى التلازمِ بين أزواجٍ نحويةٍ لا تنفكُ عن بعضها بعضاً، وكادت الكتبُ النحويةُ تمتلئُ

---

(1) ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (1985م)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط1، مؤسسة الرسالة:2|158.

(2) ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر : 2|305.

(3) ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 1|282-285.

(4) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (د.ت)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة العامة لقصور الثقافة: 2|390.

بهذهِ الأزواجِ، وتُبنَى عليها ضوابطُ اللغةِ وقوانينُها، كالأزواجِ الخاصــةِ بالمــسندِ والمسندِ إليه والأزواج الخاصةِ بالفَضلاتِ والأساليب النحوية الأخرى، ولعلّ ميلَ اللغةِ إلى هذه الظاهرةِ تُبينُ أهميةَ هذه الأزواج المتلازمة ومكانتها عند المتكلمين سواء أكانوا متعلمين أم نُحاة.

فالبيئةُ الاجتماعيةُ لها دور في لجوء اللغةِ إلى الأزواج المتلازمة –وهـي التي أرسى مصطلحاتِها النحاةُ العربُ من خلال استقرائهم للغة-، فقد مالت الحياةُ الاجتماعيةُ الى الألفاظ المتلازمةِ في الأمور الحياتية، فقالوا: الرجل يلازمُ المرأةَ، والجملُ يلازمُ الصحراء، والظلامُ يلازمُ الليلَ، وما إلى ذلك؛ لذا عندما وضـعوا ضوابطَ اللغةِ مالُوا إلى هذا التلازمِ الذي يتماشى مع البيئة الاجتماعية وينسجمُ مع ما يتكلمونه، فقالوا: المسند والمسند إليـه والـصفة والموصـوف والموصـول وصلته.... فتكمنُ أهميةُ التلازمِ في انسجامه مع طبيعةِ الحياةِ العربيـةِ وبيئتهـا الاجتماعيةِ التي تميلُ إلى التحديد وربط لفظٍ بلفظ كمـا فـي الطبـاق والمقابلـة والسجع والجناس... .

وتبرزُ أهميةُ التلازمِ خاصةً عند المتعلمين للغة؛ فتقسيمُ اللغةِ ونحوها إلى أزواجٍ متلازمةٍ يُسهلُ هذهِ العمليةَ على الناشئة ، ويقلّلُ مِن فروع اللغـة ويُبعِـدُ الاختلاطَ واللّبس عن جزئياتها، ولو قُمنَا بِعد الاسمِ المرفوع قَبلَ الفعـل فـاعلاً لاختلاط المبتدأُ بالفاعل، ولأثر على المتعلمين في تمييز الجملة الفعلية من الاسمية، فلجأ النحاةُ إلى تثبيت التلازمِ بين الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر -وخاصة التلازم الترتيبي- لتسهيل تعلّم النّحو على الناشئةِ.

فَرَأْيُ الكوفيين في عد (محمد) فاعلاً في جملة (محمد قـام) يخلـطُ بـين الجملتين الاسمية والفعلية، بعكس البصريين الذين عدوه مبتداً لئلاّ يختلطَ المبتـدأُ بالفاعل وهو –أي الأخير- أقربُ إلى مسايرة الأصول اللغويةِ، وأسهلُ وأيـسرُ، وكذلك مِن بابٍ تقليل الأقسامِ والفروع. [1] فالتّلازُمُ حدد القواعد وقلّـلَ فروعهـا، وسهلَ تعليم اللغةِ لِمن يريدُها.

---

[1] ينظر: حسن، النحو الوافي: 2|73.

وتكمنُ أهميةُ التلازمِ أيضاً في أن ألفاظاً لايتم المعنى لها إلاّ باتصالها بما يُلازمُها، وهذا دفَع النحاةَ إلى إبراز أهميةِ التلازم والاقتران، فميلُ النّحـاةِ إلـى الأزواجِ المتلازمةِ قد "يكونُ ناشئاً عن إحساسِهم بافتقار أحدِ المتلازمين للآخـر، فلا تتضح القيمة الدلالية للمتلازم الواحد بانفصاله عن الآخر؛ لأنّهما معاً يكُونَان في التركيب النحوي كالشيء الواحد، وهما -معا- يؤديان وظيفةً نحويةً ذاتَ قيمةٍ دلاليةٍ واحدةٍ... وليس كلّ واحدٍ على حِدةٍ." [1]

"فالترابطُ بين الفعل والفاعل هو الذي دفع النحاةَ إلى القول إنّه لا بد لكـل فعلٍ من فاعل، مذكورٍ أو مقدر، وهو الذي يدفعُ المحللَ أو المعرب لأن يبحـثَ عن فاعلٍ لمجردِ ذكرِ كلمةِ (فعل)؛ لأن الفعلَ بحاجة إلـى فاعـلٍ ليتّحـد معـه ويلازمه ليستقيم معناه" [2]، ولا يتم معنى السياق الذي يوجدان فيه إلا بوجودهما، وهو الأصل.

فحاجةُ الفعل إلى الفاعل لإتمام المعنى كحاجةِ المبتدأ إلى الخبر، والـصفة للموصوف، والموصول للصلة... ، واتصال كل زوجين وترابطهما مع بعضهما بعضاً فرض التلازم بينها لأداء المعنى الذي لا يُؤَدى بواحدٍ منهما دون الآخـر، فلمجرد رؤيةِ الفعل نبحثُ عن الفاعل لكي يـستقيم المعنـى، ولمجـرد رؤيـة المعطوف يتبادر إلى ذهننا سريعاً المعطوفُ عليه للهدفِ نَفْسِهِ وهو المعنى.

وللتلازم بين الأزواج النحوية أهميةٌ كُبرى فـي اطّـراد أحكـام نظريـة العامل، [3] واطّراد الأبواب النّحوية ضمن قواعد معياريةٍ تضبطُ المتشابهات بعضها بعضاً عن طريق القياس والسليقة اللغوية.

فلكي تكون الجملةُ متماسكةً تركيبياً، وواضحةً دلالياً لا بـد مـن تـلازم مكوناتها الأساسية وفضلاتها حتى تتماشى مع القاعدة المعياريـة ومـع الـسليقة

(1) علي، بحث: "الفصل النحوي": 17.

(2) عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها: 190.

(3) ينظر: علي، بحث: "الفصل النحوي......": 17.

اللغوية؛ وذلك لإبراز المعنى ومساعدةِ الناشئةِ في تعلّمِ اللغة من خلال اطّراد هذه الأسسِ على النّصوص المختلفة.

لذا، وضع النّحاةُ لهذه الأزواج النحوية ترتيباً أساسياً في السياق لـضمان أداء المعنى المرتبط بصحةِ التركيبِ، وكل ما يخرقُ هذا الترتيب يُعد خروجاً عن القواعد التي أقرها النحاةُ بخصوص تلازمِ المجاورةِ أو الاقتضاء.

التلازم التّرتيبي:

لقد حافَظَتِ القاعدةُ المعياريةُ للنحو العربي على تلازم الأزواج النحويـة للوصول إلى المعنى المقصود، وفرضـت هـذهِ القاعـدةُ ترتيبـاً معينـاً لهـذه المتلازمات، وهذا الترتيبُ هو الأصل في النحو مجرداً مـن الفـصل وصـوره كالتقديم والتأخير والزيادة والاعتراض وغيرها.

فالتلازم الترتيبي هو الحفاظُ على ترتيب الأزواج المتلازمةِ أثناء ورودها في النصوص المختلفة بناء على استقراء النّحاةِ الأوائل، وعدها أسـساً وأصـولاً أكدته القاعدةُ المعياريةُ، وأثبتتْ لها ضوابطَ وقـوانين، فالترتيـبُ بـين المـسند والمسند إليه وما أصله مسند ومسند إليه فرضته القاعدةُ المعياريـةُ بنـاء علـى الاستقراءِ فيما يخُص الجملتين: الاسمية والفعلية، ومع كثرةِ النّصوصِ ومرونـة المسند والمسند إليه تم الخروجُ عن هذا الترتيبِ بالفصل بينهما بألفاظٍ وحـروفٍ وجُملٍ مع المحافظةِ على قرينة التلازم الاقتضائي؛ لأن الـتلازم بينهمـا تـلازمُ اقتضاءٍ أكثر منه تلازم مجاورة، فعلى الرغمِ من هذا الفصل وهذهِ المرونـةِ؛ إلاّ أنّه لا يمكنُ استغناءُ أحدهما عن الآخر.

فالأصلُ هو تلازمُ المبتدأ مع الخبر بمجيء المبتدأ أولاً ثُم الخبر، وتـلازم الفعل مع الفاعل بمجيء الفعل أولاً ثُم الفاعل دون فاصـل بينهمـا، ثـم تـأتي الفضلاتُ في الجملةِ مكملةً للمعنى، وهي –في الغَالِبِ- تتكونُ من أزواج متلازمة كالصفة والموصوف والمضاف والمضاف إليه والجـار والمجـرور والمميـز والتمييز والمستثنى والمستثنى منه ...، لكن عدولُ العلماءِ عن قواعد الترتيب هذه ومرونتهم في ذلك حتّى لا تتناقض قواعدُهم مع النـصوص المخالفـة لقواعـد الترتيب و"تمكين القواعد النّحويةِ المقَنَنَةِ للترتيب بتخريج ما يختلفُ معها تخريجاً

ينفي عنها التناقض ويُبعِدُ عن نصوصِها الاضطراب" [1]، تَم خرقُ قرينةِ الـتلازم الترتيبي بإجازةِ الفصل بينهما وخاصةً المسند والمسند إليه؛ لأنّهما أساسيان للنّظام النحوي، والتّرابط بينهما ترابط اقتضاء أكثر منه مجاورة.

أما فيما يخص المتلازماتِ الأخرى غير المسند والمسند إليـه، فـالترابط بينهما ترابطُ مجاورةٍ واقتضاءٍ؛ لذا فرضتِ القاعدةُ المعيارية قيوداً أشد من القيود التي فُرضتْ على المسند والمسند إليه، وأصبح الفصلُ بينهما –في الغالب- مـن باب الفصل القبيح أوالممنوع.

وقد عد علي أبو المكارم التقديم والتأخير والفـصلَ وغيرهـا مـن أهـم الدعاوى التي يلجأ إليها النحاةُ لتأويل النصوص المخالفة لقواعِدِ الترتيب، علـى الرغمِ من أنّنا نَعُد التقديم والتأخير الذي يؤدي إلى الفصل صورةً مـن صـوره، يقول:" التقديم والتأخير والفصل أهم الدعاوى التي يلجـأُ إليهـا النحـاةُ لتأويـل النصوص المخالفة لقواعِدِ التّرتيبِ، وهذِهِ الدعاوى ترتكزُ على تـصورٍ خـاص للنّصوص لا يتناولُ فيها خصائِصها الموجودةَ بالفعل، وما تكـشفُ عنـه هـذه الخصائصُ من نُظُم محددة في العلاقة بين الصيغ من حيـثُ الرتبـةُ والترتيـبُ والتوالي جميعاً، وما تكشفُ عنه من اختلافٍ بينها وبين القواعِدِ المنَظمةِ لها فـي النحو"[2]؛ لذا لجأَ النحاةُ إلى جواز الفصل بين المتلازمين –حسب نوعيهما ونوع الفاصل- ليتم إدخالُ كل ما خرج عن القواعد الترتيبية و إدراجُه تحـتَ القاعـدة الأصلية التي وضعها النّحاةُ.

ومن الأمثلةِ على التّلازم التّرتيبي قولُهم: إِن كان خبر (كان) جملة فعلية، فلا بد أن يكون الخبر متأخّراً، وبهذا يكونُ الترتيبُ على النحو الآتي:

كان --> الاسمُ--> (الخبرُ جملة فعلية)

لذا رفض أغلبُ النحاةِ عد (زيد) في عبارة،(كان يقومُ زيد) اسماً مـؤخراً ل(كان)، وخبرها (يقومُ) مقدماً، ورفضُوا مثلَ هذا الخرقِ لقرينةِ التلازمِ الترتيبي، يقولُ السيوطي: "لأن الذي استقَر في باب (كان) كأنّك إذا حـذفتها عـاد اسـمُها

---

[1] أبو المكارم، علي، التفكير النحوي، مطابع دار القلم، بيروت_لبنان: 335.

[2] أبو المكارم، التفكير النّحوي: 285.

وخبرُها إلى المبتدأ والخبر، ولو أسقطتها من: (كان يقومُ زيد) على أن يكون (يقومُ) خبراً مُقَدماً، فقلتَ: (يقوم زيد) لم يرجع إلى المبتدأ والخبر." [1]

وقد أجاز ابن جنّي ذلك بقوله: "ومِن ذلك قولُنا (كان يقومُ زيد)، ونحن نعتقدُ رفع (زيد) ب(كان)، ويكونُ(يقوم) خبراً مقدماً عليه، فإن قِيلَ: ألا تعلم أن (كان) إنّما تدخلُ على الكلام الذي كان قبلها مبتدأ وخبراً، وأنت إذا قلتَ: (يقوم زيد)، فإنّما الكلامُ من فعلٍ وفاعلٍ، فكيف ذلك؟ فالجواب أنّه لا يمتنعُ أن يعتقد مع (كان) في قولنا:(كان يقوم زيد) أن (زيد) مرتفع بـ(كان)، وأن (يقوم) مُقَدم عن موضِعِه، فإذا حذفتَ (كان) زالَ الاتّساعُ وتأخّر الخبر الذي هو (يقوم)، فصار بعد زيد". [2]

فالرأي الأول حافظ على قرينة التّلازم الترتيبي بين كان واسمها وخبرها الجملة الفعلية، ورفض الإخلالَ بهذا التلازمِ الترتيبي، وبناء على ذلك فالأصل: (كان زيد يقومُ)، وإن وردتْ (كان يقومُ زيد)، فزيد فاعلٌ (يقوم) وليس اسماً؛ لأننا لوحذفنا (كان) لأصبحتِ الجملةُ جملةً فعليةً مكونةً من فعل وفاعل (يقوم زيد).

وقد أولَ ابنُ جنّي جواز ذلك بإسقاط كان و بإرجاع الجملة (يقوم زيد) إلى أصلِها الترتيبي الأول قبلَ دخول كان والتّوسع في عبارتها لتصبح (زيد يقومُ)، وهي مكونة من مبتدأ وخبر، على الرغْمِ مِن أن ابن جنّي قدر وأول إلاّ أنّه عاد إلى الأصل الذي يفترضُ وجود مبتدأ، وخبره جملة فعلية في مثل هذه الجمل.

ويمكنُ القولُ: إن هناك أصلاً لترتيبِ الكلامِ في الجملة الاسمية مثلا، والخروج عنه إلى سواه غيرُ صحيحٍ نحويا –في بعض الأحيان-، ومع ذلك فإعادةُ ترتيبِ غير الصحيح نحويا يعودُ به إلى أصله و هو الصحة نحوياً، والأمر نَفْسُهُ بالنسبة للجملة الفعلية...، فلو قلت: (كانتْ زيداً الحُمى تأخذُ)، و(كانتْ زيداً

---

[1] السيوطي، همع الهوامع: 1/374-375.

[2] ابن جني، الخصائص: 1/273-274.

تأخذُ الحمى)، لم يجز؛ لأنّه خروج عن قواعدِ التّرتيب، والأصلُ الصحيحُ بإعادة التّرتيب: (كانت الحُمى تأخذ زيداً). [1]

فالأصل في ترتيب الجملة: (كانت-->الحُمى-->تأخذ زيداً)، وعندما خرجنا عن هذا الأصل بالتقديم والتأخير –وهو صورة من صور الفصل- أصبحتِ الجملةُ خاطئةً نحوياً؛ لذا فإن الخروج عن التّرتيب الأصلي في بعض الأحيان يؤدي إلى الخلل، وليس كلّ تقديمٍ وتأخير، وإنّما بعضه مما منعه العلماءُ، وهذا ينطبقُ على مثالنا السابق بمنع الفصل عن طريق التقديم والتأخير بين كانت واسمها بأجنبي وهو (زيداً)، وكذلك الفصلُ بينها وبين اسمها بالعامل(تأخذ) ومعموله(زيداً).

3.2 الفصلُ وعلاقتُهُ بالاعتراض:

إن التلازم بين الأزواجِ النّحويةِ هو الأصلُ؛ لذا فالفصلُ بينهما فرع على الأصل، وهذا الفرع تسامح به النحاةُ في بعض الأحيان لضرورةٍ أن تشملَ هذه القاعدةُ المعياريةُ معظم النصوص التي تُعبرُ عن اللغة، ولتكون القاعدةُ أوسع إلى حد ما موازاةً مع اتّساع اللغة العربية، وكثرة فروعها، فكان اللجوءُ للفصل في بعضِ الأحيان مطلباً تركيبياً؛ لأن الجملةَ التي تتكون منها النصوصُ ليست محصورةً في أزواجٍ متلازمة فحسب، وإنّما تدخلُ بعض الألفاظ و التراكيب على المتلازمين لتؤدي الجملةُ المعنى المطلوب، فمثلا: الفعل والفاعل متلازمان ويدخلُ عليهما الظرفُ والجار والمجرور وبعضُ المفاعيل و الصفة والموصوف....، فتارة تفصلُ هذه بين المتلازمين وتارة تسبقهما أو تتأخر عنهما؛ لذا لجأ النحاةُ إلى عد الفصل بين المتلازمين في بعض الأحيان جائزاً؛ لتتّسع القاعدة ولِأغراض دلالية وتركيبية وبلاغية، وفي أحيان أُخَر قبيحا وممنوعاً للمحافظةِ على صِحةِ التّركيب، وكل ذلك مرتبطٌ بنوع المتلازمين، وبنوع الفاصل الذي يفصل بينهما.

---

[1] ينظر: ياقوت، محمود سليمان (د.ت)، التراكيب غير الصحيحة نحوياً في (الكتاب) لسيبويه، دراسة لغوية، دار المعرفة الجامعية: 112-114.

مفهومُ الفصل:

الفَصلُ لغةً:

الفصل هو بون ما بين شيئين، وهو الحاجزُ بين الشيئين، تقـول: فَـصلَ بينهما يفْصِلُ فَصلاً فانفصل، وفَصلْتَ الشيء فانفصل؛أي قطعته فانقطع. [1] وهـو الحاجز بين الشيئين، والقضاء بين الحق والباطل، والقطعُ يفْصِلُ بين الكلّ. [2]

ونقولُ: فَصلَ بين الشيئين فصلاً وفصولاً: فرق، وفَصلَ الشيء عن غيره فصلاً: أبعدهُ، والفَصلُ: المسافة بين الشيئين والحاجز بينهما. [3] "والفَيـصلُ: هـو الذي يفصل بين الأشياء، وقيل: هو القضاء الفاصل بـين الحـق والباطـل." [4] والفصلُ من الجسد: موضع المفْصِل، وبين كلّ فصلين وصل. [5]

الفَصلُ اصطلاحاً:

على الرغم من وجود مصطلح الفصل في مُختلَفِ الكتب النحوية، إلاّ أنّنا لم نجد من العلماء من وضح مفهومه وبين أبعاده، يقول علي أبو المكارم:" ولفظ الفصل مستخدم بكثرة في التراث النّحوي، ومع ذلك فليس بين النحويين من حدد مضمونَهُ وأوضح أبعاده، أو كشفَ عن علاقته باصطلاح الاعتراض". [6]

وأرى أنّه ليس بالضرورة وجود تعريفٍ له؛ لأنّه ليس بحاجة إلى تعريف وتحديد، وخاصةً أن مفهومه واضح، فالعلماءُ لم يعجزوا عن تعريفه ولو احتـاج إلى تعريف لعرفوه؛ لأن لفظ "الفصل" وارد في معظمِ الكتبِ النّحويةِ، ولا يكـادُ يخلو باب نحوي من وروده، فقد ذكر القدماء الأزواج النحوية التي يجوز الفصل

---

[1] ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (فصل): 273/10.

[2] ينظر: الفيروز أبادي، القاموس المحيط: 29/4، ورضا، معجم متن اللغة: 418/4.

[3] ينظر: أنيس، إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط: 691/2.

[4] ينظر: الكفوي، الكليات: 687.

[5] الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (370هـ) (2001م)، معجم تهذيب اللغة، تحقيـق: رياض زكي قاسم، ط1، دار المعرفة، بيروت- لبنان: 2794.

[6] أبو المكارم، التفكير النّحوي: 338.

بينها والأزواج النحوية التي لا يجوز الفصل بينها، وحددوا أنواع الفواصل التي تفصل بين المتلازمات، فهم على معرفةٍ تامةٍ به وإن لم يُعرفوه.

فالفَصلُ يكونُ "بوضع لفظٍ بين لفظين آخرين في الجملةِ، ينتمي أحدُهما إلى الآخر كأن يكونا متلازمين أو بينهما أية صورة من صور التّضام." [1]

وهو-أي الفصل- خرقٌ لقرينة التلازم بالمفرد، أي ليس بالجملة.[2]

وعرفه علي أبو المكارم بقوله: "فَمِن الملحوظ أن لفظ (الفصل) يستخدم في البحث النحوي في حالة وجود فاصل من نوعٍ خاصٍ بين جزأي الجملة أو أجزائها المتلازمةِ المتواليةِ، وهذا الفاصلُ الخاص يُشْتَرطُ فيه أن لا يكون ذا اتّصالٍ بأحد جزأي الجملة عملاً وإن كان على اتصالٍ به أو بالجملة بأسرها معنى." [3]

ونستشف من التعريفاتِ السابقةِ أن الفصلَ هو وجودُ فاصلٍ يفصلُ بين المتلازمين، وهذا الفاصلُ يجبُ أن يكون مفرداً وليس جملة؛ لأن الجملةَ تدخلُ في باب الاعتراض الذي يُعد في حقيقته فصلاً، وإن اختلفتِ المُسمياتُ، ناهيك عن أن الفاصلَ قد يتجاوزُ حالةَ الإفراد إلى شبه الجملة (الجار والمجرور) التي تُعد من الفواصل الحُرة التي تجوز أن تفصل بين معظم الأزواج النحوية؛ بمعنى أن الفصل هو وجود فاصل من أي نوع يفصل بين الأزواج المتلازمة.

ولا نكادُ نرى فرقاً بين مفهومِ الفصل اللغوي ومعناه الاصطلاحي، بل إن معناه الاصطلاحي مستمد دون تغييرٍ مِن معناه اللغوي، فالمعاجم اللّغوية عدت الفصلَ حاجزاً بين شيئين، وهذا ينسجم انسجاماً تاماً مع معناه الاصطلاحي في أن الفصلَ النحوي هو حاجز أو فاصلٌ يفصلُ بين شيئين متلازمين، وكأن الكلمةَ أو الكلام الذي يفصلُ بين المتلازمين حاجز أو بون بين شيئين مترابطين.

ويختلفُ مفهومُ الفصل النحوي عن مفهوم الفصل في البلاغة، إذ قرن البلاغيون الفصلَ بالوصل، فقالوا: الوصلُ والفَصلُ، وعنَوا به -أي الفصل

---

[1] حسان، البيان في روائع القرآن: 118/2.

[2] ينظر: علي، بحث: "الفصل النحوي": 11.

[3] أبو المكارم، التفكير النّحوي: 339.

البلاغي- ترك عطفِ بعضِ الجمل على بعضٍ بحروفه.[1] فَمِن حق الجمـل إذا ترادفت، ووقع بعضُها إثر بعضٍ أن تُربطَ بالواو لتكون على نسقٍ واحدٍ، وهـو الوصل، ولكن قد يعرض لها ما يوجبُ ترك الواو فيها، فيُسمى هذا فصلاً،[2] فعدم الربط بين الجمل المترادفة بالواو يُسمى فصلاً في البلاغة، وهو بعيد عما نقصده بالفصل النحوي.

ولم يُخصص النحاةُ القُدامى –حسب علمي- كتاباً مُستقلاً يعـالجُ الفـصلَ، ويُبينُ أبعاده وملامِحه، ولا حتّى أبواباً في كتبهم، بل ذكروا ما يجوزُ فيه الفصلُ، وما يمتنع أثناء معالجتهم الأبواب النّحوية –إن وُجِد فيها الفصلُ- باستثناء جزئية كتبها ابنُ جنّي بعنوان: "الفُرُوق والفصول"، منهـا: "وأَمـا الفـروقُ والفـصولُ فمعلومةُ المواقعِ أيضاً، فَمِن قبيحها الفرق بين المضاف والمضاف إليه، والفصل بين الفعل والفاعل بالأجنبي، وهو دون الأول، ألا ترى إلى جواز الفصل بينهمـا بالظرف، نحو قولك: (كان فيك زيد راغباً)، وقُبح الفصلُ بين المضاف والمضاف إليه بظرف... ويلحق بالفعل والفاعل في ذلك المبتدأُ والخبرُ فـي قُـبح الفـصل بينهما، وعلى الجملة فكلما ازداد الجزءان اتّصالاً قَوِي قُبحُ الفصل بينهما."[3]

وأغلبُ النحاةِ تناولوا الفصلَ وعرضوا أراءهم فيه، منهم على سبيل المثال لا الحصر: سيبويه، وابنُ السراج، وابنُ جنّي، وأبو البركات الأنبـاري، وابـن عصفور، وابنُ هشام، والسيوطي... . وكلّ هذِهِ الآراءِ ستظهرُ في هذِهِ الدراسـةِ لاحقاً، ولكن هنا نذكرُ بعضاً منها فقط للدلالة:

---

[1] ينظر: الجرجاني، التعريفات: 119، وينظر: العلائي، صلاح الدين خليـل بـن كيكلـدي، (761هـ) (1990م)، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تحقيق: حسن موسى الـشاعر، ط1، دار البشير، عمان-الأردن: 128، والقزويني، الخطيب (1989م)، الإيـضاح فـي علوم البلاغة، شرح وتعليق وتنقيح: محمد عبد المنعم خفاجي، الشركة العالمية للكتـاب، بيروت-لبنان: 246.

[2] الهاشمي، السيد أحمد (د.ت)، جواهر البلاغة، تحقيق: حسن حمد، دار الجيـل- بيـروت: 130، وينظر: العلائي، الواو المزيدة: 128.

[3] ابن جنّي، الخصائص: 390/2، وانظر الجزئية: 390-411.

فسيبويه يرى أن الفصلَ بين "كم" في الخبر وتمييزها قبـيح، يقـول: "إذا فَصلْتَ بين كم وبين الاسم بشيء، فاحمله على لغةِ الذين يجعلونها بمنزلـة اسـمٍ منونٍ؛ لأنّهُ قبيح أن تفصلَ بين الجار والمجرور؛ لأن المجرور داخلٌ في الجار، فصارا كأنهما كلمةٌ واحدةٌ. والاسمُ المنونُ يفصلُ بينه وبين الذي يعمل فيه، تقول: (هذا ضارب بك زيداً)، ولا تقول: (هذا ضاربُ بك زيدٍ)."[1] فعلى الـرغم مـن جواز الفصل بين كم الخبرية وتمييزها إلاّ أنّه يُعـد قبيحـاً لـشدة اتـصال كـم بمجرورها، وكأنّهما كالكلمة الواحدة، وخاصة مع بقاء الجر؛ لأنّهما يشبهان الجار والمجرور.

وابنُ السراج كَرِه الفصلَ بين العامل والمعمول فيه بما ليس منه، يقـول: "وإنّما يُكْرَهُ الفصلُ بين العامل والمعمول فيه بما ليس منه، نحو قولـك: (كانـت زيداً الحُمى تأخذُ)"[2]، فالفصل بين العامل (كانت) والمعمول (الحُمى) ب (زيـداً) وهو مفعول الفعل (تأخذ) مكروه؛ لأن (زيداً) أجنبي فصل بين العامل والمعمول.

وأجاز ابنُ هشامٍ الأنصاري الفصلَ بين فعل التّعجب ومعمولـه بـالظرف والمجرور، ومنع غيرهُما، يقول: "ولعدم تصرفِ هذين الفعلين ، امتنع أن يتقـدم عليهما معمولُهما، وأن يُفْصلَ بينهما بغير ظرف ومجرور، لا تقولُ: (مـا زيـداً أحسن)، ولا (بزيدٍ أَحسِن)، وإن قِيلَ إن (بزيد) مفعول، وكـذلك لا تقـول: (مـا أحسن يا عبدا ـ زيداً)، ولا (أحسِن لولا بخلُهُ بزيدٍ). واختلفوا في الفصل بظـرف أو مجرور متعلّقين بالفعل، والصحيح الجواز، كقولهم: (ما أحـسن بالرجـل أن يصدُق، وما أقبح به أن يكذب)."[3] فعلّل ابن هشام المنع لعدم تصرف الفعلـين، وأجاز الفصل بينهما بالظرف والجار والمجـرور؛ لأنّهمـا غيـر أجنبيـين؛ أي متعلقين بالفعل.

---

[1] سيبويه، الكتاب: 146/2.

[2] ابن السراج، الأصول: 128/1-129.

[3] ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك: 236/3.

فالنّاظرُ في الآراء السابقة يرى أن القدماء بينوا ما يجوزُ الفصلُ فيه وما لا يجوز -وإن لم يُفْرِدُوا له أبواباً توضحُ معالِمه-، فآراؤهم تكفي لرسمِ صورةٍ كاملةٍ بخصوص الفصل بين المتلازمات.

وزيادةً على الآراء الكثيرة التي عرضها النحاة في كتبهم، هناك مسألتان مُستقلّتان من مسائل الخلافِ بين البصريين والكوفيين جوهرهُما الفصلُ النّحوي، وهاتان المسألتان هما: الفصل بين المضاف والمضاف إليه،[1] والفصل بين كم الخبرية وتمييزها.[2]

مفْهُومُ الاعتراض:

الاعتراضُ لُغَةً:

الاعتراضُ مصدر الفعل (اعتَرض)، وقد ذُكِر (الاعتراض) في حديث الرسول(ص): (لا جلَب ولا جنَب ولا اعتراض)[3]، وهو أن يعترض الرجلُ بفرسه في السباق، فيدخُلَ مع الخيل، وقيل في حديث سُراقةَ: إنهُ عرض لرسول ا (ص) وأبي بكر الفرس؛ أي اعترض به الطريق يمنعُهما من المسير، ويُقَالُ: اعترض الشيء دون الشيء؛ أي حالَ دونَهُ، واعترض الشيء: تكلفه.[4]

---

[1] تنظر المسألة: سيبويه، الكتاب: 164/2، 176/1-180. وأبو البركات الأنباري، الإنصاف: 382/1-388، والسيوطي، همع الهوامع: 431/2-435، وابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 3-158-174.

[2] تنظر المسألة: سيبويه، الكتاب: 162/2-168،وأبو البركات الأنباري، الإنصاف: 282/1-287، وابن مالك، شرح التسهيل: 420/2-421.

[3] ينظر: الدار قطني، علي بن عمر(385هـ) (1986م)، سنن الدار قطني، وبذيله (التعليق المغني على الدار قطني)، تأليف: أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، ط4، عالم الكتب، بيروت: 75/3. والبرهان، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي(975هـ) (1993م)، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، ضبطه وفسر غريبه: الشيخ بكري حياني، صححه: صفوت السقا، مؤسسة الرسالة، بيروت:335/6.

[4] ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (عرض): 138/9-139.

والاعتراضُ المنعُ، والأصل فيه أن الطريق إذا اعترض فيه بناء أو غيره منع السائلةَ من سلوكه، واعترض الشيءُ دون الشيءِ: حال [1]، واعترضه: منعه من متابعة النهر والطريق [2]، واعتَرض الشيء: إذا منع، كالخشبة المعترضة في الطريق تمنع السالكين سلوكها. [3]

الاعتراض اصطلاحاً:

"هُو أن يأتي في أثناء كلام، أو بين كلامين متّصلين، معنى بِجُملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتةٍ سوى رفع الإبهامِ، ويُسمى الحشو أيضاً، كالتنزيه في قوله تعالى: **(ويجعلُون لله البناتِ سُبحانَهُ ولهم ما يشْتَهُون)**[4]، فإن قوله: (سبحانه) جملة معترضة لكونها بتقدير الفعل، وقعت في أثناء الكلام؛ لأن قوله: (ولهم ما يشتهون) عطف على قوله: (لله البنات)، والنكتة فيه تنزيه الله عما ينسبون إليه." [5]

ويقولُ ابنُ فارس: "ومِن سُنن العربِ أن يعترض بين الكلام وتمامه كلام، ولا يكونُ هذا المُعترضُ إلاّ مفيداً." [6]

وطالما يختص الاعتراض بالجملة، فالجملة المعترضة هي الجملة التي تفصلُ بين شيئين لإفادة الكلام تقويةً وتسديداً وتحسيناً. [7]

"والاعتراضُ جارٍ عند العربِ مجرى التأكيدِ، فلذاك لا يشنعُ عليهم، ولا يُستَنكرُ عندهم أن يعترض به بين الفعل وفاعِله، والمبتدأ وخبره، وغير ذلك ممّا

---

[1] ينظر: الفيروز أبادي، القاموس المحيط: 333/2.

[2] ينظر: رضا، معجم متن اللغة: 72/4.

[3] ينظر: الأزهري، معجم تهذيب اللغة: 2399.

[4] النحل: 57.

[5] الجرجاني، التعريفات: 25.

[6] ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا الرازي (د.ت)، الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق: عمر فاروق الطّباع، مكتبة المعارف، بيروت: 245.

[7] ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 386/2.

لا يجوزُ الفصلُ فيه بغيره"[1]؛ أي بغير الاعتراض.

وقد أجملَ تمام حسان مفهوم الاعتراض بقوله: هو "اعتراضُ مجرى النمطِ التركيبي بما يحولُ دون اتّصال عناصر الجملةِ بعضها ببعضٍ اتّصالاً تتحققُ به مطالبُ التّضام النّحوي فيما بينها، والجملة المعترضة في كل أحوالها أجنبيةٌ عن مجرى السياق النّحوي، فلا صلةَ لها بغيرها ولا محل لها من الإعراب، وإنّما هي تعبير عن خاطرٍ طارئٍ من دُعاءٍ أو قَسمٍ أو قَيدٍ بشرط أو نفي أو وعد أو أمر أو نهي أو تنبيهٍ إلى ما يريدُ المتكلمُ أن يلفتَ إليه انتباه السامع." [2]

فَمِن خلال ما سبق، يبدو مفهومُ الاعتراض واضحاً عند علماءِ اللغةِ والنحو، فيكونُ الاعتراضُ بالجملة بين الأزواج المتلازمة التي يجوز الفصل بينها أو يمتنع، وله أيضاً علاقة مباشرة بالمعنى اللغوي؛ لأن أصل الاعتراض المنع كما في قول سُراقة، والدخول في السباق كما عند ابن منظور؛ بمعنى وجود شيء مستمر نعترضُه ونعيقُه ونمنعُ استمراره بوضع الجملة المعترضة، وهذا هو الاعتراضُ، إذ تعترضُ الجملة السياقَ الأصلي وتمنعُ استمرارَهُ.

ومصطلحُ الاعتراض مصطلح بارز في النّحو العربي، إذ أفرد له علماءُ النّحو أبواباً أو جزئياتٍ تتحدثُ عنه، ففي مجال الجُمل التي لا محلّ لها من الإعراب عرض النحويون للاعتراض، وبينوا أسبابهُ وأهميتَهُ؛ لأنه وارد في الكلام العربي بكثرة، يقول ابن جنّي: "اعلم أن هذا القبيلَ مِن هذا العلمِ كثير، قد جاء في القرآن وفصيح الشعر، ومنثور الكلامِ." [3]

علاقةُ الفصل بالاعتراض:

مِن العلماءِ والدارسين من فَرقَ بين مصطلحي الفصل والاعتراض، فالاعتراضُ هو أن يكون الفاصلُ بين الأجزاءِ المترابطةِ التي يجبُ تعاقُبها ليس جزءاً واحداً أو متعدداً وإنّما جملة كاملة، ومعنى هذا أن الفارقَ بين الفصل

---

[1] ابن جنّي، الخصائص: 335/1.
[2] حسان، البيان في روائع القرآن: 115/1-116.
[3] ابن جنّي، الخصائص: 335/1.

والاعتراض واضح، إذْ في الفصل تجدُ الفاصلَ أو الفواصلَ لها محلها الإعرابي، أما في الاعتراض فإن الجملةَ كلها لا محلَ لها من الإعراب. [1]

فالاعتراضُ هو أن يفصل بين المتلازمين بجملة؛ لأنّهم فرقُوا بينه وبين الفصل؛ فإذا كان خرقُ قرينةِ التلازمِ بالمفرد فهو الفصلُ النّحوي، وإذا كان بالجملة فهو الاعتراض،[2] وبهذا يكونُ الفصلُ بالمفرد الذي له محل من الإعراب، والاعتراض بالجملة التي لا محل لها من الإعراب.

فالفَصلُ النّحوي قِوامُهُ الفصلُ بين المتلازمين بفاصل هُو دون الجملةِ، أَما إذا كانتِ الجملةُ أجنبيةً على التركيب ولا محل لها من الإعراب، وكانت مستقلة بإفادتها، فإن الفصل بها يُسمى الاعتراض.[3]

ولم يُغْفِل القدماءُ هذا الفرقَ، بل وضعوا الاعتراض في باب الجملة المعترضة، وذكروا الفصلَ بالمفرد أو بشبه الجملة في إشارات متناثرة ليست تحت باب الجملة المعترضة، وإنّما كل تحت بابه النّحوي -إن وُجِد الفصلُ-، فابن جنّي أفرد باباً للفروق والفصول،[4] وباباً آخر للاعتراض،[5] وهذا يدل على معرفة القدماء للفرق بين الفصل والاعتراض.

وعلى الرغم من الفارق إلاّ أن بعضهم قرن المصطلحين بعضهما ببعض، فقد نَقَلَ ابنُ منظورٍ حواراً بين ابن جنّي و أبي علي بخصوص بيتِ كُثَير:

وإني وتَهيامِي بِعزةَ بعدما ... تَخلّيتُ مِما بيننا وتَخلتِ[6]

---

[1] ينظر: أبو المكارم، التفكير النحوي: 341.

[2] ينظر: علي، بحث: الفصل النحوي: 11.

[3] ينظر: حسان، البيان في روائع القرآن: 112/1.

[4] ينظر: ابن جنّي، الخصائص: 390/2-411.

[5] ينظر: المرجع نفسه: 335/1-341.

[6] ينظر: كثير عزة(1971م)، ديوان كثير عزة، تحقيق: إحسان عباس، ط1، دار الثقافة، بيروت: 103، وابن منظور، لسان العرب(هيم): 183/15، وابن جني (392هـ) (1985)، سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: حسن هنداوي، ط1،دار القلم، دمشق: 139/1-140.

يقول ابن منظور: " قال ابنُ جنّي: سألتُ أبا علي، فقلتُ له: ما موضع تَهيامي من الإعراب؟، فأفتى بِأنهُ مرفوع بالابتداء، وخبرُه قولُه: بِعزةَ، وجعل الجملةَ التي هي (وتَهيامِي بعزة) اعتراضاً بين اسم إن وخبرها...، وهذا الفصل والاعتراض الجاري مجرى التوكيد كثير في كلامهم".[1] فعد أبو علي جملة (وتهيامي بعزة) من باب الفصل والاعتراض، وكأن الفصلَ هو اعتراض والاعتراض فصلٌ.

فالفرق بينهما واضح إلاّ أنّنا نجدُ تلاقياً بين المفهومين وخاصة أثناء ورودهما في السياقات، وفي معنيهما اللغوي والاصطلاحي، فالفصل حاجز يفصلُ بين شيئين، والاعتراض في جوهرِهِ فاصلٌ يمنعُ استمرار الشيئين ويمنعُ أيضاً اتصالَهُما، أو يقطعُ المعنى قبلَ ورودِ القسم الثاني للسياق الأصلي، وكذلك يشتركان في المعنى الاصطلاحي؛ فهما يشتركان في وجودِ عنصرٍ أو عناصر تقعُ بين الأجزاءِ التي يجبُ أن تتواصلَ دون حاجزٍ بينها في الأصل.

وقد عبر علي أبو المكارم عن هذه النتيجة –على الرغم من تفريقه بينهما- بقوله: "ويعني النّحاةُ بالفصل والاعتراض وجود صيغةٍ أو أكثر بين جزأي التركيب اللغوي أو أجزائه التي يتحتّمُ تواليها وتعاقُبها دون فاصلٍ بينها، وهذه الصيغة أو الصيغ تعترضُ التركيب وتفصلُ بين أجزائه لهدفٍ مُحددٍ عند النحاة"[2] .وجعل عبد العزيز موسى الاعتراض تحت باب الفصل السائغ والمطّرد في العربية،[3] وهو في رأيي صائب؛ لأن الاعتراض في حقيقته فصلٌ بنوعٍ خاص من الفواصل وهو الجملة.

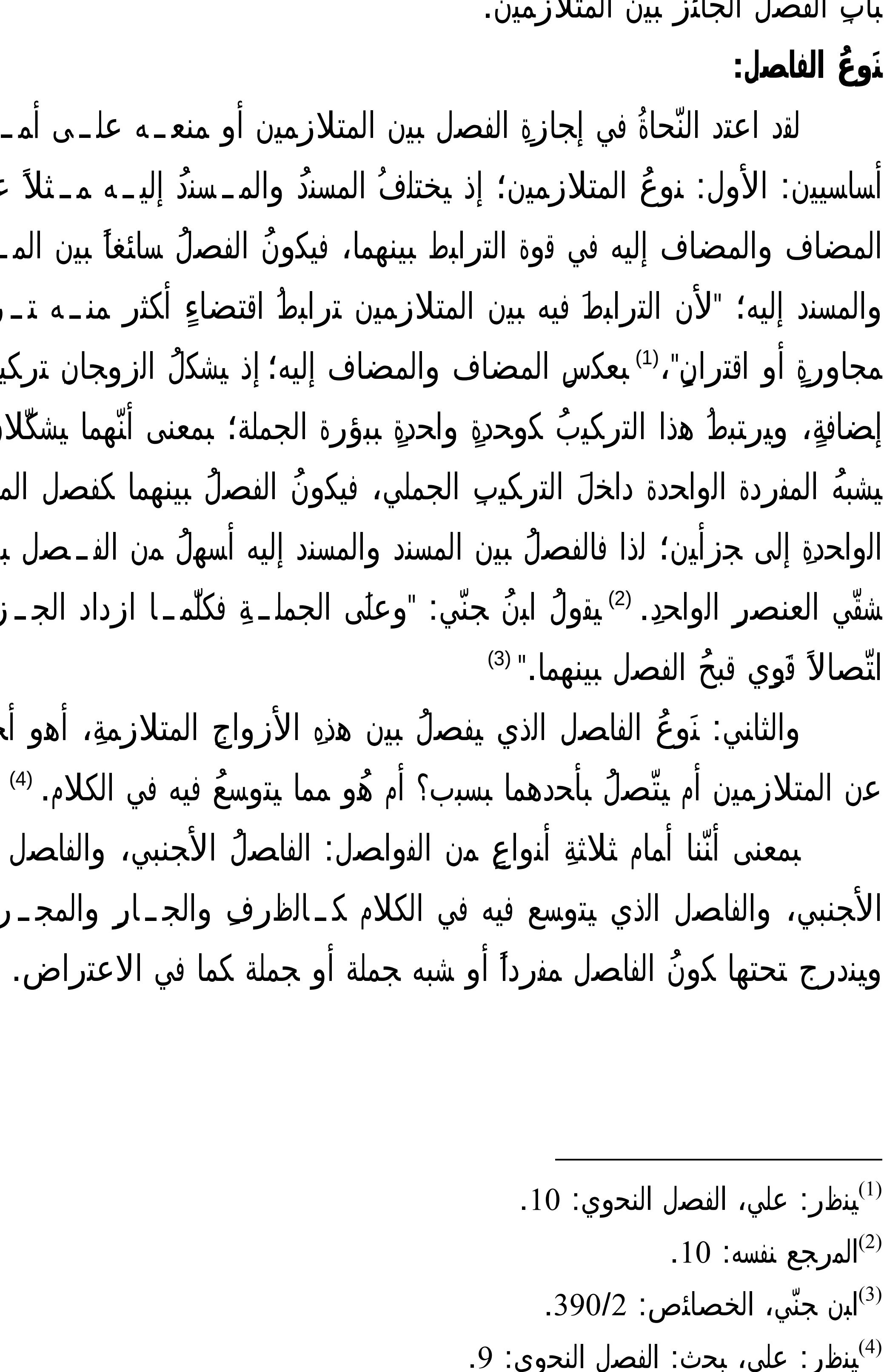
فالفصلُ هو الأساسُ في الاعتراض؛ لأنّنا عند إيرادِ الجملةِ المعترضة نفصلُ بين ركني الجملة الأساسية أو الأزواج المتلازمة، وبهذا يكونُ كل اعتراضٍ فصلاً، وليس كل فصلٍ اعتراضاً، فالفصلُ كمفهوم عام يندرجُ تَحتَه كل

---

(1)ينظر: ابن منظور، لسان العرب(هيم): 183/15، وابن جني، سر صناعة الإعراب: 139/1.

(2)أبو المكارم، التفكير النحوي: 338.

(3)ينظر: علي، بحث: الفصل النحوي: 11.



فاصلٍ بين أي متلازمين، سواء أكان هذا الفاصلُ كلمةً أم جملةً أم شبه جملةٍ، فهو فاصلٌ، ولهذا ارتأيتُ أن أختار لفظَ الفصل للدلالةِ على كل فصلٍ نحوي بكلمةٍ أو جملةٍ أو غير ذلك، وأضعُ الاعتراض جزئيةً أُدرجُها تَحتَ نوعِ الفاصل وتحت بابِ الفصل الجائز بين المتلازمين.

نَوعُ الفاصل:

لقد اعتد النّحاةُ في إجازةِ الفصل بين المتلازمين أو منعه على أمرين أساسيين: الأول: نوعُ المتلازمين؛ إذ يختلفُ المسندُ والمسندُ إليه مثلاً عن المضاف والمضاف إليه في قوة الترابط بينهما، فيكونُ الفصلُ سائغاً بين المسند والمسند إليه؛ "لأن الترابطَ فيه بين المتلازمين ترابطُ اقتضاءٍ أكثر منه ترابط مجاورةٍ أو اقترانٍ"،[1] بعكسِ المضاف والمضاف إليه؛ إذ يشكلُ الزوجان تركيب إضافةٍ، ويرتبطُ هذا التركيبُ كوحدةٍ واحدةٍ ببؤرة الجملة؛ بمعنى أنّهما يشكّلان ما يشبهُ المفردة الواحدة داخلَ التركيبِ الجملي، فيكونُ الفصلُ بينهما كفصل المفردةِ الواحدةِ إلى جزأين؛ لذا فالفصلُ بين المسند والمسند إليه أسهلُ من الفصل بين شقّي العنصر الواحدِ.[2] يقولُ ابنُ جنّي: "وعلى الجملةِ فكلّما ازداد الجزءان اتّصالاً قَوي قبحُ الفصل بينهما."[3]

والثاني: نَوعُ الفاصل الذي يفصلُ بين هذهِ الأزواجِ المتلازمةِ، أهو أجنبي عن المتلازمين أم يتّصلُ بأحدهما بسبب؟ أم هُو مما يتوسعُ فيه في الكلام.[4]

بمعنى أنّنا أمام ثلاثةِ أنواعٍ من الفواصل: الفاصلُ الأجنبي، والفاصل غير الأجنبي، والفاصل الذي يتوسع فيه في الكلام كالظرفِ والجار والمجرور، ويندرج تحتها كونُ الفاصل مفرداً أو شبه جملة أو جملة كما في الاعتراض.

---

[1] ينظر: علي، الفصل النحوي: 10.

[2] المرجع نفسه: 10.

[3] ابن جنّي، الخصائص: 390/2.

[4] ينظر: علي، بحث: الفصل النحوي: 9.

1_الأجنَبِي وغيرُ الأجنبي :

عَنَى النّحاةُ بالفاصل الأجنبي " ما لم يعملْ فيه العاملُ، فلا يُفْصلُ مثلاً بين الفعل ومعمولِه بشيء لم يعملْ فيه الفعلُ." [1] وهو في حقيقته –أي الأجنبي- غريب عن العامل، ولم يعملْ فيه، يقول ابنُ السراج: "فأما الفعلُ الذي لا يجوزُ أن يفرق بينه وبين ما عمِلَ فيه، فنحو قولك: (كانت زيداً الحمى تأخذ)، هذا لا يجوز؛ لأنّك فرقت بين كان واسمِها بما هو غريب منها؛ لأن (زيداً) ليس بخبرٍ لها ولا اسما...وإذا قلت: (زيد راغب نَفْسُهُ فيك)، فجعلت (نفسه) تأكيداً لـ(زيد) لم يجز؛ لأنّك فرقت بين (راغب و فيك) بما هو غريب منه، فإن جعلت (نفسه) تأكيداً لِما في (راغب) جاز." [2]

فَرفَض ابنُ السراجِ الفصلَ بين (كانت) واسمها (الحمى) بـ(زيداً) الأجنبي عن (كانت)، إذ لم تعملْ فيه، فهو أجنبي؛ لأنّه معمولُ الفعل (تأخذ)، ورفض أيضاً الفصل بين (راغب) ومعموله (فيك) بالتوكيد (نفسه) ل(زيد)؛ لأن التوكيد أجنبي فصلَ بين العامل (راغب) ومعموله (فيك)، وأجاز الفصل بين العامل (راغب) والمعمول (فيك) بالتوكيد لمعمول العامل (راغب هو)، ومعمول العامل وتوكيده ليسا أجنبيين؛ لأنّهما مرتبطان بالعامل (راغب).

فالفاصلُ الذي يرتبطُ بالعامل يُعد غير أجنبي، والفاصلُ الذي لا يرتبطُ بالعامل يُعد أجنبياً، ولا يجوزُ الفصلُ فيه بين المتلازمين، ففي عبارة : (حفظ القصيدةَ محمد) فصلنا بين الفعل والفاعل بالمفعول به، والمفعول به ليس أجنبياً عن العامل، على الرغم من أن البصريين والكوفيين اختلفوا في عامل المفعول به، فالكوفيون عدوا العاملَ فيه الفعل والفاعل جميعاً، والبصريون عدوا الفعلَ هو العامل في الفاعل والمفعول به،[3] ومهما يكن من أمرٍ، فإن المفعولَ به معمولٌ للعامل وهو متّصلٌ به وغير أجنبي؛ لذا جاز أن يتوسطَ بين الفعل والفاعل.

---

[1] السامرائي، فاضل (1994م)، الجملة العربية، منشورات المجمع العلمي:71.

[2] ابن السراج، الأصول: 237/2.

[3] ينظر: أبو البركات الأنباري: الإنصاف: 82/1-84.

وقد عبر ابنُ هشام الأنصاري عن الفصل بالأجنبي أثناء حديثِهِ عن الفصل بين المضافِ والمضافِ إليه بقوله: "الفصلُ بالأجنبي، ونعني به معمـولَ غيـر المضاف، فاعلاً كان"[1] كقول الأعشى:

أنْجب أيام والداهُ بِهِ إِذْ نَجلاهُ فَنِعم ما نَجلا [2]

والشاهدُ فيه قولُه: (أنجب أيام والداهُ به إِذْ نَجلاهُ)، إذ فصلَ بين المـضاف وهو قوله: (أيام) والمضاف إليه وهو قوله: (إذ نجلاه)، فإذ ظرف زمانٍ أضـيفَ إليه أيام، والفاصل بينهما أجنبي، ليس معمولاً للمضاف، وهذا الفاصلُ هو قولـه (والداه) وهو فاعل (أنْجب)، ولا علاقة له بالمضاف، وأصل البيت هكذا: (أنجب والداهُ بِهِ أيام إذْ نَجلاهُ، فَنِعم ما نَجِلا)." [3] فَلِكَون الفاصل غير معمولٍ للمـضافِ عُد أجنبياً لا يجوزُ الفصلُ فيه بين المتلازمين، وقد عد ابنُ هشامٍ الفـصلَ بـين المضافِ والمضافِ إليه بمفعول المضاف جـائزاً فـي الـسعة [4] لكونـه –أي المفعول- غير أجنبي؛ لأنّه معمولُ المضافِ، وهذا ما سنبينه لاحقا.

فَمِن خلال ما سبقَ، تبين المقصودُ بكل مـن الفاصـل الأجنبـي وغيـر الأجنبي، وكلاهما مرتبطٌ بالسياق والمقامِ الذي يوجدان فيه، وبنـوع المتلازمـين اللذين يجوزُ الفصلُ به بينهما أو يمتنعُ.

---

[1] ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 165/3.

[2] ينظر: الأعشى (د.ت)، ديوانه،دار صادر، بيروت-لبنان: 171، ورواية الديوان(أنجب أيامُ والديهِ)، وابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك: 165/3، والسيوطي، همـع الهوامـع: 434/2، والشنقيطي،أحمد بن الأمين (1331هـ) (1999م)، الدرر اللوامع، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان: 164/2، والكنغراوي، صدر الدين الإستانبولي(1349) (د.ت)، الموفي في النحو الكـوفي، تحقيـق: محمـد بهجـت البيطار، سوريا: 53، والأزهري، خالد بن علي (2004م)، التصريح علـى التوضـيح، تحقيق: فيصل علي عبد الخالق،ط1، دار اليراع للنشر والتوزيع، عمان-الأردن: 58/2.

[3] ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: (حاشيته لمحمد محيي الدين عبد الحميـد): 166/3 وينظر: الشنقيطي، الدرر اللوامع: 164/2.

[4] ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك 160/3.

2_مما يُتَوسعُ فيه في الكلامِ مِن الفَواصِل :

هناك فواصلُ تفصلُ بين أي متلازمين بحريةٍ وتسامحٍ شِبهِ مطلقٍ مِن قِبل النحاةِ دون شروطٍ أو قيودٍ –في الغالبِ-، وهي مِما يُتَوسـعُ فيـه فـي الكـلام كالظرفِ، والجارِ والمجرورِ، والجملةِ المعترضةِ، والنّداء، والقـسم، والزيـادة، ويمكنُ أن تُصنفَ هذه الفواصلُ تحت باب الأجنبي وغير الأجنبي مفهوماً، و ليس استعمالا؛ لأنّه لا يجوزُ الفصلُ بين المتلازمين بالأجنبي و الجملة المعترضة مثلا أجنبية ويجوزُ أن تفصلَ بين أي متلازمين.

أ_ الظرفُ والجار والمجرورُ:

يُعد الظرفُ والجار والمجرورُ مِن الفواصل التي تفصلُ بين المتلازمـين بحرية دون منْعٍ من العلماء –في الغالب-، يقولُ أبو البركات الأنباري: "وجـودُ الفصل بالظرفِ وحرفِ الجر كما هو مع عدمِه"[1]. و"إن الظرفَ وحرفَ الجـر يتّسع فيهما ما لا يُتسعُ في غيرهما".[2] ويقولُ ابنُ هـشام الأنـصاري: "الفـصل بالظرف كلاَ فصلٍ";[3] ويقولُ السيوطي: "إن النّحـاةَ "يتّـسعون فـي الظـرفِ والمجرور ما لاَ يتّسعون في غيرهما".[4] بمعنـى أنّـه لا يعتـد بالفـصل بـين المتلازمين إذا كان الفاصلُ ظرفاً أو جاراً ومجرورا، فإذا فصلتَ بهما كأنّك لـم تفصلْ.

فقد فُصِلَ بين الحرف الناسخ ومنسوخه بالجـار والمجـرور فـي قـول الشاعر:

فَلاَ تَلْحنِي فِيها فإن بِحُبها ... أَخَاكَ مُصابُ القَلْبِ جم بلابِله[5]

---

[1] أبو البركات الأنباري، الإنصاف: 283/1 .

[2] المرجع نفسه:288/1.

[3] ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك:147/2.

[4] السيوطي، الأشباه والنظائر: 287/1.

[5] ينظر: سيبويه، الكتاب: 133/2، وابن عصفور، شرح جمل الزجـاجي، الـشرح الكبيـر، تحقيق:صاحب أبو جناح: 440/1، والسيوطي، الأشباه والنظائر: 287/1، وابـن هـشام الأنصاري، مغني اللبيب: 693/2 والفُرخان، كمال الدين أبو سعد علي بن مـسعود بـن

ففصلتْ شِبهُ الجملةِ المتعلقةِ بخبر (إن) بين (إن) واسمها (أخاك)، وهـي ليست خبراً، وإنّما الخبر هو (مصاب). [1] يقول عبد السلام هـارون: "وبعـضُ النّحاةِ يمنعُ تقدم معمول خبر (إن) على اسمها. والوجهُ خِلَافُهُ؛ لأنّه يجوزُ تقديمـه في ما الحجازية، وهذِهِ –أي إن- أقوى، بدليل جواز تقديمِ الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً وامتناعه في (ما)." [2] فهي متعلقة بالخبر وجاز أن تَفْصِلَ بها بين (إن) واسمها لتسامُحِ النّحاةِ بها لكونَها شبه جملةٍ من الجار والمجرور وكون الأداةِ ومدخولها من المتلازمات.

وفصلوا بالظرف والجار والمجرور بين فعل التعجب والمتعجـب منـه، والفصل بينهما في الأصل بغير الظرف والجار والمجرور قبيح وممنوع، وحتى بالظرف والجار والمجرور، نحو: (ما أَحسن في الهيجاء لقاء زيدٍ!)، و(ما أثْبـتَ عند الحربِ زيداً!) [3] ويُشْتَرطُ في شبه الجملة (الظرف والجار والمجـرور) أن تكون متعلقةً بفعل التعجبِ، مثل: (ما أضيع في بلدنا المودةَ مِمن لا وفاء له!)، و (ما أبعد بيننا المجاملةَ ممن لا حياء له!)، فلو كانت متعلقةً بمعمول فعل التّعجـب أو بغير فعل التّعجبِ لم يصح الفصلُ بها، ففي مثل (ما أحسن الحليم عند دواعي الغضب) لا يجوز قولنا: (ما أحسن عند دواعي الغضبِ الحليم!)؛ لأن شبه الجملةِ (عند دواعي الغضبِ) متعلقة بـ(حليم)[4]وليستْ متعلقةً بفعل التّعجبِ، فكما أن ما التعجبية وفعلها متلازمان كذلك فعلها و المتعجب منه متلازمان، فأجـاز النحـاة الفصلَ بينهما بالظرف والجار والمجرور مع شدةِ تلازمهما وترابطهما.

وقد قيد العلماءُ الفصلَ بين فعل التعجب ومعموله في أضيقِ حدودِه، فقـد اختلفوا حتّى في الفصل بينهما بالظرفِ والجار والمجـرور المتعلقـين بالفعـل؛

محمود ابن الحكم (1987)، المستوفى في النحو، تحقيق: محمـد بـدوي المختـون، دار الثقافة، القاهرة: 202/1.

[1] ينظر: الفرخان، المستوفى: 202/1.

[2] سيبويه، حاشية الكتاب، (عبد السلام هارون): 133/2.

[3] ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر: 287/1..

[4] ينظر: حسن، النحو الوافي: 358/3.

لضعفِ فعل التّعجبِ بِعدمِ تصرفِه،[1] فرفض أغلبُ البصريين جواز الفصل مع تعلق الظرفِ والجار والمجرور بالفعل، وأجاز ذلك الفراءُ والجرمي والمازني والفارسي وابنُ خروف،[2] والسيوطي،[3] وابنُ هشام،[4] وقد سُقْتُ هذا المثالَ للدلالة على أن النحاةَ يتسامحون في بعض الأحيان بالفصل بالظرف والجار والمجرور على الرغمِ مِن شِدةِ اتّصال المتلازمين وترابطهما.

وقد علل السيوطي التّوسع بالظرفِ والجار والمجرور بقوله: "الظرف والمجرور اتسِع فيهما، ووجه ذلك أن جميع الأفعال، وما كان على معانيها يدل على الزمان والمكان دلالةً قائمةً، وإن لم يُذْكَرا، فإذا ذُكِرا فعلى التأكيد، وما كان بهذه الصفةِ فهو كالمستغنى عنه أو في حكمه، فكأنك إذا فصلت بظرف أو مجرور لم تفصل بشيء".[5]

وقد منع العلماء الفصل بالظرف الأجنبي بين المتلازمين كالمضاف والمضاف إليه، ومن أمثلة ذلك رفضُهم قول أبي حية النّمري:

كما خُط الكِتَابُ بِكف يوماً يهُودِي يُقَارِبُ أَو يُزيلُ[6]

والأصل في البيت: (كما خُط الكتابُ يوماً بكف يهودي)، ففصل بين المضاف (كف) والمضاف إليه (يهودي) بالظرف الأجنبي وهو (يوماً)[7]، ولعلّ

---

[1] ينظر: السيوطي، الهمع: 40/3.

[2] ينظر: الأزهري، شرح التصريح: 65/2-66.

[3] ينظر: السيوطي، الهمع: 40/3.

[4] ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 236/3.

[5] السيوطي،الأشباه والنظائر: 288/1.

[6] ينظر: النميري، أبو حية (1975)، شعر أبي حية النميري، تحقيق: يحيى الجبوري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق: 163، وسيبويه، الكتاب: 179/1، والسيوطي، الهمع: 432/2، وابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 168/3، وابن جني، الخصائص: 405/2، والأزهري،شرح التصريح: 736/1، والتصريح على التوضيح: 59/2، وأبو جعفر النحاس، التعليقة على المقرب: 83، والمبرد، المقتضب: 377/4.

[7] ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 169/3، وابن عقيل: شرح ابن عقيل: 83/3، والأزهري، شرح التصريح: 736/1.

التّشدد هنا لكون المتلازمين مضافاً ومضافاً إليه، ولكونهما شديدي الترابط وكأنهما كالكلمة الواحدة.

وللدلالةِ أكْثر على تسامح النّحاةِ بالظرف والجار والمجرور أنّهم عدوا الفعلَ (يقول) عاملاً عملَ (ظن) بشرط أن يُسبقَ باستفهامٍ متصلٍ بالفعل (يقول)، وإذا فَصلَ الظرفُ بين الاستفهام والفعل (يقول) يبقى عملُ الفعل في نصب المفعولين، وكأنّنا لم نفصلْ بين الاستفهام والفعل بشيء، فإن فُصِلَ بغيرهما لم يعمل الفعلُ (يقول) عمل (ظن)، وإنّما يحتاج إلى جملة مقول القول، وقد اغتفر الجميعُ الفصلَ بظرفٍ أو مجرورٍ. [1]

ومِنْهُ قَولُ الشاعر:

أَبعد بُعدٍ تَقُولُ الدار جامِعةً [2]

فعندما فُصِلَ بالظرفِ (بعد بُعدٍ) بين الهمزة و(تقول) بقي عملُ (تقول) بنصب المفعولين: (الدار وجامعةً)، يقول سيبويه: "وذلك قولك: متى تقول زيداً منطلقاً؟ وأتقول عمراً ذاهباً؟ وأكلّ يومٍ تقول عمراً منطلقاً؟، لا يفصل بها كما لا يفصل بها في: أكل يومٍ زيداً تضربه، فإن قلت: أأنت تقول زيد منطلق؟ رفعت؛ لأنّه فصلَ بينه وبين حرفِ الاستفهام" [3]؛ أي لا يُعتَد بالفصل بين همزة الاستفهام والفعل (يقول) بالظرف، كما لم يعتد به في المشتغل عنه الواقع بعد همزة الاستفهام، فقوله: لا يفصل بها يعني "كلّ يومٍ" لا يُعد فاصلاً. [4]

وخلاصةُ القول: إنّهم يتّسعون في الظرف والمجرور ما لا يتّسعون في غيرهما، فلذلك فَصلُوا بهما بين الفعل الناقصِ ومعموله، كقولنا: (كان في الدار أو عندك زيد جالساً)، وفعل التعجب من المتعجبِ منه، وبين الحرف الناسخ

---

[1] ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 70/2-71.

[2] ينظر: السيوطي، الهمع: 504/1،وابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 70/2، ومغني اللبيب: 693/2، وشرح شذور الذهب (2003م)، تحقيق: بركات يوسف هبود، ويوسف الشيخ محمد البقاعي، ط1، دار الفكر، بيروت، لبنان: 501.

[3] سيبويه، الكتاب: 23/1.

[4] ينظر: سيبويه، حاشية الكتاب، عبد السلام هارون: 23/1.

ومنسوخه، وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن، والمضاف والمـضاف إليه –كما رأينا سابقا-، وبين إذن ومنصوبها ولـم ومجزومهـا... [1]، ومعظـم الأزواج المتلازمة التي سنعالجها في سياق هذه الدراسة.

ب_ الجُملةُ المعترضة:

للجملةِ المعترضةِ الحريةُ في الفصل بين أي متلازمين، فهي تفصلُ بـين الفعل والفاعل، وبين المبتدأ والخبر، والشرط وجوابـه، والموصـول وصـلته، والموصوف وصفته... [2] لتميزها بنوع خاص من الحرية، ويُتَوسعُ فيهـا كمـا يُتَوسعُ في الظرف والجار والمجرور، فيُسمحُ لها أن تتوسطَ بين المتلازمين دون أن يضطر النحويون إلى إيجادِ تخريجٍ لهذا الفصل، فهو فصلٌ سائغٌ وكثير فـي كلام العرب؛ لأنّه لا يغيرُ مجرى الكلام ولا يُضعِفُ العلاقةَ بين المتلازمين. [3]

والجملةُ المعترضةُ أجنبيةٌ عن مجرى السياق النّحوي، فلا صلةَ لها بغيرها ولا محل لها من الإعراب،[4] وقد تكون اسميةً أو فعليةً، وهي نـوع مـن أنـواعِ الفواصل التي تتميزُ بكونها جملةً مستقلةً بالإفادة.

ومِن الاعتراضِ قولُهُ تَعالى: (هذَا فَلْيذُوقُوهُ حمِيم وغَساقٌ) [5]، فقولهُ تعالى (فليذوقوه) اعتراض بين المبتدأ والخبر: (هذا حميم)، [6] ف(حمـيم) خبـرُ هـذا و(فليذوقوه) اعتراض بينهما على أحد الوجـوه. [7] وقـدِ اعتُـرِض بهـا لبيـان استحقاقِهم أن يذوقوه. [8] وسنعالجُ الفصلَ بها في الفصل الثاني.

---

[1] ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 2/693-694.

[2] ينظر: المرجع نفسه: 2/387-390 .

[3] ينظر: علي، بحث الفصل النحوي: 11.

[4] ينظر: حسان، البيان في روائع القرآن: 1/115-116.

[5] ص: 57.

[6] ينظر: ابن جني، الخصائص: 1/340.

[7] ينظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن: 2/212.

[8] ينظر: حسان، البيان: 1/118.

ج_ القَسمُ:

إن القسم مِن الفواصل التي يُتَوسعُ فيها في الكلام كالظرفِ والجار والمجرور، فقد اغتفر النّحاةُ الفصلَ بين المتلازمين بجملةِ القسمِ لكثرة دورانِها في الكلام، حتّى أنّهم اغتفرُوا الفصلَ بها بين الحرفِ ومدخولِه في نحو قولِك: (قد والله قام زيد)، بل إنّهم ليغتفرون الفصلَ بها بين الحرفِ العامل ومعمولِه[1] في قول حسان بن ثابت :

إذن والله نرمِيهُم بِحربٍ   تُشِيبُ الطفل من قَبل المشيبِ[2]

والشاهد فيه قوله (إذن والله نرميهم)، إذ نصب الفعل المضارع وهو (نرمي) مع الفصل بينهما بالقسم.[3] وهو فصلٌ جائز علّله سيبويه بقولِهِ: "ولا تَفْصِلُ بشيءٍ مِما ينصبُ الفعلَ وبين الفعل سِوى (إذن)؛ لأن (إذن) أشبهت (أرى)، فهي في الأفعال بمنزلةِ (أرى) في الأسماء، وهي تُلْغَى وتُقَدَّمُ وتُؤَخرُ، فلما تصرفتْ هذا التّصرفَ اجترؤُوا على أن يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين".[4] على الرغم من أنّه لا يفصل بينهما بغير القسم[5]، وهو لغو في الكلام، ففي قولنا: (إذن والله أضربك) تريد: (إذن أضربك والله).[6]

كما أجازوا الفصل بالقسم بين الاسم الموصول وصلته، والمضاف والمضاف إليه على الرغم من قبح الفصل بينهما، إلاّ أنّه مع القسم يصبح جائزاً

---

[1] ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 165/3.

[2] ينظر: حسان إبن ثابت(2003م)، ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، تقديم وشرح: أحمد الفاضل، ط1، دار الفكر اللبناني، بيروت: 30، والسيوطي، الهمع: 295/2، وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 693/2، وشرح شذور الذهب: 381، وشرح قطر الندى وبلّ الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر: 58 والشنقيطي، الدرر: 11/2.

[3] ينظر: ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى: 59.

[4] سيبويه، الكتاب: 12/3-13.

[5] ينظر: ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى: 58.

[6] ينظر: المبرد، المقتضب: 11/2.

في السعةِ كما يقولُ ابنُ هشام: "أن يكون الفاصلُ قسماً، كقولك: (هذا غـلامُ وا زيدٍ)". [1]

فأجاز بعضُ النّحاةِ الفصلَ بين المتلازمين اللذين لايفصلُ بينهمـا لـشدة ارتباطهما -وإن فُصِلَ بينهما يكُن على القُبح- بجملة القسم التي تُعد أجنبيةً عـن السياق عملاً وإن ارتبطتْ في الجملةِ معنى، ففصلوا بين (قد) و(قام)، وبين (إذن) و(نرميهم)، وبين المضاف (غلام) والمضاف إليه (زيد)، وسبب ذلك أنهـا مـن الفواصل التي يُتَوسعُ فيها في الكلامِ.

وهذا الفاصلُ يُمكِنُ عدهُ من بابِ الجملةِ المعترضةِ؛ لأن جملةَ القسمِ مـن الجمل التي يُعتَرضُ بها بين المتلازمين بحريةٍ دون موانع [2]، وذلك عندما نقول: (كان زيد –وا - كريماً)، كأنّما قلنا: (كان زيد أقسم وا ِ كريماً)، ولعلّ اهتمـام النحاةِ بها والحديثَ عنها بعيداً عن الجملة المعترضة مردهُ كثرةُ ورودِهـا فـي السياقات.

د_ النداءُ:

إن النداء كفاصلٍ يكثرُ ورودُه في الكلام كالقَسم، وهو مما يُتَوسعُ فيه فـي الكلام، ودليلُ ذلك أنّهم فصلُوا به بين الأزواج النّحوية التي لا يُفصلُ بينها لـشدة ارتباطها واتّصالها، فقد أجازوا الفصلَ به بين الصلةِ والموصول في قول الشاعر حسان بن ثابت:

وأنْتَ الذي يا سعدُ أُبتَ بمشهدٍ كريمٍ وأثواب السيادةِ والحمدِ [3]

وفيه فصل بين (الذي) وصلته (أبت) بالنداء (يا سعدُ). وأجاز جماعةٌ من النّحاةِ الفصلَ بين (إذن) الناصبة والفعل المضارع بالنداء، [4] يقـول الـسيوطي:

[1] ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 165/3، (الحاشية).

[2] ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 392/2-393.

[3] ينظر: البيت ليس في ديوانه، تقديم وشرح: أحمد الفاضل، وينظـر: الـسيوطي، الهمـع: 286/1، وابن مالك، شرح التسهيل: 232/1، والشنقيطي، الدرر: 167/1، وأبـو حيـان الأندلسي (1984م)، ارتشاف الضرب: تحقيق: مصطفى أحمد النّماس، ط1: 551/1.

[4] ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 173/3-174.

"وجوز أبو الحسن طاهربن بابشاذ الفصلَ بينهما بالنداء والدعاء، نحو: (إذن -يا زيدُ- أُحسِن إليه)، (وإذن -يغْفِرُ ا ُ لك- يُدخِلَك الجنّة)"[1].

ويُمكِنُ عد النداءِ كذلك من بابِ الجملةِ المعترضةِ؛ لأنّه بتقدير فعل: (أدعو أو أنادي)؛ لذا فالتقدير: (إذن أدعو أو أنادي زيداً أُحسِن إليه)، يقول السيوطي: "ويقدر: (أدعو) و (أنادي) إنشاء، وقِيلَ: ناصبه القَصدُ، وقِيلَ: الحرفُ نيابةً، وقِيلَ: اسمُ فعل، وقِيلَ: فعلٌ".[2]

ولم أجِدِ الفصلَ بالنداءِ مِن بابِ الجملةِ المعترضة،[3] ووجدتُهُ في الخصائصِ تَحتَ بابِ الفصل مُستشهداً عليه بقول الشاعر:

كأن بِرذَون أبَا عِصامِ زيدٍ حِمار دُق باللجامِ[4]

أي (كأن برذون زيدٍ يا أبا عصامٍ حمار دُق باللجام)، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالنداء، وهو لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، يقول محمد محيي الدين عبد الحميد: " كان مِن حق الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنداء أن يكون جائزاً في سعةِ الكلام كالفصل بالقسم؛ لأنّهما بمنزلةٍ واحدةٍ، لكن النحاةَ لم يُسووا بينهما في الحكم، وجعلوا الفصلَ بين المضافِ والمضافِ إليه بالقسم جائزاً في السعةِ والفصل بالنّداءِ مقصوراً على ضرورةِ الشعر، والسر في ذلك أنهُم وجدُوا في كلام العربِ المنثورِ الفصلَ بالقَسمِ...، ولم يجِدُوا مثلَ هذا في الفصل بالنداءِ، فوقفوا عند السماع؛ لأنّه هو الأساسُ في كل ما أصلُوه من قواعد."[5]

فإذا كانت هذهِ حالَ متلازمين لا يجوزُ الفصلُ بينهما في الأصل؛ لأنّهما كالكلمة الواحدة، فكيفَ يكونُ بين المتلازمين اللذين بينهما علاقةُ اقتضاءٍ أكثر من

---

[1] السيوطي، الهمع: 295/2.

[2] المرجع نفسه: 25/2.

[3] ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 387/2-395، والسيوطي، الهمع: 253/2-258، وابن جني، الخصائص: 335/1-341.

[4] ينظر:ابن جني، الخصائص: 404/2، وابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 174/3، والسيوطي، الهمع: 433/2، والأزهري، شرح التصريح: 738/1.

[5] ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك(الحاشية): 174/3.

مجاورة، فقد سمحُوا بالفصل بينهما بالنداء، ففصلُوا بين اسم إن وخبرها كما في قول رؤبة:

إنّك يا حارثُ نِعم الحارثُ[1]

ففصل بين اسم إن (الكاف) وخبرها (نِعم الحارثُ) بالنداءِ (يا حارثُ)، ومثله قولُ الشاعر:

غَمز ابنُ مُرةَ يا فرزدقُ كينَها غَمز الطبيبِ نَغَانِغَ المعذُورِ[2]

فَفَصلَ النداءُ بين الفاعل (ابنُ مُرةَ) والمفعول (كينَها) بالنّداءِ.

ولم تكن هذهِ الأمثلةُ إلاّ دليلاً على تَوسع النحاةِ بالفصل بين المتلازمين بالنّداءِ؛ لكثرةِ وروده في السياقات حتّى إنهم تسامحُوا بالفصل فيه بين المتلازمين اللذين يصعُبُ الفصلُ بينهما بغيرِهِ.

هـ_الزائدُ:

ونعني بالزائِدِ أن يُذْكر لفظٌ في الجملة لا يرتبطُ ببؤرتها ارتباطاً تركيبياً ودلالياً، فيصح الاستغناءُ عنه مِن غير أن يختل تركيبُ الجملةِ أو يفْسُد المعنى الأساسي لها.[3]

وهنا نتحدثُ عن زوائد تفصلُ بين المتلازمين اللذين لا يوجدُ أحدُهما بدون الآخر؛ إذْ لا يمكنُ أن يستقل بنفسه واحد منهما، وتوسطها –أي الزوائد- بينهما يقتضي أنّها لا تقعُ في أول الجملةِ أو آخرِها؛ فلا بُد أن تكون حشْواً بين متلازمين.[4]

وقد تناولَ العلماءُ الزيادة وتحدثُوا عنها وذكرُوا آراءهُم فيها، وخاصة فيما يتعلقُ بكون بعضِ الحروف زوائد، يقولُ السيوطي: "معنى كون هذهِ الحروفِ زوائد أنّك لو حذفتها لم يتغير الكلامُ عن معناه الأصلي، وإنّما قلنا لم يتغير عن معناه الأصلي؛ لأن زيادةَ هذهِ الحروفِ تفيدُ معنى وهو التوكيدُ، ولم تَكُن الزيادةُ

---

[1] ينظر: السيوطي، الهمع: 37/2، والشنقيطي، الدرر اللوامع: 385/1.

[2] ينظر: السيوطي، الهمع: 37/2، والشنقيطي، الدرر اللوامع: 385/1.

[3] ينظر: علي، بحث: الفصل النحوي..: 17.

[4] ينظر: حسن، النحو الوافي: 579/1.

عند سيبويهِ لغيرِ معنى البتةَ؛ لأن التوكيد معنى صحيح؛ ولأن تكثير اللفظ يفيـد تقوية المعنى." [1]

فسيبويهِ عد "ما" في قولِهِ تعالى: (فَبِما نَقْضِهِم مِيثَاقَهُم) [2] زائدةً لـم تُـؤَد معنى، وإنّما جاءتْ لتوكيدِ الكلامِ، على الرغمِ مِن أنّها فَـصلَتْ بـين متلازمـين مُرتبطين ومُتصِلَين أشد الاتصال وهما: حرفُ الجرِ (الباء) والاسـمُ المجـرورُ (نَقْضِهِم)، يقولُ سيبويه: "وهي لَغْو –أي ما- في أنّها لم تُحدِثْ إذا جاءتْ شيئاً لم يكُن قبلَ أن تجيء مِن العمل، وهي توكيد للكلام." [3] والمعنى: (فبنقضهم ميثـاقهم حقاً)، فكما أن حقّاً لتوكيد الأمر، فكذلك (ما) دخلت للتوكيد[4].

وبهذا تكونُ الزيادةُ زيادةً في اللفظِ فقط، إذْ إن لها تأثيرها في المعنى، وإن كان هذا التأثيرُ مجرد دعمِ المعنى وتقويته، وليس استحداثَ معنى جديد لا وجود له[5] ، فزيادتُها فقط لتوكيدِ الكلامِ.[6]

ومِن العلماءِ من رأى أن الزيادةَ ليستْ مِن أجل تقويةِ المعنـى وتأكيـده، وإنّما هي من متطلبات فصاحة اللفظ، إذ رُبما يتعذرُ النظمُ بدون الزيادة، وكـذلك السجع، فأفادتِ الزيادةُ التوسعةَ في اللفظ. [7]

وجمع الرضي الاتجاهين معاً، إذ إن الزيادة –في رأيه- ليـست معنويـةً خالصةً، ولا لفظيةً مجردة، وإنّما هي معنويةٌ ولفظيةٌ، فالمعنوية تأكيدُ المعنى كما في زيادة الباء في خبر (ليس)، واللفظيةُ تختص بتزيين اللفظِ وكونـه بزيادتهـا أفصح أو كون الكلمةِ بسببها مُهيئاً لاستقامةِ وزن الشعر أو حُسن السجع أو غير

---

[1] السيوطي، الأشباه والنظائر: 249/1.

[2] النساء: 155، والمائدة: 13.

[3] سيبويه، الكتاب: 221/4.

[4] ينظر: الزجاج، أبو إسحق إبراهيم بن السري الزجاج (1988م)، معاني القرآن وإعرابـه: شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط1، عالم الكتب، بيروت: 127/2.

[5] ينظر: أبو المكارم، التفكير النحوي: 309.

[6] ينظر: ابن جنّي، الخصائص: 284/2.

[7] السيوطي، الأشباه والنظائر: 249/1.

ذلك من الفوائدِ اللفظيةِ، ولا يجوزُ خُلُوها من الفوائدِ اللفظيةِ والمعنوية معـاً، وإلاّ لَعُدتْ عبثاً، ولا يجوزُ ذلك في كلام الفصحاء. [1]

ونحنُ هنا لا نناقشُ آراء العلماءِ في الزيادة، وإنّما نضعُ تَصوراً مُخْتَصراً بخصوصِ آرائِهم التي جمعها السيوطي في "الأشباه والنظائر"[2]، فَمِن العلماءِ من أيد وجود الزوائدِ ومنهم من عارضها، فالذين فَسرُوا الزيادةَ على أنّهـا دخـول حرف كخروجهِ من غير إحداث معنى أنكروا وقوع الزيادةِ في التراكيب. [3]

وعلى كلّ حال، فالخلافُ شكلي؛ لأن مِن الحقائق التي تسلّم إليها دراسـة القواعدِ النّحويةِ أن القول بالزيادةِ موجود بالفعل في النّحو، وأن وجوده يتنوعُ بين القول به في الأمثلة وتخريج الشواهد وبين اطّراد القول به في مواضع بعينهـا، والشواهدُ التي قِيلَ بزيادة بعضِ الصيغ فيها أكثرُ مِن أن تُحصى. [4]

والحديثُ هنا يدورُ حولَ الزوائدِ كلها التي تفصلُ بين المتلازمين خاصة، وليست الحروف فقط، أو الزوائد التي لا تفصلُ بين المتلازمين، فزيـادة علـى الحروف: (ما، وأن، والباء، ومِن، ولا) هناك زوائدُ كـ (كان، وظن، وضـمير الفصل)، وسنعالجها كونها تفصلُ بين متلازمين فقط. على الرغم من أن الجملـةَ المعترضةَ زائدةٌ، إلاّ أننا وضعناها مُستَقِلّةً كنوعٍ مُستَقلٍ من الفواصل؛ لأنّها جملةٌ تتكونُ مِن ألفاظٍ غيرِ مطّردةٍ في كل جملة ككان أو ظن أو ضمير الفصل...

---

[1] ينظر: المرجع نفسه: 249/1.

[2] ينظر: المرجع نفسه: 246/1-251.

[3] ينظر: أبو المكارم، التفكير النحوي: 312.

[4] ينظر: المرجع نفسه: 313.

الفصل الثاني

الفَصلُ الجائِزُ المُطَرِدُ بين المتلازمين

لَقَد قُلْتُ سابقاً إن جواز الفصل بين المتلازمين يعتمدُ على عاملين أساسيين: الأولُ علاقةُ الترابُطِ بين المتلازمين؛ فإذا كانتِ العلاقةُ علاقةَ اقتضاءٍ أكثر من علاقةِ مجاورةٍ جاز الفصلُ بينهما بفواصلَ معينةٍ كالفصل بين المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل؛ أي المسند والمسند إليه وكذلك ما أصله مسند ومسند إليه، وإذا كانت العلاقةُ بينهما علاقةَ مجاورةٍ واقتضاءٍ لم يجُز الفصلُ بينهما كالمضافِ والمضاف إليه والجار والمجرور والموصول والصلة والأداة ومدخولها في السعةِ –في كثيرٍ من الأحيان-؛ لأن كل اثنين يشكلان تركيباً يصعبُ الفصلُ بينه؛ ولأن –أي المتلازمين- كالكلمة الواحدة، فإذا فَصلْتَ بينهما كأنك فَصلْتَ بين أجزاءِ الكلمةِ الواحدةِ. [1]

والثاني: نَوعُ الفاصل الذي يفْصِلُ بين المتلازمين، فطبيعتُهُ تجيزُ الفصلَ أو تَمنَعُهُ، فإذا كان الفاصلُ أجنبياً عن المتلازمين يقل جوازُ الفصل بينهما به، وهذا ليس على إطلاقِهِ، وإذا كان غير أجنبي، يجوزُ الفصلُ به بين المتلازمين في الأغلب، ويندرجُ تحت نوعِ الفاصل أيضاً ما يُتَوسعُ فيه في الكلامِ من الظرف والجار والمجرور والقسم والنّداء والاعتراضِ والزيادة، ولا تنطبقُ عليها قاعدةُ الأجنبي وغيرِ الأجنبي؛ لأن النّحاةَ يقولون: إنهُ لا يجوزُ الفصلُ بالأجنبي ويجوز بغيره، ومعظمُ هذهِ الفواصل أجنبيةٌ ويجوزُ لها أن تفصلَ بين كثيرٍ من الأزواج المتلازمة.

وإذا نظرنا إلى أيةِ جملة نَرى أنّها تتكونُ في الأصل من ركنين أساسيين هما المسندُ والمسندُ إليه، وما أَصلُهُ مسند ومسند إليه، مضافاً إليهما بعضُ الإضافات التركيبية الأخرى كالصفةِ والموصوفِ والجارِ والمجرورِ والموصول والصلة والمضاف والمضاف إليه والأداة ومدخولها... لإكمال المعنى المطلوبِ

---

[1] ينظر: علي، بحث: الفصل النحوي..: 10.

للجملة؛ لذا جاء الحديثُ عن هذه العناصر ضمن ثلاثة محـاور: الأول: المـسندُ والمسندُ إليه وما أصله مسند ومسند إليه، اللذان يشكلان الأساس فـي الجملـة، والثاني: المُكملاتُ التي ترد في الجملة كالمتلازمات الأخـرى، والثالـث: الأداة ومدخولها كونهما من الأزواج المتلازمة.

1.2 المُسنَدُ والمُسنَدُ إليه:

تَتَكَونُ الجملةُ الاسميةُ أو الفعليةُ من رُكنين وفضلة، والركنان هما المـسند والمسند إليه، وهما عمدةُ الكلامِ، والمسند إليه لا يكونُ إلاّ اسماً، أما المسندُ فيكونُ اسماً وفعلاً، وعلى هذا فالكلام إما أن يتألفَ مِن اسمٍ واسمٍ أو مِن فِعـلٍ واسـم، وهذان الركنان هما عمدة الكلام، وما عداهما فضلة، أو قيد، ولـيس المقـصود بالفضلة عند النحاة أنّها يجوزُ الاستغناءُ عنها من حيثُ المعنى، كما أنّـه لـيس المقصود بها أنّها يجوز حذفها متى شئنا، فإن الفضلة قد يتوقـف عليهـا معنـى الكلام. [1]

ويكونُ المسندُ إليه الفاعلَ ونائبه والمبتدأ الذي له خبر، وما أصله المبتـدأ كاسم كان وأخواتها، واسم كاد وأخواتها، واسم إن وأخواتها، ويكون المسند الفعلَ التام وخبر المبتدأ، وما أصله خبر المبتدأ كخبر كان وأخواتها، وكاد وأخواتهـا، وإن وأخواتها، واسم الفعل، والمصدر النائب عن فعله. [2]

والذي يُسوغُ الفصلَ بين المسندِ والمسندِ إليه هو طبيعةُ التّرابُطِ بينهما، إذ إن الترابطَ بينهما ترابطُ اقتضاءٍ أكثر منه ترابط مجـاورةٍ واقتـران، وتـرابطُ المجاورةِ بينهما أضعفُ من سائر الأزواجِ المتلازمةِ؛ لأن المتلازمين – المسند و المسند إليه - يؤلّفان تركيباً واحداً ويؤديان معنى كاملاً و مستقلاً، وهما ركنـان مُستقلّان مِن حيثُ الوظيفةُ النّحويةُ، ومتلازمان من حيثُ الاقتضاءُ، وليس الأمـرُ كذلك مع سائر الأزواجِ المتلازمة، فالمضافُ يؤلفُ مع المضاف إليـه تركيـب إضافةٍ، ويرتبطُ هذا التركيبُ كوحدةٍ واحدةٍ ببؤرةِ الجملةِ (المبتدأ والفعل)؛ بمعنى

---

[1] ينظر: السامرائي، فاضل (2003م)، معاني النحو، ط2، دار الفكر،عمان-الأردن: 14/1.

[2] ينظر: الهاشمي، جواهر البلاغة: (78و97).

أنّهما يشكلان ما يشبهُ المفردةَ الواحدةَ داخلَ التركيبِ الجُملـي، فيكـونُ الفـصلُ بينهما كفصل المفردِة الواحدِة إلى جزأين؛ لأنهما معا يشكلان عُنصراً واحداً فـي الجُملة، بينما المسندُ والمسندُ إليه يشكلان ركنين متلازمين، فكان الفـصلُ بـين الجزأين المتلازمين أسهلَ من فَصل شِقي العنصر الواحد. [1]

فكأن التّركيب الإضافي وحدةٌ واحدةٌ يصعُبُ التخلّي عن أحـدِ جُزأيـه أو الفصل بينهما؛ لأنّهما يشكلان -تقريباً- كلمةً واحدةً، لذا الفصلُ بين أجزاءِ الكلمةِ الواحدةِ شاق جِداً بعكسِ الفصل بين المسند والمسند إليه الذي يُعد أسهلَ من فصل جزأي الوحدِة الواحدِة، وخاصةً أن المسند والمسند إليه يشكلان وحدتين مُستقلّتين وليسا وحدةً واحدةً كالمضاف والمضاف إليه، فطبيعـةُ المـسندِ والمـسنِدِ إليـه ومكانتهما في السياق سوغَ الفصلَ بينهما –فـي الغالـب-، وطبيعـةُ المـضافِ والمضاف إليه وارتباطهما ومكانتهما لم تُجِز الفصلَ بينهما في أغلبِ الأحيان.

فالتّلازمُ بين المسند والمسند إليه تلازمُ اقتضاءٍ، إذ وجـودُ الأول يوجِـبُ وجود الثاني لتكون الجملةُ مقبولةً تركيبياً ودلالياً، بصرفِ النظَر عـن عمليـات الحذف؛ لِأنّها توجبُ ورودهما ولو تقديراً، وقد عبر سيبويهِ عـن مـدى تـلازم المسند والمسند إليه بقوله: "وهُما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجـدُ المتكلم مِنْهُ بُداً، فَمِن ذلك الاسمُ المبتدأ والمبني عليـه، وهـو قولـك: (عبـدُ ا ِ أخوك)، و(هذا أخوك)، ومثل ذلك: (يذهب عبد ا)، فلا بُد للفعل من الاسم كمـا لم يكن للاسم الأول بُد من الآخر في الابتداء". [2] وكذا فعل المبرد بقوله: "المسند والمسند إليه: وهما ما لا يستَغني كل واحدٍ مِن صاحِبِهِ." [3]

وقد بين العلماءُ مدى ارتباط المسند والمسند إليه زيادةً علـى مـا سـبق، فالسيوطي مثلاً عد الفاعلَ كالجزء من الفعل، وساقَ لذلك اثني عشر وجهاً لتأكيد هذه العلاقة، منها: أنّهم جعلُوا النّون في الأفعال الخمسةِ علامةَ رفعِ الفعـل مـع

---

[1] ينظر: علي، بحث: الفصل النحوي: 10.

[2] سيبويه، الكتاب: 23/1.

[3] المبرد، المقتضب: 126/4.

حيلولة الفاعل بينهما، ولولا أنّه كجزءٍ من الفعل لم يكن كـذلك...،[1] فالعلاقـة بينهما علاقةٌ قويةٌ حتّى إنّهما في بعض السياقات كالوحدة الواحدة، لكنّها لا تصلُ إلى درجةِ ارتباط المضاف إليه بالمضاف والاسـم المجـرور بحـرف الجـر، فالارتباط بين الفاعل والفعل واتّحادهما لا يعني اختلافهمـا مِـن حيـثُ تـلازمُ الاقتضاء والمجاورة عن المبتدأ والخبر، على الرغم من أن الخبر ليس جـزءاً أو كالجزء من المبتدأ كما هو الحالُ في الفعل والفاعل.

يقول عبد القاهر الجرجاني: "خبرُ المبتدأ جزء من الجملـة مفتقـر إليـه، فشابه الفاعلَ، وقوى ذلك بأنّه كالجزءِ الثاني من الجملة، كما أن الفاعلَ كذلك، ألا تَرى أن مرتبةَ (منطلق) بعد زيدٍ في قولك: (زيد منطلقٌ)، كما أن مرتبةَ الفاعـل بعد الفعل، فـ(زيد) في قولك: (قام زيد) بعد (قام) لا قبله."[2]

وفيما يخُص التّلازُم الترتِيبي بينهما، فقـد حـدد العلمـاءُ ترتيبـاً مُعينـاً لورودِهما في السياق بناء على نوعِ الجملة، فوضعُوا ترتيباً خاصاً للجملةِ الفعليةِ والاسميةِ وما يندرجُ تَحتَهُما، فقالُوا: إن الأصلَ في الجملة الفعلية هـو أن يـأتي الفعلُ أولاً ومِن ثَم الفاعلُ، مِثْلَ: (ذهب محمد)، وجوز الكوفيون تقديمـهُ نحـو: (محمد ذَهب)[3] مستندين في ذلك على قول الشاعر:

ما لِلْجِمالِ مشيُّها وئيداً[4]

بمعنى أن العاملَ (وئيداً) تقدم عليه معمولُهُ وهو (مشيُّها)، فتقَـدم الفاعـلُ على عامِلِهِ عِنْد الكوفيين، وقد عدهُ ابنُ هشامِ الأنصاري من بـابِ الـضرُورةِ، يقولُ: "وهو عِنْدنَا ضرورةٌ، أو (مشيُّها) مبتدأٌ حُذِفَ خَبَرُهُ؛ أي (يظْهـرُ وئيـداً)،

---

[1] ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر: 83/2.

[2] الجرجاني، عبد القاهر (471هـ) (1982م)، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كـاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية: 257/1.

[3] ينظر: السيوطي، همع الهوامع: 511/1.

[4] ينظر: المرجع نفسه: 511/1، وابن هشام الأنصاري، مغنـي اللبيـب: 81/2، وأوضـح المسالك: 78/2، والكنغراوي الإستانبولي، الموفي في النحو الكوفي: 18، 37.

كقولهم: (حُكْمُك مُسمطاً)؛ أي (حكمك لك مثبتاً)، قِيلَ: أو (مشيها) بدلٌ من ضمير الظرفِ".[1]

فـ(وئيداً) صفةٌ مشبهةٌ قامتْ مقام الفعل، وقد تقدم عليها معمولُها "فاعلها" وهو (مشيُها)؛ لذا استدلّوا على جوازِ التقديمِ بهذا الشاهدِ الّذي عدهُ البصريون من بابِ الضرورةِ أو تأولُوا في تخريجه كما فَعلَ ابنُ هشام.

فالتلازُمُ التّرتيبي الّذي نحنُ بصددهِ هُو إتيانُ الفعل أولاً ثم الفاعل، وهـذا يرتبطُ بمبدأ الرتْبةِ، فرتبةُ الفعل يجبُ أن يكون أولاً، ورتبةُ الفاعل أن يكون بعدهُ، ورتبةُ المفعول أن يكون آخراً، وقد يتقدمُ المفعولُ لضربٍ من التّوسع والاهتمـامِ به والنّيةُ به التّأخير[2]، وهو ما سنعالجه فيما بعد.

والأصلُ في الجملةِ الاسميةِ أن يكون المبتدأ أولاً ثم يليه الخبرُ، وقد حـدد هذا الأصلَ ابنُ السراج بقوله: "المبتدأُ: ما جردتهُ من عوامـل الأسـماءِ ومـن الأفعال والحروفِ، وكان القصدُ فيه أن تجعلَهُ أولاً لثانٍ مبتدأ بـه دون الفعـل، يكون ثانيه خَبرُهُ، ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه، وهما مرفوعان أبداً".[3]

فالأصل في المبتدأ التّقدم، والخبر التّأخّر، ولا بُد لكل واحـدٍ منهمـا مـا يُكْمِلُهُ، والأصل فيهما أيضاً أن يكونا متلازمين؛ لأن العلاقاتِ النّحويةَ تكونُ أكثر وضوحاً من خلال هذا التّلازمِ، وإذا خرقنا هذا الأصلَ فلا بُـد مـن أن يكـون لأغراضٍ دلاليةٍ يقصدُ إليها المتكلمُ، أو يكون استجابةً لمتطلباتِ صحةِ التّركيـبِ الجُمِلي[4]، فيتقدم الخبرُ على المبتدأ، ويُفْصلُ بينَهُما بفواصِلَ مع المحافظةِ علـى التلازمِ الاقتضائي بينهما.

ونلمحُ نوعاً آخر من التّلازمِ المتعلق بالمسندِ والمسندِ إليه، ألاَ وهو التلازمُ الإفرادي، فقد يتعددُ المسندُ والمسندُ إليه في بعـضِ الأحيـان ويبقـى التّركيـبُ صحيحاً، وقد لا يتعددُ أحدهما أو كلاهما؛ لأن التعدد يُـضر بـصحة التركيـب.

---

(1) ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 80/2، والسيوطي، الهمع: 511/1.

(2) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 76/1.

(3) ابن السراج، الأصول في النحو: 58/1.

(4) ينظر: علي، الفصل النحوي: 10.

فالمسندُ إليه في الجملة الفعلية (الفاعل) لا يجوزُ تعددُهُ، بل يجبُ إفرادُهُ مع فاعله سواء أكان الفاعلُ ملفوظاً أم مقدراً، متّصلاً أم منفصلاً، يقولُ أبو البركات الأنباري: "الفعلُ لا يكونُ له إلاّ فاعلٌ واحد، ويكونُ له مفعولاتٌ كثيرةٌ"[1]؛ لذا أولُوا شواهد لغةِ، (أكلوني البراغيث) من باب البدل أو من بابِ التشبيه بتاء التأنيث، وذلك كله للحفاظ على تلازمِ الإفرادِ بين الفعل والفاعل، وهو ما استقر عليه معظمُ النحاةِ العربِ.

يقولُ سيبويهِ: "وأما قولُهُ –جل ثناؤُهُ-: (وَأَسروا النّجوى الّذين ظَلَمُوا) [2]، فإنّما يجيءُ على البدل، وكأنّه قال: انطلقوا، قيل له: من ؟ فقال: بنو فلان، فقوله-جل وعز-: (وَأَسروا النّجوى الّذين ظَلَمُوا) على هذا فيما زعم يونسُ." [3]

ومنه قولُ الفرزدق:

ولكن دِيافِي أبُوهُ وأمُهُ بِحوران يعصِرن السليطَ أقاربُه[4]

والشاهدُ فيه (يعصِرن)، إذ جعلَ فيها ضمير (أقاربه)، وأتى مؤنثاً للأقارب؛ لأنهُ أراد الجماعات، [5] ولم يقلْ (يعصِرُ) وهو فعلٌ مقدم كما نقول: (ذهبتِ النساءُ)، ولا تقل: (ذهبن النساءُ). [6]

وقد أولَ سيبويهِ البيتَ على جعل النون في (يعصرن) كالتّاء في (قالتْ)، يقول في ذلك: "واعلم أن من العربِ من يقولُ: (ضربوني قومُك)، و(ضربانى

---

[1] أبو البركات الأنباري (د.ت)، أسرار العربية، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت: 87.

[2] الأنبياء:3.

[3] سيبويه، الكتاب: 41/2.

[4] ينظر: الفرزدق،همام بن غالب (1966م)، ديوانه، دار صادر، بيروت:46/1، وسيبويه، الكتاب: 40/2، والسخاوي، المفضل في شرح المفصل: 404، والبغدادي، خزانة الأدب: 230/5، وأبو علي الفارسي(1981م)، التكملة، تحقيق: كاظم بحر المرجان، مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل: 294.

[5] ينظر: سيبويه، الكتاب: 40/2.

[6] ينظر: أبو جعفر النحاس، شرح أبيات سيبويه: 113.

أخواك)، فشبهُوا هذا بالتّاءِ الّتي يُظهرونَها في (قالت فلانة)، وكأنّهم أرادُوا أن يجعلُوا للجمع علامةً كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة". [1]

فالتأويلُ في قولهِ تعالى وفي قول الفرزدق يؤكدُ ضرورةَ إفرادِ الفعل مع الفاعل؛ بمعنى المحافظةِ على التلازُمِ الإفرادي بين الفعل والفاعل.

لكن التلازم الإفرادي في الجملة الاسمية –على الرغم من أنّه الأصل- غيرُ ملتَزمٍ به في بعض الأحيان، بحيثُ يتعددُ المبتدأ والخبرُ دون المساسِ بصحةِ التركيبِ، ولكن على القلةِ، فإذا تعددتْ مبتدآتٌ متواليةٌ، فلك في الإخْبار عنها طريقتان: أحدُهما أن تجعلَ الروابطَ في المبتدآت، وتجعلهُ مع خَبرهِ خبراً لِما قبلَهُ، كما في قولنا: (زيد عمه خالُه أخوه أبوهُ قائم)، والآخرُ أن تجعلَ الروابطَ في الأخبار، فيُؤتَى بعد خبرِ الأخيرِ بهاءٍ آخراً لأول، وتالٍ لمتلوه، كما في قولنا: (زيد هند الأخوان الزيدون ضاربوهما عندها بإذنه)، والمعنى: (الزيدون ضاربُو الأخوين عند هند بإذن زيد)، وكذلك يجوزُ تعددُ الخبرِ لمبتدأ واحدٍ على الرغمِ من اختلافِ العلماءِ، لكن الجمهور أجازُوا ذلك كما في النعتِ بعطفٍ أو بغيره كما في قولنا: (زيد فقيه وشاعر وكاتب)، وقوله تعالى: **(وهو الغفُورُ الودودُ* ذُو العرش المجيدُ* فَعالٌ لِما يُريدُ)** [2] ومنع ذلك ابنُ عصفورٍ وكثير من المغاربة. [3]

فتعددُ المبتدأ لخبرٍ واحدٍ أو تعددُ الخبرِ لمبتدأ واحدٍ لا ينْقُضُ قرينةَ التّلازمِ، على الرغمِ مِن عدم شيوع التعدد، إذ أجاز النحاةُ تعددهُما بعكس الفاعل الّذي يقومُ بالفعل وحدهُ دون مشاركةٍ من غيره، ولعل جواز تعددِ المبتدأ والخبرِ يعودُ لحرية العلاقةِ بينهما ولاستقلال كل واحدٍ منهما في السياق رغم التّلازم، بعكس الفعل والفاعل؛ إذ يُنَزلُ الفاعلُ منزلةَ الجزء من الفعل، واتصالهما في التّركيبِ أقوى بكثيرٍ من المبتدأ والخبر.

---

(1) سيبويه، الكتاب: 40/2.

(2) البروج: 14،15،16.

(3) ينظر: السيوطي، الهمع: 345/1-347.

وعلى كل، فملامحُ التلازمِ جُملَةً تتّضحُ بين المسندِ والمسندِ إليه، وبين ما أصله مسند ومسند إليه ضِمنياً؛ لأن ما أصلُهُ مسند ومسند إليه يعودُ إلى الأصـل الأول وهو المسندُ والمسندُ إليه، فوجودُ الأول يوجِبُ وجود الثـاني وبـالعكس، وهما في السياق على ارتباطٍ وثيقٍ لأداء المعنى المطلوب، ولطبيعتهما وحُريتهما ومكانتهما جاز الفصلُ بينهما بفواصلَ مع الحفاظِ علـى صِـحةِ التركيـبِ وأداءِ المعنى المطلوبِ على الرغم من الفصل بينهما.

وبناء على ذلك، فالفصلُ بين المسند والمسند إليه وما أصله مسند ومـسند إليه جائز في الغالب، وقد يكونُ هذا الفصلُ الجائزُ المطردُ صورةً مـن صُـور التقديم والتأخير أو يكونُ صورةً من صور الزيادةِ بـين المتلازمـين بالزوائـد المختلفة، أو ربما يكون بالاعتراض؛ أي بالجملة المعترضة، أو بما يتوسع فيـه في الكلام من الظرف والجار والمجرور والقسم والنداء....

2.2 صور الفصل الجائز:

أولاً: التقديمُ والتّأخيرُ:

التّقديمُ والتّأخيرُ ظاهرةٌ شائعةٌ في اللّغةِ العربيةِ بين العناصر المختلفة، وقد أقرها النحاةُ كظاهرةٍ مطّردةٍ ومقبولة دلالياً وتركيبياً، يقول أحمد مطلوب: "التّقديم في العربية لون من ألوان حُريتها، وخاصية من خصائِصِها، وهـو مـن سـنَن العرب في كلامها؛ لِما له من أهمية في دقة التّعبير، وحُسن الأداء". [1]

وترتبطُ هذه الظاهرةُ –أي التّقديم والتّأخير- بمفهومِ الرتبةِ النّحوية، يقـول محمد حماسة عبد اللطيف: الرتبةُ هي "الموضعُ الأصلي للعنـصر، فَيُقَـالُ: إن المفعولَ مثلاً رتبتُه التّأخير عن الفاعل، والخبر رتبته التأخير عن المبتدأ، والفاعل رتبتُه التأخير عن فعله، وأما التّقديمُ والتّأخيرُ، فلا يكونُ إلاّ بـالنّظر إلـى النّيـة الأساسيةِ التي يحددها النّظامُ اللغوي لترتيب عناصر بناءِ الجُملة، وذلك أن بنـاء

---

(1) مطلوب، أحمد (1987)، بحوث لغوية، دار الفكر، عمان: 41.

الجملةِ قد يلزم باتّباع الرتبة في مواضع مقررةٍ، ويُتيحُ الحريةَ في عدم الالتـزامِ بها في مواضع أخرى، ومدارُ ذلك كله هو التّرابطُ ومقتضياتُ السياق."[1]

وقد جعلَ النحاةُ لمواقعِ الكلامِ رتباً أسبقَ من بعض، يقول الزركشي فـي البرهان: "مرتبةُ العمدةِ قبلَ مرتبة الفضلة، ومرتبة المبتدأ قبـل مرتبـة الخبـر، ومرتبة ما يصلُ إليه بنفسه قبلَ مرتبة ما يصل إليه بحرف الجـر، -وإن كانـا فضلتين-، ومرتبة المفعول الأول قبل مرتبة المفعول الثاني". [2]

وما يهمنا هو أن بعض الجمل تلتزمُ كلماتُها مواقع معينةٍ، فـي حـين أن بعض الأنواع من الجمل تتغيرُ مواقعُ كلماتِها حسب مقتضيات الحال، ففي الحالة الأولى يكون موقع الكلمة أو رتبتها ثابتة، بينما في الحالة الثانية يكون الموقعُ أو الرتبةُ متنقلةً من موضعٍ آخر، وعلى هذا الأساس، قسم النّحويون الرتبةَ إلى رتبةٍ ثابتةٍ ورتبة متنقلة (غير ثابتة)، فمثال الأول: رتبةُ الموصول والصلة، فالموصول يأتي في التركيب اللّغوي قبل الصلة، مثل: (جاء الرجُلُ الّذي أعرِفُهُ)، فلا يجوزُ تقديم الصلة على الموصول، فنقول: (جاء الرجُلُ أعرِفُهُ الّذي)؛ لاختلال المعنـى من ناحية، وللخروج عن القاعدة الأصلية التي توجبُ تقدم الموصول على الصلة، ومن الرتَبِ المتنقلةِ في النحو: رتبةُ المبتدأ والخبر ورتبة الفاعل والمفعول به.. [3]

فالعلاقةُ بين المسند والمسند إليه فيما يخص الجملةَ الاسميةَ تُعد من بـاب الرتبة المتنقلة (غير الثابتة)، إذ تُمنَحُ الكلمةُ حريةَ الحركةِ داخلَ الجملة، فقد تتقدم الكلمة، وقد تتأخر لأسبابٍ بلاغيةٍ ضمن ضوابطَ نحويةٍ متفقٍ عليها، وعندما نقول رتبةً متنقلةً لا يعني ذلك اختفاء الرتبة، ولا يعني أنّه قد لا يعرض لها ما يـدعو

---

[1] عبد اللطيف، محمد حماسة (2003م)، بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة : 93.

[2] الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد ا (1972م)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت: 310/1.

[3] ينظر: الخلفات، إبراهيم صالح (د.ت)، الرتبة النحوية في الجملة العربية المعاصـرة: 16-21.

إلى وجوب ثباتِها، وما يثبتُ ذلك رتبة المبتدأ والخبر، فهي رتبة متنقلـة، ولكـن رتبة المبتدأ تكونُ دائماً مقدمةً على رتبةِ الخبر. (1)

أما بخصوص المسند والمسند إليه في الجملة الفعلية، فتكادُ تكونُ الرتبـةُ بينهما رتبةً ثابتةً –حسب المنهج البصري-؛ لأن الفاعلَ لا يتقدمُ على الفعل، لكن العلاقة بين الفاعل والمفعول والمفعول والفعل من بـاب الرتبـة المتنقلـة غيـر الثابتة،(2) أما رتبةُ الفعل والفاعل فهي رتبةٌ ثابتةٌ عند البصريين.

وقد لخّص تمام حسان حقيقةَ التّقـديمِ والتّـأخير فـي عُـرفِ النّحـويين والبلاغيين بقوله: "إن سبب تقديمِ المبتدأ على الخبر أن المبتـدأَ معلـوم للمـتكلّم والسامع؛ لأنّه الموضوعُ الّذي يجري الكلام عنه، والمرءُ لا يتكلمُ إلاّ عما يعرفُ، أما الخبرُ فهو مجهولٌ للسامع وإلاّ ما استحقَ أن يُساقَ إليه، وفوقَ ذلك أن الفرق بين الجملتين الاسمية والفعلية في صورتهما النّموذجية هو فرقُ تقـديمٍ وتـأخير بسبب العلمِ والجهل في بعضِ الحالات، أما في عُرفِ البلاغيين، فضع موضـع العلمِ والجهل مصطلحاً آخر هو التقديمُ بسبب الاهتمام، بـالمعلومِ تجـدُ النتيجـةَ ذاتَها، فإذا اعترفنا بأن في إعلان العلم بالشيء والاهتمام به إعلاء لشأنه بالنـسبة إلى المجهول والمطرح أو الأقل استدعاء للاهتمام، كان ذلك اعتـداداً منّـا بـأن التقديم نوع من التأكيد". (3)

وخلاصةُ القول إن جاء المسند والمسند إليه وما أصله مسند ومسند إليـه حسب التّرتيب الأصلي، لا يكن هناك تقديم وتأخير، ويكن السياق قد حافظ علـى التلازم الترتيبي والاقتضائي، وإن حدثَ خرقٌ في الأصل الذي يجبُ أن يكونـا عليه، يكن هناك تقديم وتأخير بخرق قرينة التلازم الترتيبي والمحافظة على قرينة التلازم الاقتضائي بينهما، على الرغم من التقديم والتأخير.

وموضوعُ التقديم والتأخير الذي يخص المسند والمسند إليه ومـا أصـله مسند ومسند إليه طويلٌ وشائك، وله حالاتٌ وفروع وأقسام لا يهمنا منها هنـا إلاّ

(1) ينظر: الخلفات، الرتبة النحوية: 20-21.

(2) ينظر: المرجع نفسه: 22.

(3) حسان، البيان في روائع القرآن: 124/2.

التقديمُ والتأخيرُ الذي يؤدي إلى الفصل بين المتلازمين، وليس أي تقديم وتـأخير بخصوصهما؛ لأنّه ليس كل تقديمٍ وتأخيرٍ فصلاً، وإنما تقديم مـا حقّـه التـأخير ليفصلَ بين المسند والمسند إليه وما أصله مسند ومسند إليه هو محورُ حديثنا هنا.

3.2 الفَصلُ بالتّقديمِ والتّأخير بين المُسند والمسند إليه وما أصلهما كذلك

1_ الفصل بين الفعل والفاعل بالتقديم والتأخير:

الفَصلُ بين الفعل والفاعل بالمفعول به:

إن المفعولَ به يفصلُ بين الفعل والفاعل، إذ يتقدمُ عن موضعه الأصـلي، وهو التأخير بعد الفاعل ليكون فاصلاً بين المسند والمسند إليه، وهنا تفرضُ علينا القواعدُ المعياريةُ والتركيبيةُ أمرين: الأول: وجوب تقديم المفعول به على الفاعل ليكون فاصلاً بين الفعل والفاعل، وإن تم تأخيرُه والسيرُ على الأصل يحدث خللاً في التركيب أو يستحيل تقدمُ الفاعل إذا كان المفعولُ به ضميراً مُتّصلاً والفاعـلُ اسماً ظاهراً مثلاً، أو كان السياقُ سياقَ حصرٍ بحيثُ يوجبُ المعنى التقـديم، وإن تأخر ينقلبُ المعنى المقصودُ من الحصر، وغيرها من الحـالات التـي توجـب تقدمه؛[1] بمعنى أن الفصلَ جائز بالمفعول به بين الفعل والفاعـل فـي الـشواهدِ والعباراتِ التي تنطبقُ على وجوبِ تقدمِ المفعول به على الفاعل.

والأمر الثاني هو جوازُ تقدمِ المفعول به على الفاعل أو تأخّره، وإن تقدم عُد فاصلاً بين الفعل والفاعل كـ (كتَبَ القِصةَ مُحمد).

ومن الفصل بالمفعول به بين الفعل والفاعل في حالة تقـدم المفعـول بـه وجوباً قوله تعالى: (يوم لا ينفعُ الظالمين معـذِرتُهم)[2]، ففـصلَ المفعـولُ بـه (الظالمين) بين الفعل (ينفعُ) والفاعل (معذِرتُهم)، وقد أقرتِ القاعـدةُ المعياريـةُ صِحةَ ذلك وفصاحته؛ لأن الضمير (هم) عائِد إلى اسم قبله وهـو (الظـالمين)، ولعلّ التقديم هنا بمعمول الفعل (الظالمين) جائز كون المعمول ليس أجنبيـاً عـن

---

[1] ينظر: السيوطي، الهمع: 516/1-517، والصبان (2003م)، حاشية الصبان علـى شـرح الأشموني، دار الفكر، بيروت: 540/2-546.

[2] غافر: 52.

العامل، فلو أخرنا المفعولَ به وسِرنا على الأصـل لقلنـا: (لا ينْفَـعُ معـذِرتُهُم الظالمين) بعود الضمير على متأخرٍ لفظاً ورتبة، ولأجل ذلـك لا يُجيـزُ أكثـرُ النحويين نحو: (زان نَورُهُ الشجر) بتقديمِ الفاعل على المفعول لا في نثرٍ ولا في شعر، وأجازهُ الأخفشُ وابنُ جنّي من البصريين، وأبـو عبـد ا الطـوال مـن الكوفيين، وابنُ مالك[1].

فقول النابغة الذبياني:

جزى ربه عني عدِي بن حاتمٍ جزاء الكلابِ العاوياتِ وقد فَعلْ[2]

فيه جري على الأصل مِن تقديمِ الفاعل (ربه)، وتأخير المفعـول بـه (عـدِي)، والحقّ تقديمُ (عدي) وتأخيرُ (ربه)؛ لأن الضمير على الوجه الأول عائـد علـى (عدي) المتأخر لفظاً ورتبة، وهذا لا يجوز، ولكن بعض العلماء أجازوا ذلك في الشعر فقط، يقول الأزهري: "والصحيح جوازه في الشعر فقط للضرورة، وهـو الإنصافُ؛ لأن ذلك إنّما ورد في الشعر".[3] ويقول الصبان: "وقد أجـاز بعـض النحاة ذلك في الشعر دون النثر وهو الحقّ والإنصاف؛ لأن ذلك إنمـا ورد فـي الشعر".[4]

فالقاعدةُ المعياريةُ أوجبتِ الفصلَ بالمفعول به بين الفعل والفاعل في حالة اتّصال الفاعل بضميرٍ يعودُ على المفعول به؛ لضمان صحةِ التركيـبِ اللّغـوي،

---

[1]ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 112/2،و الأزهري، شرح التصريح علـى التوضيح: 415/1-416.

[2]ينظر: النابغة الذبياني،زياد بن معاوية (2005م)، ديوانه، اعتنى به وشرحه: حمدُو طماس، ط2، دار المعرفة، بيروت: 82، وفي الديوان: جزى ا ُ عبساً في المواطن كلّهـا. وهـو غير موجود في ديوان النابغـة الـذبياني، شـرح: محمـد بـن إبـراهيم بـن محمـد الحضرمي(1993م)، تحقيق: علي الهروط، جامعة مؤتة، والـصبان، حاشـية الـصبان: 546/2، والأزهري، شرح التصريح: 416/1، وابن هشام الأنـصاري، جمـال الـدين (716) (1986م)، وشرح جمل الزجاجي، تحقيق: علي محسن عيسى، ط2، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت: 199 .

[3]الأزهري، شرح التصريح: 416/1.

[4]الصبان، حاشية الصبان: 547/2.

ومن أجاز الجري على الأصل دون تقديم المفعول به على الرغم مـن اتـصال الفاعل بالضمير العائد على المفعول به كانت حجتّه ورود ذلك في الشعر، إذ تـم تأويلُ بعض الشواهد الواردة فيها مثل ذلك بعود الضمير على غير المفعول بـه كما في البيت السابق، إذ لم يعُدِ الضميرُ على (عدي) وإنّما عاد على الجزاء الذي دل عليه الفعلُ (جزى) في بداية البيت.[1] والأصل أن يكون البيت: (جزى عـدي ابن حاتم ربهُ) بفصل المفعول به بين الفعل والفاعل جرياً على القاعدة المعيارية.

ومن الفصل بالمفعول به بين الفعل والفاعل قولُه تعالى: **(إن ينْصُرْكُمُ ا ُ فَلا غَالِب لكُم)**[2]، ففصلَ المفعولُ به وهو الضميرُ (الكاف) في (كم) بين الفعـل (ينصر) والفاعل لفظ الجلالة (ا)، وهنا فرضتِ القاعدةُ المعياريةُ تقدمـهُ؛ لأن المفعولَ به ضمير متّصلٌ بالفعل والفاعلَ اسم ظاهر، وإذا عُدنَا إلى الأصل يختل التّركيبُ، إذ يصبحُ: (ينْصُرُ ا ُ كم)، يقول السيوطي: "ويجِبُ الخروجُ عن الأصل إذا كان المفعولُ ضميراً والفاعلُ ظاهراً... نحو: (ضربني زيـد)؛ لأن الفـصلَ يؤدي إلى انفصال الضمير مع إمكان اتّصالِه."[3]

ومِن الفصل بالمفعول به بين الفعل والفاعل ما يظهر في أسلوب الحصر، ومنه قولُ دُعبل الخُزاعِي:

ولما أبى إلاّ جِماحاً فُؤادُهُ ولم يسلُ عن ليلى بِمالٍ ولا أهـل[4]

ففصلَ بين الفعل (أبى) والفاعل (فؤادُهُ) بالمفعول به (جماحاً)، وقد أجـاز البصريون والكسائي والفراءُ وابنُ الأنباري من الكوفيين تقديمه؛ أي المفعول مع

---

[1] الصبان، حاشية الصبان: 546/2.

[2] آل عمران: 160.

[3] السيوطي، الهمع: 516/1.

[4] ينظر: الخزاعي، دعبل (1998م)، ديوان دعبل بن علـي الخزاعـي، تحقيـق: إبـراهيم الأميوني، ط1، منشورات علي بيضون، دار الفكـر العلميـة، بيـروت-لبنـان: 157، والسيوطي، الهمع: 516/1، وحاشية الصبان: 544/2، والأزهري، شـرح التـصريح: 414/1، وابن النحاس، التعليقة على المقرب:90، وأبو حيان الأندلسي (745) (1986م)، تذكرة النّحاة، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت: 334.

(إلاّ) على الفاعل.[1] فإن تأخر يتغير المعنى المقصود من الحـصر، وكـذا فـي (إنّما)؛ فقولنا: (إنّما ضرب زيد عمراً) يختلف عن قولنا: (إنّمـا ضـرب عمـراً زيد)، يقول السيوطي: "(إنّما ضرب عمراً زيد) أي: لا ضارب له غيـره، وقـد يكونُ لزيدٍ مضروب آخرُ، و (إنّما ضرب زيد عمراً) أي: لا مضروب له غيره، وقد يكونُ لعمرو ضارب آخرُ".[2]

ومثله قوله تعالى: (إنّما يخشى ا َ مِن عبادِهِ العُلَماءُ)[3]، فلو قدمنا الفاعلَ على المفعول به لانقلاب المعنى، يقول الزمخشري: "إذا قدمتَ اسـم ا ِ وأخـرتَ العلماء كان المعنى أن الذين يخشَون ا من بين عباده هم العلماءُ دون غيـرهم، وإذا عمِلْتَ على العكس انقلب المعنى إلى أنّهم لا يخْشَون إلاّ ا ...وهما معنيـان مُختلفان".[4]

وقد أجازتِ القاعدةُ المعياريةُ تقديم المفعول به على الفاعل ليفـصلَ بـين الفعل والفاعل في غيرِ الحالات الّتي توجِبُ تقديمهُ، ومردُ ذلك أهميةُ المتقدم، فلو جرتِ العبارةُ على الأصل لَما اختلّ المعنى، فيجوزُ لنا أن نقولَ: (كتـب محمـد القصة) جرياً على الأصل، أو (كتب القصةَ محمد) بتقديم المفعول به على الفاعل من بابِ الأهمية ويبقى التركيب صحيحاً في الحالتين.

ومن ذلك قوله تعالى: **(ولقد جاء آلَ فِرعون النذُرُ)**[5]، فقد تم الفصل بين الفعل (جاء) والفاعل (النذرُ) بالمفعول به المضاف (آلَ فِرعـون)[6] مـن بـاب الأهمية.

---

[1] ينظر: الأزهري، شرح التصريح: 412/1.

[2] السيوطي، الهمع: 516/1.

[3] فاطر: 28.

[4] الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الخـوارزمي، (538هـ ـ) (2001م)، الكـشّاف، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط2، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان: 620/3.

[5] القمر: 41.

[6] الأزهري، شرح التصريح: 415/1.

ومثلُها قولُه تعـالى: **(وإذا حـضر القِـسمةَ أولـو القُربـى واليتـامى والمساكين)**[1] ، ففصلَ بالمفعول به (القِسمةَ) بين الفعل (حضر) والفاعل (أولـو) من باب الأهمية، يقول فاضل السامرائي: "فقدم القسمةَ على الفاعل؛ لأنّهـا هـي الأهم، وهي المقصودةُ بالكلام، ولم يكُن الحضورُ إلاّ بسببها، والسياق إنّما هو في الأموال والتّصرف فيها، فناسب تقديم المفعول به على الفاعل ههنا".[2]

ومن الفصل الجائز بالمفعول به قولُ جرير:

جاء الخِلافَةَ إذْ كانت لهُ قَدراً كما أتَى ربهُ موسى على قَدرِ[3]

ففصلَ المفعولُ به (ربهُ) بين الفعل (أتى) والفاعل (موسى)، وهـو مـن ناحية نحوية جائز وكثير؛ لأن المفعول به اتّصلَ به ضمير يعودُ على متأخر دون الرتبة، "ولا يضُر اتّصالُه بضمير الفاعل المتأخر لتقدمه في الرتبـة."[4] يقـول محمد محيي الدين عبد الحميد: "لم يختلفِ النحاةُ في جوازه، وهذا الضمير –وإن عاد على متأخرٍ في اللفظ- عائد على متقدم في الرتبة؛ لأن مرتبةَ الفاعـل مـن الفعل سابقةٌ على مرتبةِ المفعول منه".[5]

وخلاصةُ القول إنهُ يجوزُ الفصلُ بين الفعل والفاعل بالمفعول به في كلامنا في الحالات الّتي يجبُ فيها تقديمُ المفعول به على الفاعل لعلّة تركيبية أو معنوية، وكذلك في الحالات التي يجوزُ فيها تقديمُ المفعول به على الفاعل لعلّـة بلاغيـة وهي العناية بالشيءِ المقدمِ وبيان أهميته.

---

[1] النساء: 8.

[2] السامرائي، الجملة العربية: 40.

[3] ينظر: جرير، ابن عطية (2005م)، ديوانه، اعتنى به وشرحه: حمدُو طمـاس، ط2، دار المعرفة، بيروت-لبنان: 193، وابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 11/2، وشرح قطـر الندى: 202 والشنقيطي، الدرر اللوامع: 439/1، والصبان، حاشية الصبان: 445/2.

[4] الأزهري، شرح التصريح: 415/1.

[5] ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، الحاشية: 112/2.

الفَصلُ بين الفعل والفاعل بالحال:

الحالُ فضلةٌ وناصبُها ما نَصب المفعولَ به أو المشبه به أو الظرف؛[1] بمعنى أنّها ليستْ غريبةً أو أجنبيةً عن العامل، إذ يجوزُ لها أن تتقدم على صاحبِ الحال عندما يكونُ فاعلاً لتفصل بينه وبين الفعل، ففي عبارة: (جاء زيد ضاحكاً)، يجوز أن نقول: (جاء ضاحكاً زيد).[2] إذ فصلتِ الحالُ بين الفعل (جاء) وفاعِله صاحبِ الحال (زيد)، وهذا مقتصر على مثل هذه الحالة.

وقد أجاز النّحاةُ تقديم الحال على صاحبها إذا كان صاحبُ الحال مرفوعاً (أي هنا فاعل) والحال متأخرةً عن العامل؛ لأن النّيةَ في الحال التأخير عن صاحبها،[3] ومن ذلك قولُ طرفةَ بن العبد:

فَسقَى ديارك غَير مُفْسِدها صوبُ الغَمامِ، وديمةٌ تَهمِي[4]

ففصلتِ الحالُ (غير مُفْسِدها) والمفعول به (ديارك) بين الفعل (سقى) وفاعله صاحب الحال (صوبُ) وهو جائز؛ لأن صاحب الحال مرفوع.[5]

وأيضاً تفصلُ الحالُ بين الفعل والفاعل في أسلوب الحصر، وخاصة عندما يكون صاحبها محصوراً كما في قولنا: (ما جاء راكباً إلاّ زيد)[6]، فقد حصرنا الركوب في (زيدٍ)، ولو تأخرتِ الحالُ: (ما جاء زيد إلاّ راكباً) لاختلافَ المعنى المقصود من العبارة، فجاءت الحال (راكباً) مع أداة الحصر (إلاّ) فاصلاً بين

---

(1) السيوطي، الهمع: 223/2.

(2) ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 279/2، وابن عقيل، شرح ابن عقيل: 16/2.

(3) ينظر: الرضي، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، (688هـ) (د.ت)، شرح الرضي، تحقيق: يوسف حسن عمر، مطابع الشروق، بيروت: 29/2، والسيوطي، الهمع: 236/2.

(4) طرفة بن العبد (2003م)، ديوان طرفة بن العبد، حمدو طماس، ط1، دار المعرفة، بيروت: 82، وفي الديوان: (فَسقى بلادك)، وابن مالك، شرح التسهيل: 314/2، والسيوطي، الهمع: 235/2، والشنقيطي، الدرر اللوامع: 512/1.

(5) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 341/2.

(6) ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 285/2.

الفعل (جاء) والفاعل صاحب الحال (زيد)، وما ينطبقُ على حالة الحـصر هـذه يجوز فيه أن تفصلَ الحال بين الفعل والفاعل بتقدمها على صاحبها الفاعل.

الفَصلُ بين الفعل والفاعل بالتمييز:

ناصبُ تمييز الجملة –وهو ما يخصنا هنا- "ما فيها من فعلٍ وشبهه لوجودِ ما أصلُ العمل له، وعليه سيبويهِ والمازني، والمبردُ والزجاجُ والفارسي"[1]؛ بمعنى أن التمييز ليس أجنبياً عن السياق، بل هو من معمول الفعل أو شبهه، لذلك جـاز أن يتوسطَ بين الفعل ومرفوعه، يقول السيوطي: "يجوزُ توسطُ التّمييز بين الفعـل ومرفوعه بلا خلافٍ نحو: (طاب نَفْساً زيد)" [2]، ويقول الصبان: "وأمـا توسـطُ التّمييز بين العامل ومعموله نحو: (طاب نفساً زيد)، فَنَقَلَ بعضُهم الإجماع علـى جوازه". [3]

فقد فصلَ تمييزُ النسبة (الجملة) (نفساً) بين الفعل العامل (طاب) والفاعـل (زيد) بمعمول العامل أيضاً وهو (نفساً)، وهذا لا يجوزُ إلاّ فـي تمييـز الجملـة بشرط أن يكون العاملُ فعلاً. [4] وبهذا يكونُ التّمييزُ فاصلاً بين الفعل والفاعل في حالةِ تقديمه عن موضعه الأصلي في مثل هذهِ الحالة.

الفَصلُ بين الفعل والفاعل بالمُستثنى:

عاملُ نصبِ المستثنى عند الكوفيين هو (إلاّ)، وعند البصريين هو الفعـل أو معنى الفعل بتوسط (إلاّ)[5]؛ بمعنى أن العاملَ فيه الفعلُ عند البصريين، لـذلك فهو ليس أجنبياً وإنّما هو معمولٌ للفعل بتوسطِ (إلاّ)؛ لذا جاز أن يفْصِلَ بين الفعل وفاعله بتقديمِهِ عن موضعِهِ الأصلي.

---

[1] ينظر: السيوطي، الهمع: 267/2.

[2] المرجع نفسه، 268/2.

[3] الصبان، حاشية الصبان: 764/2.

[4] ينظر: حسن، النحو الوافي: 425/2.

[5] ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 243/1.

فتقديمُ المستثنى على المستثنى منه وحدهُ مع مجيء العامل أولاً جائز عند النحاة، كما في قولنا: (ما قام إلاّ زيداً أحد)[1]، وهذهِ الصورةُ قد اتّفقَ البصريون والكوفيون على جوازها، [2] ففصل المستثنى (زيداً) المسبوق بـ (إلاّ) بين الفعل (قام) والمستثنى منه (أحد) وهو فصل جائز بتقديم ما حقّه التأخير.

وهذا لا ينطبقُ فقط على الاستثناء التّام المنفي، بل على التّام الموجب المتّصل والمنقطع، فمِن المتّصل الموجب قولنا: (قام إلاّ زيداً القومُ)[3]، ومن المنقطع الموجب قولنا: (وُأعِدت إلاّ الحقائب ملابسُ الرحلة)[4].

وخلاصةُ القول إن الفصلَ الجائز بين الفعل والفاعل مما لا يفيد الحصر فيه هنا، وإنّما أخذنا أمثلةً للدلالة على أن التّلازم بينهما يبقى رغم الفصل بينهما؛ لأن التّلازم بينهما تلازمُ اقتضاءٍ أكثر منه تلازم مجاورة كالجار والمجرور أو المضاف والمضاف إليه، فجاءتِ الفواصلُ في هذهِ الجزئيةِ من الفضلات كالمفعول به والحال والتّمييز والمستثنى، وهي ليست الوحيدةَ في ذلك، بل تَكْثُرُ شبهُ الجملةِ كفاصلة بين الفعل والفاعل، وغيرها من الفواصل التي سترد في موضعها إن شاء ا .

2_الفَصلُ بين المبتدأ والخبر وما أصلهما كذلك بالتقديم والتأخير

الفَصلُ بين المبتدأ والخبر بالحال:

تفصلُ الحالُ التي حقّها التأخيرُ بين المبتدأ والخبر في حالة كون صاحبِ الحال نكرةً وهو المبتدأ، والخبر شبه جملة مقدم عليه؛ لأن أصلَ الحال هنا نعتٌ، فإذا تقدم النّعتُ على المنعوت يُعربُ حالاً، وإن تأخر عاد إلى أصله وهو النّعت؛

---

[1] ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 233/2.

[2] ينظر: المرجع نفسه: 233/2.

[3] ينظر: الصبان، حاشية الصبان: 675/2.

[4] ينظر: حسن، النحو الوافي: 320/2.

لذا فالحال تفصلُ بين المبتدأ والخبر إذا كان صاحبُ الحال نكـرةً، وهـذا هـو المسوغ لمجيئه نكرةً بأن تتقدم عليه الحالُ كما في: (في الدار جالساً رجُلٌ). [1]

فقد فصلتِ الحالُ (جالساً) بين المبتدأ المتأخر (رجلٌ) وخبره شبه الجملـة المتقدم (في الدار)، ولو قلنا: (في الدار رجلٌ جالس) لَأُعرِبتْ (جالس) نعتاً، ولكن عندما تقدمتْ على المنعوت أُعرِبتْ حالاً. فجاء جوازُ الفصل بينهما بالحال إزالةً للتوهمِ واللبس، وسعياً للمحافظةِ على سلامة التّركيب، يقول محمد محيي الـدين عبد الحميد: "ولهذا تَجِدُ المسوغاتِ التي يذكرُها النّحاةُ لمجيء صـاحب الحـال نكرة، المدار فيها على أن تنفي عن السامع توهم كون الحال صفةً، انظر مثلاً إلى تقدم الحال على صاحبها النّكرة، فإن السر في هذا هو النّعـتُ لكونـه تابعـاً، لا يجوزُ أن يتقدم على المنعوت، فإذا تقدم ما قد يُظَن نعتاً زالَ بتقديمه هذا التـوهمُ لهذا السببِ". [2]

ومن ذلك قول كُثَير عزة:

لِميةَ مُوحِشاً طللٌ [3]

فقد فصلتِ الحالُ (موحشاً) بين المبتدأ (طللٌ) والخبر (لِمية)، ولعل الّـذي حكَم بالفصل هنا هي القاعدة المعيارية لكون صاحبِ الحال نكرةً، وحتّى لا يختلطَ النعتُ بالحال قُدمتِ الحالُ فكانت فاصلاً.

الفَصلُ بين المبتدأ والخبر بالعطفِ:

قد يفْصِلُ الاسمُ الواقعُ بعد حرف العطف بين المبتدأ والخبر، وهو فـصل جائز ومطّرد في العربية، يقول السيوطي: "وإذا جئت بعد مبتدأين بخبـرٍ واحـدٍ

---

[1] ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 271/2، وابن عقيل، شـرح ابـن عقيـل: 257/2، والسيوطي، الهمع: 233/2.

[2] ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، الحاشية: 271/2.

[3] ينظر: كُثَير عزة، ديوان كثير عزة: 506، وابن مالك، شرح التسهيل: 355/2، وابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 271/2، والزمخشري وأخرون (1989م) (جمـع)، بلـوغ الأرب في شرح لامية العرب، جمع وتحقيق: محمد عبد الحكيم القاضي، ومحمـد عبـد الرازق عرفان، دار الحديث، القاهرة: 67، والبغدادي، خزانة الأدب: 198/3.

نحو: (زيد وعمرو قائم)، فذهب سيبويهِ والمازني والمبردُ إلى أن المذكور خبـرُ الأول، وخبر الثاني محذوفٌ، وذهب ابنُ السراجِ وابنُ عصفورٍ إلى عكسه، فقال آخرون: أنت مخير في تقديم أيهما شئت".[1]

فيكونُ التّقديرُ في الحالة الأولى: "زيد (وعمرو قائم) قائم" والأصل في هذا التقدير: (زيد قائم وعمرو قائم) فَقُدم الاسمُ المعطوفُ الذي أصله مبتـدأ وخبـره المحذوف ليفصل بين المبتدأ (زيد) وخبره المذكور (قائم)، وفي الحالة الثانيـة لا يكون هناك فصلٌ؛ لأن التقدير: (زيد (قائم) وعمرو قائم)، وفي الحالة الثالثة قـد يكون هناك فصلٌ أو لا يكون حسبِ التقدير.

وأرى أنّه لا داعي لهذا التقدير على الإطلاق؛ لأن المعطوفَ يأخذُ حُكْـم المعطوف عليه وخاصة أن الواو للجمع والمشاركة في الحكم، فكأننا نقول: (زيد قائم، وعمرو قائم)؛ لذا فـ(عمرو) معطوفٌ على (زيد)، وفَصلَ بين المبتدأ (زيد) والخبر (قائم) بالاسم المعطوف الّذي يلي حرفَ العطفِ والذي حقّه التّأخيرُ هـو وخبره.

الفَصلُ بين المبتدأ والخبر بالمُستثنى:

يفصلُ المستثنى بين المبتدأ والخبر في حالة كون المـستثنى منـه مبتـدأ ومتأخراً عن المستثنى، وهو فصلٌ جائز ومطّرد في مثل هذه الحالة بين المبتـدأ والخبر، بشرط أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه.[2]

ومن ذلك قولُ الكُميتِ:

وما لِي إلاّ آلَ أحمد شيعةٌ   وما لِي إلاّ مذْهب الحق مذْهبُ[3]

---

[1] السيوطي، الهمع: 335/1.

[2] ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 233/2.

[3] البيت ليس في شعره: شعر الكميت بن زيد الأسدي (1969م)، جمع وتقديم: داوود سـلّوم، مكتبة الأندلس، بغداد، وينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 234/2، وشـرح شذور الذهب: 345 والصبان، حاشية الصبان: 684/2، والأهـدل، الكواكـب الدريـة: 394/2، والمبرد، المقتضب: 398/4.

ففي الشّاهِدِ السابقِ فصلٌ بإلاّ والمستثنى (آلَ أحمد) الّذي حقّه التأخير بين المبتدأ المتأخر (شيعة)، وخبره المتقدم شبه الجملة (لي)، ومثله: (ومـا لِـي إلاّ مذهب الحق مذهبُ)، وهذا الأمرُ فرضته القاعدةُ المعياريةُ لعلّة نحويـةٍ، يقـول محمد محيي الدين عبد الحميد: "وإنّما لم يكن في المستثنى المتقدم على المـستثنى منه إلاّ النّصب –سواء أكان الكلامُ موجباً أم كان منفياً-؛ لأنّه لو لم يُنْصب على الاستثناء لكان بدلاً؛ إذ لا ثالثَ لهذين الوجهين، والبدلُ تابعُ، والتّابعُ لا يجـوزُ أن يتقدم على المتبوع، فيكونُ تقديمُ المستثنى مانعاً من إعرابه بدلاً لهذه العلّة، فلـم يبقَ إلاّ الوجهُ الآخرُ، وهو نصبُهُ على الاستثناء".[1]

الفَصلُ بين المبتدأ والخبر بالظرفِ والجار والمجرور:

يتميزُ الظرفُ والجار والمجرور بحرية شبهِ مطلقةٍ، إذْ يفصلان بين كثير من المتلازمات، وقد ورد الكثيرُ من الشواهدِ الّتي يكونُ الفاصلُ فيها شبه جملـة بين المبتدأ والخبر، منها قولُه تعالى: **(والملائكةُ بعد ذلك ظهير)**[2]، فَفَصلَتْ شبه الجملة الظرفية (بعد ذلك) بين المبتدأ (الملائكة) والخبر (ظهير)، وكان حق شبه الجملة التأخّر، لكنّها تقدمت وفصلت بينهما لارتباطها بالملائكة أو بمعنى السياق القرآني الكلّي، فـ(بعد ذلك): أي بعد نُصرةِ ا وناموسِه وصـالحي المـؤمنين، هناك فوج مُظَاهِر له، وكأنّهم يد واحدةٌ على من يعاديه، وإن قلت (بعـد ذلـك) تعظيم للملائكة ومظاهرتهم، وقد تقدمت نصرة ا وجبريل وصالح المؤمنين في قوله تعالى: **(فإن ا هو مولاهُ وجبريلُ وصالحُ المؤمنين)**[3] فنصرةُ ا ـ أعظمُ، ومظاهرةُ الملائكةِ من جُملةِ نصرةِ ا ، وكأنّه فـضل نـصرتَهُ –تعـالى- بهـم وبمظاهرتهم على غيرها من وجوه نصرته –تعالى- لفضلهم على جميع خلقه.[4]

---

[1] ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك،(الحاشية): 235/2.

[2] التحريم: 4.

[3] التحريم: 4.

[4] ينظر: الزمخشري، الكشّاف: 571/4.

ومن ذلك قولُه تعالى: **(سواء عليهم أأنْذَرتَهُم أم لم تُنْذِرهُم)** [1] إذ التقدير: (إنذارك وعدم إنذارك سواء عليهم) [2]، ففي التقدير نرى أن شبه الجملة (عليهم) قد وردت متأخرة عن المبتدأ والخبر، ولما تقدم الخبر (سواء) وتأخر المبتدأ (المصدر المؤول) (أأنذرتهم) وهو وجه في الإعرابِ صحيح[3]، تقدمتْ شبهُ الجملة لتفصلَ بين المبتدأ والخبر، لارتباطهما بالخبر (سواء)، وهناك وجه نقله أبو جعفر النّحاس عن محمد بن يزيد يعد (سواء) مبتدأ و (أأنذرتهم) الخبر، [4] ومهما كان الخبر أو المبتدأ فإن شبه الجملة (عليهم) تفصل بينهما.

ومن ذلك أيضاً قولُ الشّاعر:

خليلي ما وافٍ بعهدي أنْتُما   إذا لم تكُونَا لي على من أقاطِعُ[5]

فلا ضير بالفصل بين المبتدأ (وافٍ) وفاعله (أنتما) الذي سد مسد الخبر بالجار والمجرور (بعهدي) الّذي أصلُه التّأخيرُ عن (أنتما).

الفَصلُ بين اسم كان وخبرها:

يتوسطُ الجار والمجرور بين اسمِ كان وخبرها بحريةٍ على الرغمِ من أن حقهُ التّأخيرُ بعد الخبر، لكنّه مما يتوسع فيه في الكلام، ومن ذلك قولُ ذي الرمة:

ألا يا اسلَمِي يا دار مي على البِلى   ولا زال مُنْهلّاً بجرعائِكِ القَطْرُ[6]

---

[1] البقرة: 6.

[2] ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 167/1.

[3] ينظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن: 14/1.

[4] ينظر: أبو جعفر النّحاس، إعراب القرآن: 27/1.

[5] ينظر: السيوطي، الهمع: 309/1، والشنقيطي، الدرر: 182/1، وابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 170/1.

[6] ينظر: ذو الرمة،غيلان بن عقبة (1993م)، ديوانه، شرح: الخطيب التّبريزي، كتب مقدمته وهوامشه وفهارسه: مجيد طراد، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان: 202، وابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 213/1، وشرح قطر الندى: 138، ومغني اللبيب: 243/1، وأبو البركات الأنباري، الإنصاف: 101/1، والأهدل، الكواكب الدرية: 203/1.

فقد فصلَ الجار والمجرور (بجرعائك) المتعلق بالخبر[1] بين اسم (لا زال) المتأخر (القطرُ) وخبرها المتقدم (مُنْهلّاً)؛ إذ الأصـلُ: (ولا زال القطـرُ مـنهلاً بجرعائك)، وهذا فصل جائز على الرغم مما في الشاهد من تقديم وتأخير يتطلبه الوزن والقافية.

وقد تفصلُ (كان) بين اسمها وخبرها في حالة تقدم خبرها عليهـا، يقـول الأزهري: "وتقديم أخبارهن عليهن جائز عند البصريين إذا عُريت ممـا يوجـبُ التّقديم أو التّوسطَ أو التّأخير".[2] وهذا ليس على إطلاقه، بل باستثناء لـيس ودام والمنفي بـ(ما). [3]

فعندما يكونُ الخبرُ من الألفاظ الّتي لها الصدارة في الجملة، يجب أن يتقدم على الفعل النّاقصِ لتكون (كان وأخواتها) فاصلاً بين الاسم والخبر عن طريـق التّقديم والتّأخير، ومن ذلك قولُنا: (أين كان زيدٌ؟)[4] فالخبر حسب الأصل يجبُ أن يأتي متأخراً على النّحو: (كان زيد أين؟) لكن القاعدةَ المعياريـةَ تفـرضُ تقـدم الخبر؛ لأنّه من الألفاظ الّتي لها الصدارة، ومثله: (كم كان مالُك؟) و(كيفَ كـان زيد؟) و(غلامُ من كان زيد؟)[5] وحتّى في المثال الأخير، فقد تـم تقـديمُ الخبـر (غلام) المضاف إلى ما فيه استفهام، وهذا أعطاهُ حق الصدارةِ كالأمثلة السابقةِ.[6]

وهناك حالاتٌ تتعلقُ بتقدم خبر كان أو تأخره أو توسطه مُوضحةً في كتب النّحو، لكن ما يهمنا هو كونُ (كان) فاصلاً بين الاسم والخبر من بـاب التقـديم

---

(1) ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف(الحاشية): 101/1، والأهدل، الكواكـب الدريـة: 204/1.

(2) الأزهري، شرح التّصريح: 244/1، وينظر: ابن هشام الأنـصاري، أوضـح المـسالك: 220/1.

(3) ينظر: السيوطي، الهمع: 373/1.

(4) ينظر: الصبان، حاشية الصبان: 361/1.

(5) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 350/1-351.

(6) المرجع نفسه: 351/1.

والتأخير، ولا يقتصرُ تقديمُ الخبر الّذي له حق الصدارةِ في الجملة، بـل هنـاك حالاتٌ أُخَرُ مِن مثل قولنا: (مُؤثراً كان الخطيبُ) و (سلاحهُ كان خُلُقُ المرءِ).[1]

الفصلُ بين اسم كاد وخبرها:

تلتزمُ كاد وأخواتُها ترتيباً نحوياً معيناً لا نجدُ فيه الحريةَ الّتي نجدها في إن وأخواتها وكان وأخواتها، إذ تتكونُ جملتُها من كاد أو أخواتها واسمها ثم خبرهـا الجملة، لذا فالفصل بين كاد واسمها وخبرها يكاد يكون قليلاً، يقول عباس حسن: "يجب تقديم هذه الأفعال على معموليها، فلا يصح تقديمهما معاً ولا تقديمُ أحـدهما عليها".[2]

وقد يفصلُ الجار والمجرور الّذي حقّه التّأخير بين اسمها وخبرها، ومـن ذلك قول الشاعر:

كَرب القَلْبُ مِن جواهُ يذوبُ حِين قال الوشاةُ: هند غَضُوبُ[3]

ففصلَ الجار والمجرور (مِن جواهُ) بين اسم كـرب (القلـبُ) وخبرهـا (يذوبُ)، وهذا فصلٌ جائز على الرغم من كون الجار والمجرور متعلقاً بالفعـل (يذوب) أو متعلقاً بالفعل (كرب)،[4] إذ التقدير: (كاد القلبُ يذوبُ مِن شدة شـوقه أو مِن جواه).[5] مع العلم أن الشّاهد دليلٌ على مجيء خبر (كرب) مجرداً مـن أن،[6] إلاّ أنّه فيه فصل بين اسم كاد وخبرها بالجار والمجرور.

وقد تفصل (عسى وأخواتها) بين الاسم والخبر، وهنا تفرضُ عليها القاعدةُ المعياريةُ التّمام أو النقصان، ففي حالة التّمامِ تكونُ هي وفاعلها في محـل رفـع خبر للاسم الّذي قبلها، وفي حالة النّقصان تأخذُ اسماً وخبراً، وتُعربُ هي واسمها

---

[1] حسن، النحو الوافي: 572/1.

[2] المرجع نفسه: 623/1.

[3] ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 281/1، وشـرح شـذور الـذهب: 356، والصبان، حاشية الصبان: 406/1، والأزهري، شرح التصريح: 284/1.

[4] ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 282/1.

[5] ينظر: الأزهري، شرح التصريح: 258/1.

[6] ينظر: الصبان، شرح الصبان: 406/1.

وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ المتقدم عليها، يقول ابنُ هشام: "إذا تقدم على إحداهُن اسم هو المسند إليه في المعنى وتأخر عنها أن والفعل، نحو: (زيد عسى أن يقوم)، جاز تقديرُها خاليةً من ضمير ذلك الاسمِ، فتكونُ مسندةً إلى أن والفعل مُستَغْنَى بهما عن الخبر، وجاز تقديرُها مسندةً إلى الضمير، وتكون أن والفعل في موضع نصبِ الخبر".[1]

فالأصل: (عسى زيد أن يقوم)، وفي حالة تقديم اسمها على النحو: (زيد عسى أن يقوم) تفصلُ (عسى) بين اسمها المقدم عليها وخبرها (أن يقوم). وعندها تفرضُ القاعدةُ المعياريةُ على (عسى) أمرين: الأول: تكون فيه تامةً إذ يكونُ المصدرُ المؤولُ من (أن يقوم) في محل رفع فاعل لـ (عسى)، وجملة (عسى أن يقوم) في محل رفع خبر المبتدأ (زيد)، والثاني: تكونُ فيه (عسى) ناقصةً، ويكون اسمُ (عسى) ضميراً مستتراً والمصدر المؤول خبرها، وجملة (عسى أن يقوم) في محل رفع خبر المبتدأ.

ولعل التضييق في جواز الفصل بين اسم كاد وأخواتها وخبره مرده إلى اتّصاف هذه الأفعال الناقصة بحدودٍ نحويةٍ ضيقّةٍ تختلفُ عن مثيلتها كان وأخواتها، وإن أُجيز الفصلُ يكُن في حدودٍ محددةٍ تتدخلُ فيها القاعدةُ المعياريةُ وتفرضُ شروطَها عليها.

الفَصلُ بين اسمِ (لا) العاملة عمل (ليس) وخبرها:

يقولُ الأزهري: "وأما (لا) فإعمالها إعمال ليس قليلٌ جداً عند الحجازيين، وإليه ذهب سيبويهِ وطائفةٌ من البصريين، وذهب الأخفشُ والمبردُ إلى منعه"[2]، وعلى الرغم من ذلك، فإن الظّرفَ والجار والمجرور قد يفصلُ بين اسمها وخبرها، ومِن ذلك قولُ الشّاعر:

---

[1] ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 289/1، وينظر: الأزهري، شرح التصريح: 290/1.

[2] الأزهري، شرح التصريح: 267/1.

تَعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مِما قضى ا ُ واقياً[1]

فعلى الرغم من كون هذا البيتِ شاهداً على جواز ذكر خبر (لا)[2] إلاّ أنّه يحتوي على فصلٍ بالجار والمجرور الّذي حقّه التّأخيرُ بين اسمها وخبرها، ففـي صدر البيت نرى أن شبه الجملة (على الأرض) المتعلقة بالخبر (باقيـا)[3] قـد فصلتْ بين اسم لا (شيء) وخبرها (باقياً)، وفي عجـزه فـصلتْ شـبهُ الجملـةِ وصلتُها (مِما قضى ا) بين اسمها (وزر) وخبرها (واقياً)، وكأن الأصـل: (لا شيء باقياً على الأرض) و (لا وزر واقياً مما قضى ا).

الفصلُ بين اسم (إن) وأخواتها وخبرها:

يجوزُ الفصلُ بالظّرف والجار والمجرور اللّذين حقهُما التّأخيرُ بين اسم إن وخبرها؛ لأنّه يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما، ومنه قولُه تعالى: **(إن ربهُم بِهِم يومئذٍ لخبير)**[4]، فقد فصلتْ شبهُ الجملةِ من الجار والمجرور (بهم) وشـبه الجملة الظرفية (يومئذٍ) بين اسم إن (ربهم) وخبرها (لخبير)، ومثلُها قولُه تعالى: **(كما أَخْرجك ربك من بيتِك بالحق وإن فريقاً مِن المؤمنين لكَـارِهُون)**[5]، فقـد فصلتْ شبهُ الجملة (من المؤمنين) بين اسمِ إن (فريقاً) وخبرها (لكارهون).

4.2 الفصلُ بالتّقديمِ والتّأخير بين الأزواج النّحويـة الأخـرى غيـر المـسند والمسند إليه:

تحدثْنَا قبلُ عن التّقديم والتّأخير كظاهرة، وربطنـاهُ بأساسـياتِ الجملـة ومكوناتها الأصلية (المسند والمسند إليه، وما أصله مسند ومسند إليه) لحريتهمـا ومكانتهما وطبيعة التّلازم بينهما، لكن المكوناتِ الأخرى كالموصـول والـصلة

---

[1] ينظر: الأزهري، شرح التصريح: 268/1، وابن هشام الأنـصاري، أوضـح المـسالك: 256/1، والسيوطي، الهمع: 397/1، وابن هشام الأنصاري، مغنـي اللبيـب: 240/1، وشرح قطر الندى: 158، والصبان، حاشية الصبان: 392/1.

[2] ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 256/1.

[3] ينظر: الأزهري، شرح التصريح: 268/1.

[4] العاديات: 11.

[5] الأنفال: 5.

والنّعت والمنعوت (الصفة والموصوف) والتوكيد والمؤكد وغيرها تختلفُ عن المسند والمسند إليه لكونها فضلاتٍ ومكملاتٍ، والتّرابط بينها أشد مما بين المسند والمسند إليه، وتجنّباً لتكرار المادة النّظرية أو زيادتها سنكتفي بعرض أمثلةٍ يظهرُ فيها الفصلُ بين هذه الأزواج النّحوية بالتّقديم والتّأخير كل تحتَ بابِه.

الفصلُ بين التّابع والمتبوع:

أقرتِ القاعدةُ المعياريةُ جواز الفصل بين التّابع والمتبوع: (الصفة والموصوف، والتوكيد والمؤكد، والمعطوف والمعطوف عليه، والبدل والمبدل منه) بغير مُباينٍ محضٍ[1]؛ أي بغير أجنبي محضٍ. [2]

1_ الصفةُ والموصوفُ:

أجاز النحاةُ الفصلَ بين الصفة والموصوف في حال كون الفاصل معمولَ الوصفِ والموصوف والعامل فيه والمفسر والمبتدأ الّذي خبرُه في متعلق الموصوفِ والخبر وجواب القسم والاستثناء. [3]

فمن أمثلة معمول الوصفِ قولُه تعالى: **(ذلك حشْر علينا يسير)** [4]، ففصلَ معمولُ الصفةِ شبه الجملة (علينا) المتعلقة به بين الموصوف (حشر) والصفة (يسير)، وكان حق شبهِ الجملةِ التأخر عن الصفة بتقدير (ذلك حشر يسير علينا)، إلاّ أنّها تقدمت ففصلت بين الصفة والموصوف كونها ليست أجنبية. [5]

---

[1] ينظر: السيوطي، الهمع: 114/3.

[2] ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 287/3، والسيوطي، الهمع: 114/3-115، والصبان، حاشية الصبان: 31/3.

[3] ينظر: الصبان، حاشية الصبان: 1031/3، والنّجار، محمد عبد العزيز(2001م)، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، صفوة الكلام على توضيح ابن هشام، ط1، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت-لبنان: 131/3، وحسن، النحو الوافي: 435/3.

[4] ق: 44.

[5] علي، بحث: الفصل النحوي: 15.

ومن الموصوفِ[1] قولُه تعالى: **(سبحان ا ـ عما يصفون*عالِمِ الغيبِ)** [2] فقد فصلَ (عما يصفون) المتعلق بالموصوف بين الصفة (عالِمِ) والموصوف لفظ الجلالة (ا ـ)، على قراءة الجر[3]، وهي قراءةُ أبي عمـ رو، وأكثـ رُ النّحـ ويين الكوفيين والبصريين يذهبون إلى أن الرفع أولى. [4] وكأن التقدير –وا أعلم- : (سبحان ا ـ عالِمِ الغيبِ عما يصفون)، فتقدمتْ شبه الجملة (عما يصفون) لتفصل بين الصفة والموصوف.

ومن عامل الموصوف قولنا: (أزيداً ضربت القائم؟)[5]، وفيه الفصلُ بـ ين الموصوف (زيداً) وصفته (القائم) بعامل الموصوف (ضربت)، وهو فصلٌ جائز لكون الفاصل عاملَ الموصوفِ، وأصل العبارة: (أضربت زيداً القـ ائم؟) بتقـ ديم الموصوف وتأخير عامله، ومثله قولنا: (المريض أكرمتُ الجريح). [6]

ومن المُفَسرِ لعامل الموصوف قولُه تعالى: **(إن امـ رؤٌ هلَـ ك لـ يس لـ ه ولد)**[7]، وكأن التقدير: (إن هلك امرؤ هلك) أي (إن هلك امرؤ) [8] برفع (امـ رؤ) بإضمار فعل، وجاز هذا؛ لأن "إن" أصل حروف الجزاء، [9] فالفعل (هلَك) فَصلَ بين الموصوفِ (امرؤ) والصفة (ليس له ولد)؛ لأنّه مُفَسر لعامل الفعل (امـ رؤ)،

---

[1]ينظر: السيوطي، الهمع: 115/3.

[2]المؤمنون: 91-92.

[3]ينظر: الزمخشري، الكشّاف: 203/3، والعكبري، إملاء ما من به الرحمن: 152/2، وابنُ زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد (2001م)، حجـ ة القـ راءات، تحقيـ ق: سـ عيد الأفغاني، ط5، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان: 491.

[4]ينظر: أبو جعفر النّحاس، إعراب القرآن: 84/3.

[5]السيوطي، الهمع: 115/3.

[6]ينظر: النجار، ضياء السالك: 131/3.

[7]النساء: 176.

[8]ينظر:حسن، النحو الوافي: 435/3.

[9]ينظر: أبو جعفر النّحاس، إعراب القرآن: 254/1، والزجاج، معـ اني القـ رآن وإعرابـ ه: 136/2.

وعاملُ الفاعل هو الفعلُ (هلك) المقدر[1]، وأصل الآية: (وإن هلك امرؤٌ ليس لـه ولد)، وكأن الفعل (هلك) تأخّر ليفصلَ بين الموصوف (امرؤ) والصفة (ليس لـه ولد) على الرغم من تأويل القاعدةِ المعياريةِ.

ومن المبتدأ الّذي خبرُه في متعلق الموصوفِ قولُهُ تعالى: **(أفي ا ـِ شـك فاطِرِ السماواتِ والأرضِ)**[2]، إذ فصلَ المبتدأُ (شك) بين الموصوف لفظ الجلالة (ا ـِ) والصفة (فاطرِ السماواتِ)، وحق التّقديرِ أن يكون: (أفي ا ـِ فاطرِ السماوات والأرضِ شك)، ولعلّ تأخير المبتدأ بهذا الشّكل يُضعِفُ ما بين الخبرِ المقدم وبينه من رابطةٍ ويجعلُ التّركيب قَلِقَاً.[3] فَـتَم تقـديمُ المبتـدأ ليفـصلَ بـين الـصفة والموصوف.

ومن الخبرِ الّذي يفصلُ بين الصفة والموصوف قولُنا: (زيد قائم العاقل)[4]، فقد فصلَ الخبرُ (قائم) بين الموصوف (زيد) وصفته (العاقـل)، والأصـل فـي العبارة: (زيد العاقل قائم)، فتقدم الخبرُ ليفصلَ بين الموصوف وصفته.

ومن جوابِ القَسمِ الّذي يفصلُ بين الصفة والموصوف قولُه تعالى: **(بلـى وربي لتأْتِينّكم عالِمِ الغَيبِ)**[5]، وقد قرأ أهلُ المدينة (عالمُ الغيـبِ) بـالرفع؛ لأن جواب القسم قد تقدم فَحسُن الرفعُ بالابتداء، والخبرُ ما بعده، وقـرأ أبـو عمـرو وعاصم (عالِمِ الغيبِ) على النعت[6]، يقولُ العكبري: "قوله تعالى (عالم الغيـب)

---

[1] ينظر: البيضاوي، ناصر الدين أبو الخير(ت658هـ) (1996م)، تفسير البيضاوي، تحقيق: عبد القادر عرفات، دار الفكر، بيروت: 285/1.

[2] إبراهيم: 10.

[3] ينظر: حسان، البيان في روائع القرآن: 111/1.

[4] ينظر: الصبان، حاشية الصبان: 1031/3.

[5] سبأ: 3.

[6] ينظر: أبو جعفر النّحاس، إعراب القرآن: 227/3، وابن زنجلة، حجـة القـراءات: 581، وابن مجاهد (د.ت)، كتاب السبعة في القـراءات، تحقيـق: شـوقي ضـيف، ط2، دار المعارف، القاهرة: 526.

يُقْرأُ بالرفع: أي هو عالم، ويجوزُ أن يكون مبتدأ... وبالجر صفة لربي أو بدلاً"[1]
وعلى قراءةِ الجر يكونُ الأصلُ في قوله تعالى: (بلى وربي عالِمِ الغيبِ لتأتينّكم)؛ إذ تقدم جوابُ القسمِ ليكون فاصلاً بين الموصوف (ربي) والصفة (عالم الغيب)، ولو كانت بالجر على توجيه البدل، لكان جوابُ القسمِ فاصلاً بين البدل (عالم) والمبدل منه (ربي)، وقد علّل تمام حسان ذلك بضرورة تأخير الصفة بسبب ما يتعلقُ بها مما يأتي بعدها مباشرةً وهو قولُه تعالى: **(لا يعزُبُ عنْه مِثْقالُ ذَرةٍ)** [2] مما يُعد تفسيراً لقوله تعالى: (عالِمِ الغيب) [3] .

ومن الاستثناءِ قولُنا: (ما جاءني أحد إلاّ زيداً خير منك)،[4] ففصلَ المستثنى المسبوق بالأداة بين الموصوف (أحد) وصفته (خير)، وهو فصل جائز إذا كان المستثنى منه موصوفاً.

وقد وردتْ شواهد متعددة فيها فصلٌ بين الصفة والموصوف في غير الحالات السابقة، وهي جائزة على الرغم من ضعفها من قِبل بعض النحاة.

ومن ذلك قولُه تعالى: **(يوم يأتي بعضُ آياتِ ربك لا ينْفَعُ نَفْساً إيمانُها لم تكن آمنتْ مِن قبلُ)** [5]، فتقديمُ المفعول به الموصوف (نفساً) وتأخيرُ الفاعل (إيمانُها) كان لاتّصال الفاعل بضمير يعود على المفعول به، ولو سرنا على الأصل: (ينفع إيمانها نفساً) لَحدثَ خللٌ في التّركيبِ؛ لذا فالفاعلُ (إيمانُها) فَصلَ بين الموصوف (نفساً) والصفة جملة (لم تكن آمنت)، على وجه ضعيف من الوجوه، يقول العكبري: "(لم يكن) فيه وجهان: أحدُهُما هي مستأنفةٌ، والثاني هي في موضع الحال من الضمير المجرور، أو على الصفة لنفس وهو ضعيف"[6].
فإن كانت مستأنفة أو حالاً لا فصلَ يوجدُ فيها، لكن إن كانت صفةً لـ(نفسٍ)، فقد

---

[1] ينظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن: 195/2.
[2] سبأ: 3.
[3] حسان، البيان في روائع القرآن: 110/1.
[4] السيوطي، الهمع: 115/3.
[5] الأنعام: 158.
[6] العكبري، إملاء ما من به الرحمن: 266/1.

فصل الفاعل (إيمانُها) بين الموصوف (نفساً) وصفته (لم تكن) وهو فصل جائز[1] لسلامة التّركيب.

ومن الفصل بين الصفةِ والموصوفِ بحرف العطف والاسـم المعطـوف قولُه تعالى: **(وَأورثْنَا القوم الّذين كانُوا يُستَضعفُون مشَارقَ الأرض ومغاربهـا الّتي باركْنَا فيها)،** [2] فـ(التي باركنا فيها) صفة للأرض[3] ، على الرغم مِـن أن هذا الوجه فيه ضعفٌ، يقول العكبري: "وفيه ضعفٌ؛ لأن فيـه العطـف علـى الموصوف قبل الصفة"،[4] فحرفُ العطفِ والاسم المعطوف (ومغاربها) فاصـلٌ بين الصفة والموصـوف، إذ التقـدير: (مـشارق الأرض التـي باركنـا فيهـا ومغاربها)[5].

وقد تفصلُ الصفةُ الثّانيةُ بين الصفة الأولى ومعمولهـا كمـا فـي قـول الفرزدق:

مُلُوك يبتَنُـون تَوارثُوهـا   سُـرادِقَها المقَاولُ والقِبابـَا[6]

فتقديرُ البيت: (ملوك يبتنون المقاولَ والقِبابا، توارثُوها سُرادِقَها)، وعلـى ذلك فإن (يبتَنُون المقاول والقبابا) صفةٌ أولى لـ (ملـوك) وقولـه: (توارثوهـا سرادقها) صفة ثانية لملوك، وحقّها التأخير، لكنّها تقدمت لتفـصل بـين الـصفة الأولى (يبتنون) ومعمولها (المقاول والقبايا) [7].

ومن الفصل بين الصفة والموصوف أيضاً قولُ الشّاعر:

ألم تـَر أننِـي لاقـيتُ يومــاً   معاشـر فيهم رجـلٌ جِــمارا

---

[1]ينظر: الخلفات، الرتبة النحوية: 53.

[2]الأعراف: 137.

[3]ينظر: أبو جعفر النّحاس، إعراب القرآن: 29/2.

[4]العكبري، إملاء ما من به الرحمن: 238/1.

[5]حسان، البيان في روائع القرآن: 110/1.

[6]ينظر: الفرزدق، ديوانه: 99/1 ، وابن جنّي، الخصائص: 401/2.

[7]ينظر: ابن جنّي، الخصائص: 401/2.

فقـيرُ الليـل تلقـاهُ غَنـِيـاً   إذا ما آنـس الليـلُ النّـهارا[1]

ففي البيتين فصلان: الأول: فصلٌ بين الموصـوف (معاشـر)، وصـفته (جماراً) بالجملة الاسمية (فيهم رجلٌ)، والثاني: فصلٌ بين الموصـوف (رجـلٌ) وصفته (فقير الليل) بالصفة (جماراً). [2] فالأصل: (معاشر جماراً، فيهم رجلٌ فقير الليل) ومع التّقديمِ والتّأخيرِ حدثَ الفصلُ.

والأمثلةُ كثيرةٌ بخصوصِ الفصل الجائز بين الصفة والموصـوف علـى الرغمِ مِن أن الفصلَ بينهما في مثل الحالات السابقة جائز، إلاّ أنهُ قليل؛ لتـرابط الصفة والموصوف؛ ولأنهما كالشيء الواحد، [3]، فالأصلُ عدمُ الفصل وإن فصلنا بينهما فجائز في مثل الحالات السابقة بفواصلَ ليست أجنبيةً وإنّما بما له علاقـةٌ بالصفَةِ والموصوفِ.

2_ التوكيدُ والمؤكّدُ:

يجوزُ الفصلُ بين التّوكيد والمؤكّد بغير الأجنبي المحضِ[4]، ومن ذلك قولُهُ تعالى: **(ولا يحزن ويرضين بِما آتيتَهُن كُلهُن)** [5]، ف(كُلهُن) توكيد للنـون فـي (ويرضين) و (بِما آتيتَهُن) فصل [6]، و(بِما آتيتَهُن) ليس أجنبياً محضاً، إذ التقدير: (ويرضين كُلهُن) على توكيد المضمر، وأجاز أبو حاتم وأبو إسـحق أن يكـون التوكيدُ للمضمر في (آتيتَهُن)، والفراء لا يجيزُهُ؛ لأن المعنى ليس عليه، إذ كـان المعنى: (وتَرضى كل واحدةٍ منهُن) وليس المعنى (بِما آتيتَهُن كُلهُن) [7]. فـالرفع

---

[1]ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 287/3.

[2]ينظر: المرجع نفسه: 287/3.

[3]ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر: 305/2.

[4]ينظر: السيوطي، الهمع: 114/3-115.

[5]الأحزاب: 51.

[6]ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 287/3.

[7]ينظر: أبو جعفر النّحاس، إعراب القرآن:220/3.

في (كُلُهُن) لتوكيد الضمير في (يرضين)، والنصب في (كُلَهُن) لتوكيد المنصوب في (آيتَهُن) [1]. والأصح الأول احتكاماً للمعنى كما يقول الفراء.

وبناء على ذلك، فإن المؤكد النون في (يرضين) والتوكيد (كُلُهُن) قد فُصِلَ بينهما بـ(بما أتيتهُن) الذي حقّه التّأخير، إذ التقدير: (ويرضين كُلُهُن بما آتيتهُن).

3_ البدلُ والمبدلُ منه:

يجوزُ أن يُفْصَلَ بين البدل والمبدل منه بالاستثناء والأداة[2]، ومن ذلك قولُهُ تعالى: **(قُم الليلَ إلاّ قليلاً*نِصفَه)،** [3] فقد فصلَ المستثنى (قليلاً) المسبوق بـالأداة بين المبدل منه (الليل) والبدل (نصفه)، وهو فصل جائز وخاصـة أن المـستثنى ليس أجنبياً عن المبدل منه، فالأصلُ في قوله تعالى: (قم الليل نـصفه إلاّ قلـيلاً) لكن مع تقديم المستثنى المسبوق بالأداة فُصِلَ بين البدل والمبدل منه.

4_ العطفُ والمعطوفُ:

ومن ذلك قولُه تعالى: **(يا أيها الّذين آمنُوا إذا قُمتُم إلى الصلاةِ فاغـسِلُوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافِق وامسحُوا برؤوسِكم وأرجُلَكُم إلى الكعبين)** [4]، وفيه فصلٌ بين (الأيدي) و (الأرجل)، وحسن ذلك أن المجموع عملٌ واحـد، وقـصد الإعلام بترتيبه[5]. وقد قُرِىء قولُه تعالى بنصب كلمـة (أرجـل) عطفـاً علـى (وجوه)، وممن قرأها نافع وابنُ عامر وحفص، والتقدير: (واغسلوا أرجُلَكُـم) [6]. وهذا الوجهُ (أي النصب) جائز في العربيةِ بلا خلاف، ويُقْرأُ قولُه تعالى بـالرفع

---

[1] ينظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن: 194/2، والشوكاني، محمد بن علي بن محمـد (1250هـ) (د.ت)، فتح القدير الجامع في فني الرواية والدراية من علم التفسير، عـالم الكتب: 293/4.

[2] ينظر: السيوطي، الهمع: 115/3.

[3] المزمل: (3،2).

[4] المائدة: 6.

[5] ينظر: السيوطي، الهمع: 115/3.

[6] ينظر: أبو جعفر النّحاس، إعراب القرآن:259/1، وابن زنجلة، حجة القراءات: 223، وابن مجاهد، السبعة في القراءات: 242-243.

على الابتداء، وهو شاذ، وكذلك بالجر وهو مشهور أيضاً كـشُهرةِ النـصب[1]. وممن قرأ بالجر على الجِوار ابنُ كثير وأبو عمرو وحمـزةُ، إذ فـي الـوجهين (النصب والجر) معنى الوجوب، فمن قرأ بالجر وجب عليه المسحُ، ومـن قـرأ بالنصبِ وجب عليه الغسلُ[2]، فكلا الوجهين (النصب والجر) جائز في العربية.[3]

ففي قوله تعالى السابقِ فصلٌ بين المعطوف عليـه (الوجـوه أوالأيـدي) والمعطوف (أرجل) بـ(وامسحوا برؤوسكم) الّذي حقّه التّأخيرُ، وهو فصلٌ جائز.

وقد فَصلَ بينهما التّمييزُ في قوله تعالى: **(قُلْ كَفَى بِا ـ شَهيداً بيني وبينكم ومن عِنْدَهُ علمُ الكتاب)** [4]، فالتقدير: (أي كفى با ومن عنده علم الكتاب للشهادة بيني وبينكم)، ففي قوله تعالى فصلٌ بين المتعاطفين بالتّمييز و ما تعلّق بـه مـن شبه جملة ظرفية[5]. يقول أبو جعفر النّحاس: "وفي موضعه وجهان أحدهما رفع على موضع اسم (ا)، أي (كفى ا وكفى من عنده)، والثاني في موضع جـر عطفاً على لفظ اسم ا تعالى"[6]. فقد فُصِلَ بين المعطوف عليه (ا) والمعطوف (من) بالتمييز (شهيداً) ومتعلقاته الظرفية (بيني وبينكم)، وهو فصلٌ جـائز بـين المعطوف والمعطوف عليه.

وخلاصة القول إن الفصلَ بين التّابع والمتبوع جائز بغير مُباينٍ محـضٍ؛ أي في الحالات السابقة التي عرضناها على الرغم من اعتناء النحاة بالفصل بين الصفة والموصوف أكثر من بقية التّوابع الأخرى؛ وسبب ذلك –كما أظن- هـو كثرة انتشار الصفة والموصوف في العبارات والنصوص.

---

(1) ينظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن: 208/1-209.

(2) ينظر: أبو جعفر النّحاس، إعراب القرآن:259/1، وابن زنجلة، حجـة القـراءات: 223، والشوكاني، فتح القدير: 18/2.

(3) ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 152/2.

(4) الرعد: 43.

(5) ينظر: حسان، البيان في روائع القرآن: 110/1.

(6) ينظر: أبو جعفر النّحاس، إعراب القرآن:65/2.

الفَصلُ بين الموصول والصلةِ:

يجوزُ الفصلُ بين الموصول والصلة بغير الأجنبي كمعمول الصلة، نحو: (جاء الّذي زيداً ضرب)[1] فـ(زيداً) فَصلَ بين الاسم الموصول (الّذي) وصلته الفعل (ضرب)، وهو فصلٌ جائز؛ لأن الفاصلَ ليس أجنبياً، وإنّما هو معمول الصلة، فالأصل في العبارة: (جاء الذي ضرب زيداً)، إذ تقدم (زيداً) ليفصلَ بين الاسم الموصول وصلته.

ويجوزُ الفصلُ بينَهُما بالقسم، يقولُ ابنُ مالك: "ولا يدخُلُ في الأجنبي القسم؛ لأنّه يؤكدُ الجملةَ الموصول بها"[2]. ومن ذلك قولُ جرير:

ذَاكَ الّذِي وَأَبيكِ يعرفُ مالكـا والحـق يدفَعُ تُرهـاتِ الباطل[3]

ففصلت جملةُ القسم (وأبيك) بين الموصول (الّذي) وصلته (يعرف مالكا)، وهي في حقيقتها جملة اعتراضية، فيها تأكيد للصلة، ويُتوسع فيها ما لا يُتوسع في غيرها، ولها ارتباطٌ بالصلة؛ لأنها تؤكدها[4]؛ أي ليست أجنبية. فالتقدير: (ذاك الذي يعرف مالكا وأبيك)، فَقُدمتْ (وأبيك) لتفصلَ بين الصلة والموصول.

ويجوزُ أيضاً الفصلُ بينهما بالنّداء، ومن ذلك قولُ حسان بن ثابت:

وأنتَ الذي يا سعدُ أُبتَ بمشْهدٍ كريمٍ وأثوابِ السيادةِ والحمدِ[5]

إذ جاز الفصلُ بين الاسم الموصول (الذي) وصلته (أبت بمشهد) بالنداء الذي يليه مخاطب، وهو لا يعد أجنبياً[6]، أما لو لم يلِهِ مخاطَب فلا يجوز الفصل

---

(1) ينظر: السيوطي، الهمع: 286/1، والرضي، شرح الرضي: 69/3.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل: 232/1.

(3) ينظر: جرير، ديوانه: 315، والسيوطي، الهمع: 268/1، وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 391/2، والشنقيطي، الدرر: 166/1، وأبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب: 550/1.

(4) ينظر: الشنقيطي، الدرر: 166/1.

(5) البيت ليس في ديوانه، تحقيق: أحمد الفاضل، وينظر: السيوطي، الهمع: 286/1، وابن مالك، شرح التسهيل: 232/1، والشنقيطي، الدرر: 167/1، وأبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب: 551/1.

(6) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 232/1.

به؛ لأنّه يعد في هذه الحالة أجنبياً، ولا يجوز إلاّ في ضرورة الشعر[1]، فالأصل: (وأنت الذي أبت بمشهدٍ يا سعد)؛ إذ تقدم النداء ليفصلَ بين الموصول وصلته.

وأيضاً يجوز الفصلُ بينهما بجملةِ الحال[2]، ومن ذلك قول الشاعر:

إن الّذي وهو مُثْرٍ لا يجود حرٍ بفاقــةٍ تعتريه بعد إثــراءِ[3]

ففي البيتِ فصلٌ بين الاسم الموصول (الّذي) وصــلته (يجــود) بالجملــة الحالية (وهو مُثْرٍ)، وجاز ذلك؛ لأن جملة الحال هنا ليست أجنبية كونها معمــولاً للفعل (يجود)، وما عمل فيه فعل الصلة فهو من الصلة، فــلا يكــون أجنبيــاً[4]. فالأصل: (إن الذي لا يجود وهو مُثْرٍ)، إذ تقدمتْ جملــةُ الحــال لتفــصلَ بــين الموصول وصلته.

وعلى الرغم من جواز الفصل بين الصلة والموصول إلاّ أنّه يبقــى فــي أضيقِ حدودِهِ؛ لأن الصلة والموصول متلازمان شديدا الاتصال والترابط، ومنــع الفصل بينهما أكثرُ من جوازه.

الفَصلُ بين التمييز والمُميز:

يجوز الفصلُ بين كم الخبرية (المميز) وتمييزهــا، إذْ أجــاز البــصريون والكوفيون الفصل بينها وبين تمييزها بالظرف والجار والمجرور وغيرهما،ولكن الخلافَ بينهما هو بقاءُ التمييز مجروراً أو ردهُ إلى النصب.

فالكوفيون ذَهبوا إلى أنّه إذا فُصِلَ بين "كم" في الخبر وبين الاسم بالظرف وحرف الجر كان مخفوضاً، نحو: (كم عندك رجلٍ)، و(كم فــي الــدار غــلامٍ)، وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوزُ فيه الجر، ويجبُ أن يكون منصوباً"[5].

ومهما يكُن من أمر، فالفصل جائز إن جُر التمييزُ أو نُصِب، ومــن ذلــك قولُ الشّاعر:

---

[1]ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 232/1-233، والشنقيطي، الدرر: 167/1-168.

[2]ينظر: السيوطي، الهمع: 286/1.

[3]ينظر: المرجع نفسه: 286/1، والشنقيطي، الدرر: 167/1.

[4]ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 232/1.

[5]ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف: 282/1.

كم بجـودٍ مُقْـرفٍ نال العُـلا وشريـفٍ بُخْلُـهُ قد وضعـه[1]

فهذا دليلٌ للكوفيين على بقاء الجر في (مقرف) على الرغم مـن الفـصل بـ (بجودٍ) المتعلق أصلاً بمتأخر (نال)، فحدثَ تقديم للجار والمجرور بحيثُ فصل بين كم ومجرورها، وبقي التّمييز مجروراً، فبقاء التمييز مجروراً على الرغم من الفصل مختص بالشعر[2]؛ لِما فيه من الفصل بين المتضايفين[3]. فالأصـل: (كـم مُقْرفٍ نال العلا بجود)[4]، إذ تقدمت شبه الجملة (بجودٍ) لتفصل بين كم وتمييزها.

ومما احتج به البصريون قولُ زهير:

تَـؤم سِـنَانـاً وكـم دونَـهُ مـن الأرض مُحدودباً غـارُها[5]

فالتقدير: (كم محدودبٍ غارها دونه من الأرض)، إذ تقدمت شبه الجملـة (دونه) و (من الأرض) لتفصل بين كم وتمييزها، مع نصب التمييز على اعتبـار أن كم ومجرورها كحرف الجر ومجروره؛ لذا نُصِب فراراً من الفصل بين الجار والمجرور الممتنع عندهم. [6]

وقد فُصِلَ بينهما أيضاً بالفعل والظرفِ كما في قول القطامي:

كم نَالَني مِنْهُمُ فَضلاً على عدمٍ إذْ لا أكادُ من الإقْتَـار أَحتَمِـلُ[7]

---

[1] ينظر: سيبويه، الكتاب: 167/2، والسيرافي، أبو محمد يوسف بن المرزبـان، (1996م)، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد الريح هاشم، دار الجيل، بيروت: 397/2، والـصبان، حاشية الصبان: 1522/4، والفرخان، المستوفى في النحو: 174/1، وابن يعيش، شـرح المفصل: 176/3.

[2] ينظر: الصبان، حاشية الصبان: 1522/4-1523.

[3] ينظر: السيوطي، الهمع: 277/2.

[4] ينظر: السيرافي، شرح أبيات سيبويه: 397/2.

[5] ينظر: سيبويه، الكتاب: 165/2، وأبو البركات الأنباري، الإنصاف: 284/1، والـصبان، حاشية الصبان: 1523/4، وابن يعيش، شرح المفصل: 172/3.

[6] ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف: 285/1.

[7] ينظر: القطامي، عمير بن شييم (د.ت)، ديوان القطامي، تحقيق: إبراهيم السامرائي وأحمـد مطلوب، دار الثقافة-بيروت: 30، وفي الديوان: (فضلٌ)، وسـيبويه، الكتـاب: 165/2،

ففصل بين كم وتمييزها (فضلاً) بقوله (نالني منهم)؛ إذ الأصل دون تقديم: (كم فضلٍ نالني منهم على عدم).

فعلى الرغم من الجر أو النّصبِ يبقى جوازُ الفصل بينهما خاصةً بالظّرف والجار والمجرور؛ لأنهما مما يتوسع فيهما في الكلام.

ويجوزُ الفصلُ بين كم الاستفهامية وتمييزها في السعةِ[1]، و"مِما وُجه بـه جوازُ الفصل فيها: أنّها لما لازمتِ الصدر، ونظيرُها من الأعداد الّتـي يُنْـصبُ تمييزُها ليس كذلك، بل يقعُ صدراً أو غير صدر، جعل هذا القدر مِن التـصرفِ فيها عوضاً من ذلك التصرف الّذي سلبته"[2]، فلكونها تأتي فـي الـصدر جـاز الفصلُ بينها وبين تمييزها.

فقولنا: (كم درهماً لك؟) و (كم لك درهماً؟) جـائز فـي اللغـة بالفـصل وعدمه، والفصلُ لغةٌ عربيةٌ جيدةٌ على الرغم من أن: (كم درهماً لك؟) أقوى من (كم لك درهماً؟) كما ذكر سيبويه[3]، ويكْثُرُ الفصلُ بينهما خاصةً بالظرف والجار والمجرور لتوسع النّحاة فيهما.

وقد يُفْصلُ بعاملها وبالخبر، نحو: (كم ضربتَ رجـلاً؟)، و (كـم أتـاك رجلاً؟) ولكن اتّصاله هو الأصل والأقوى[4]، فالأصل: (كم رجلاً ضـربت؟)، و (كم رجلاً أتاك؟) من غير فصل بالفعل (ضربت و أتاك)، ولكن مع التقديم وقـع الفصل، وهو فصلٌ جائز.

والصبان، حاشية الصبان: 1523/4، وأبو البركات الأنباري، الإنصاف: 284/1، وابـن يعيش، شرح المفصل: 175/3، وأبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب: 380/1.

(1) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 419/2.

(2) السيوطي، الهمع، 275/2، وينظر، سيبويه، الكتاب: 158/2.

(3) ينظر: سيبويه، الكتاب: 158/2.

(4) ينظر: السيوطي، الهمع: 275/2.

وكذلك في كأين وتمييزها، إذ الأفصحُ اتصالُ تمييزها بـ(من)، وقد وقعت في القرآن كذلك[1] في قوله تعالى: **(فكأين من قريةٍ)** [2] وقوله تعالى: **(وكأين من نبي)** [3] و **(كأين من دابة)** [4]، وكأن (كأين والجار والمجرور) متلازمان، ولكن يجوز الفصل بينهما بالجملة والجار والمجرور[5]، ومن ذلك قولُ عمرو بن شأس:

وكائِن رددنَا عنكُمُ من مُدجـجٍ   يجِيءُ أمام الألفِ يردِي مُقَنعا[6]

والتّقديرُ: (وكائن من مدججٍ رددنا)، إذْ قدم الفعلُ (رددنا) ليفصلَ بين (كائن) و(من مدجج)، والشاهد في البيت استعمال (كائن) بمعنى كم مع الإتيان بمن الجارة بعدها[7]، وقيل: كائن بمعنى كأين،[8] ورُوي بـ(كأين) و بـ(كم)[9].

ومن الفصل بينهما بالجار والمجرور قولُ جرير:

وكائِن بالأباطِـحِ مِن صدِيـقٍ   يراِني لو أُصِبـتُ هُو المُصابا[10]

---

[1] ينظر: السيوطي، الهمع: 280/2.

[2] يوسف: 105.

[3] آل عمران: 146.

[4] العنكبوت: 60.

[5] ينظر: السيوطي، الهمع: 280/2.

[6] ينظر: ابن شأس، عمرو (1983م)، شعر عمرو بن شأس الأسدي، تحقيق: يحيى الجبوري، ط2، دار القلم، الكويت: 32، وفي الديوان: (مُتَوجٍ) بدل (مُدججٍ)، وسيبويه، الكتاب: 170/2، والفرخان، المستوفى في النحو: 177/1.

[7] ينظر: سيبويه، الكتاب: 170/2.

[8] ينظر: الفرخان، المستوفى في النحو: 177/1.

[9] ينظر: السيرافي، شرح أبيات سيبويه: 417/1، وأبو جعفر النّحاس، شرح أبيات سيبويه: 129/1.

[10] ينظر: جرير، ديوانه: 20، والسيوطي، الهمع: 188/1، والشنقيطي، الدرر: 119/1، و الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق (340) (1986م)، كتاب حروف المعاني،

ففيه فصل (بالأباطح) بين (كائن) و (مِن صديقٍ) الّذي حقّه التّأخِيرُ.

5.2 الفَصلُ بالتقدِيمِ والتأخِير بين الأداةِ ومدخولِها:

الفصلُ بين النواسِخ ومدخولاتِها:

عرضت -سابقاً- الفصلَ بين أسمائها وأخبارها في جُزئيةِ "ما أصلهما مسند ومسند إليه"، ولكن اللافت للنّظر أن العلماء شددوا على التّجاور بين هذه النواسخ ومدخولاتها؛ أي بينها وبين اسمها ، لوجود تلازمٍ مجاورةٍ بينهما؛ لذا وضعنا الفصل بينهما ضِمن الفصل بين الأداة ومدخولها بنوعٍ واحدٍ من الفواصل وهو الظرف والجار والمجرور المتعلق بخبرها؛ للتوسع بهما ولصعوبة الفصل بين الأداة ومدخولها.

1_ الفصلُ بين كان واسمها بمعمول خبرها:

يجوزُ الفصلُ بين كان واسمها بمعمول خبرها وتحديداً بالظرف والجار والمجرور، يقول الأزهري: "ويجوز باتّفاقٍ أن يلي هذه الأفعالَ معمولُ خبرها، وإن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً للتّوسع، نحو: (كان عندك أو في المسجد زيد معتكفاً) والأصل: (كان زيد معتكفاً عندك أو في المسجد)، فقدم معمول خبر كان على اسمها فوليها"[1].

ففصل الظرف (عندك) والجار والمجرور (في المسجد) اللذان حقّهما التأخير بين كان ومعمولها، وهذا فصل جائز؛ لأنّه بالظرف والجار والمجرور، وهما مما يتوسع فيه في الكلام.

على الرغمِ من أن السيوطي منع ذلك بناء على قول سيبويه، فلا يجوز: (إن عندك زيداً مقيم)، و(إن اليوم زيداً مسافر)، وكذا في كان. [2] بمعنى ما ينطبق على كان وأخواتها –محور حديثنا- ينطبق -تقريباً- على إن وأخواتها.

تحقيق: علي توفيق الحمد، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد: 61، والبغدادي، خزانة الأدب: 384/5.

[1] الأزهري، شرح التصريح: 247/1.

[2] ينظر: السيوطي، الهمع: 466/1.

ومثله قوله تعالى: **(ولم يكُن لهُ كُفُواً أحد)** [1] إذ أصلُ قولِهِ تعالى: (ولـم يكن أحد كفواً له)، فقُدمت شبـه الجملـة (له) لتفصـل بين الاسم المتأخر (أحد)

---

[1] الإخلاص: 4.

والخبر المتقدم (كفواً) [1].

وهذا ما عليه أكثرُ النّحويين [2]، وقد علل الزمخشري تقدم شبه الجملـة بقوله: "الكلام العربي الفصيحُ أن يُؤَخر الظرفُ الّذي هو لغْو غيـرُ مـستقر ولا يقدم، وقد نص سيبويه على ذلك في كتابه، فما باله مقـدماً فـي أفـصح كـلام وأعربه؟ قلت: هذا الكلامُ إنّما سِيقَ لنفي المكافأة عن ذات الباري سبحانه؛ وهـذا المعنى مصبهُ ومركَزُهُ هو هذا الظرفُ، فكان لذلك أهم شـيء وأعنـاه، وأحقّـه بالتقدم وأجراه"[3]، فتم الفصل بين (يكن) واسمها بالظرف (له) المتعلّق بالخبر أو بيكن[4].

وإن لم يكن المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فجمهور البصريين يمنعون مطلقاً؛ لِما في ذلك من الفصل بينها وبين اسمها بأجنبي منها، والكوفيون يجيزون مطلقاً؛ لأن معمول معمولها في معنى معمولها، وقد أجاز ابنُ السراج والفارسـي وابنُ عُصفور تقدم معمول الخبر إن تقدم الخبر معه، مثل: (كان طَعامـك آكـلاً زيد)؛ لأن المعمول من كمال الخبر، وكالجزء منه، ومنعوه إن تقدم وحدهُ، مثـل: (كان طَعامك زيد آكلاً)، إذ لا يُفْصلُ بين الفعل ومرفوعهِ بأجنبي[5].

2_ الفَصلُ بين ما العاملة عملَ ليس واسمها بمعمول خبرها:

يجوزُ أن يُفْصلَ بينها وبين اسمِها بمعمول خبرها، وهو الجار والمجرور والظرف دون غيرهما لتبقى عاملة، يقول ابنُ هشام: "إن كان المعمول ظرفـاً أو مجروراً فيجوز"[6]، ومن ذلك قولُ الشّاعرِ:

---

(1) ينظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن: 297/2.

(2) ينظر: أبو جعفر النّحاس، إعراب القرآن: 196/5.

(3) الزمخشري، الكشّاف: 823/4-824.

(4) ينظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن: 297/2.

(5) ينظر: الأزهري، شرح التصريح: 247/1.

(6) ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 254/1، وينظر: الأزهـري، شـرح التـصريح: 266/1.

بِأُهبةِ حـزمٍ لـُذْ وإن كنتَ آمناً   فَما كُلّ حينٍ من تُوالي مُوالِيا[1]

فأصلُ قول الشاعر: (فما من توالي موالياً كل حين)، وفيه تقـدم معمـولُ الخبر (كل حين) ليفصلَ بين (ما) العاملة عمل ليس واسمها (من توالي)، و(كـل حينٍ) ظرفُ زمانٍ منصوب بـ(موالياً)[2]، وهو فصل جائز للتّوسـع بـالظّرف والجار والمجرور دون غيرهما، ومع الفصل بها تبقى (ما) عاملة عمل ليس[3].

الفَصلُ بين (إذن) ومدخولِها:

يجوزُ أن تَفْصِلَ بين "إذن" وفعلِها دون النواصبِ الأخرى بالقـسم وبـلا النّافية، يقولُ ابنُ السراج: "واعلم: أَنهُ لا يجوزُ أن تَفْصِلَ بين الفعـل وبـين مـا ينصبه بسوى (إذن)، وهي تُلغَى وتُقَـدم وتُـؤَخّر، تقـول: (إذن واللهِ أجيئـك)، فتفصل"[4]. فالأصل: (إذن أجيئك واللهِ)؛ إذ تَقَدّم القسم ليفصلَ بين (إذن) ومدخولها (أجيئك).

وقد علّلَ المُبردُ الفصل بينها وبين معمولها بالقسم لتـصرفها ومـشابهتها لـ(ظن)، ولكونها تستعمل وتلغى وتدخل للابتداء، يقول: "وإنّما جاز أن تفـصل بالقسم بين (إذن) وما عملت فيه مِن بين سائر حروف الأفعال لتصرفها، وأنّهـا تستعمل وتلغى، وتدخل للابتداء، ولذاك شُبهت بـ(ظننت) من عوامل الأسماء."[5]

ويجوز أيضاً أن تَفْصِلَ بينها وبين مدخولها بـ(لا) النافية، وأجـاز ابـنُ عصفور الفصل بالنّداء والدعاء، والكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل[6]. لكـن الأخيرةَ آراء فرديةٌ لا يمكنُ تعميمُها سوى الفصل بالقسم وبلا النافية، وقد علّـل

---

[1] ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 254/1، والأزهـري، شـرح التـصريح: 266/1، والصبان، حاشية الصبان: 386/1.

[2] ينظر: الأزهري، شرح التصريح: 266/1.

[3] ينظر: الصبان، حاشية الصبان: 386/1.

[4] ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو: 149/2.

[5] ينظر: المبرد، المقتضب: 11/2.

[6] ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 21/1-22، والأزهري، شـرح التّـصريح: 370/2.

السيوطي جواز الفصل بينها وبين معمولها بالقسم و(لا) بقوله: "ويُغْتَفَرُ الفـصلُ بالقسم وبلا النّافية خاصة؛ لأن القَسم تأكيد لربط (إذن)، و (لا) لم يعتد بها فاصلة في (أن) فكذا في (إذن)[1]، وقد أوضحنا ما يتعلقُ بالفصل بين (إذن) ومـدخولها في الحديث عن القسم كنوعٍ من الفواصل الّتي تَفْصِلُ بين المتلازمين.

الفَصلُ بين حرف العطفِ و مدخوله:

يجوزُ الفصلُ بين حرف العطف والمعطوف بالقسـم والجار والمـجرور، سواء أكان المعطوفُ اسماً نحو: (قام زيد ثم والله عمرو) و (ما ضربت زيداً لكن في الدار عمراً)، أم فعلاً نحو: (قام زيد ثُم في الـدار قعـد أو بـل والله قعـد)، باستثناء الواو والفاء[2]، إذ فُصِلَ بين حرف العطف (ثُـم) والاسـم المعطـوف (عمرو) بالقسم (والله)، وفُصِلَ بين (لكن) والاسم المعطـوف (عمـراً) بالجـار والمجرور والظرف، وفُصِلَ بين حرفي العطف (ثُم) و(بل) والفعـل المعطـوف (قعد) بالجار والمجرور والقسم.

وقد أجاز ابن مالك الفصل بين حروف العطف ومعطوفها إن لم يكن فعلا بالجار والمجرور والظرف دون استثناء لأي حرف من الحروف؛ و حجته فـي ذلك وروده في أفصح الكلام المنثور، وهو في القرآن كثير[3]، ومن ذلـك قولُـه تعالى: (**ربنَا آتِنَا في الدنْيا حسنَةً وفي الآخرةِ حـسنَةً**)[4]، وهو جـائز بالجـار والمجرور إن أُعِيد معه الجار، كما في قولنا: (مُر الآن بزيدٍ وغداً بعمـروٍ)[5]، وقد ضيق النحاة الفصل بين (الواو) و(أو) ومعطوفهما في أضيق حدوده؛ لـشدة اتّصالهما بالمعطوف.

---

[1] السيوطي، الهمع: 294/2، وينظر: سيبويه، الكتاب: 3/12-13.

[2] ينظر: السيوطي، الهمع: 195/3.

[3] ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 384/3.

[4] البقرة: 201.

[5] ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل: 384/3.

الفَصلُ بين (إن) الشرطِية ومدخولِها:

يجوزُ الفصلُ بين إن الشرطِية وفعلِها دون بقية أدوات الشرط، بـشرطِ أن لا تَجزم، فإن جزمتْ مع الفصل لم يجُز إلاّ في الشعر، ولعلّ التـسامُح مـع "إن" دون الأدوات الأخرى يعودُ إلى كونِها أصلَ أدواتِ الشرطِ، ولكونهـا لا تفـارقُ الجزاء[1].

ومِما جاز فيه الفصلُ مع عدمِ الجزمِ قولُ الشاعرِ:

عاود هـراةَ وإن معمورُها خَربا وأسعد اليوم مشغوفاً إذا طَـربا[2]

والشاهدُ فيه تقديمُ الاسم (معمورُها) على الفعـل (خربـا) بعـد إن[3]، إذِ الأصلُ: (وإن خَرب معمورها)، [4] فتقدم الاسمُ ليفصلَ بين (إن) ومدخولها، وهو مِما يجوزُ بشرط ألاّ تجزم.

ومثلُ ذلك قولُنا: (إن زيد لم يأتِني آتِهِ) فكذلك جائز؛ لأن (لم) هـي الّتـي جزمت، وليست (إن)، فإن جزمت (إن) دون ورود (لم) يُعـد الفـصلُ شـاذّاً[5] وضرورة[6]، وهو ما سنناقِشُهُ في الفصل الأخير.

الفَصلُ بين همزةِ الاستفهامِ والاسمِ المنصوبِ على الاشتغال:

الأصلُ في الاسمِ المنصـوبِ على الاشـتغال أن يبقى منصوباً ومُتصِـلاً بهمزة الاستفهام عند دخولِها عليه كما في قولنا: (أزيداً تـضربه؟)، ولا يجـوزُ الفصلُ بينهما إلاّ بالظرف مع بقاءِ الاسمِ المنصوبِ على الاشتغال منصوباً، وإذا فصل بينهما بغير الظرف يصبح الاسم مرفوعاً، يقولُ ابنُ هشام الأنصاري: "إذا

---

[1] ينظر: سيبويه، الكتاب: 3/112-113، والـسيوطي، الهمـع: 2/455، وأبـو البركـات الأنباري، الإنصاف: 2/135، والمبرد، المقتضب: 2/74.

[2] ينظر: سيبويه، الكتاب: 3/112، والمبرد، المقتضب: 2/74، وابن يعيش، شرح المفـصل: 5/121.

[3] سيبويه، الكتاب: 3/112.

[4] ينظر: المبرد، المقتضب: 2/74.

[5] ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 4/74.

[6] ينظر: سيبويه، الكتاب: 3/113.

فَصلَتِ الهمزةُ فالمختارُ الرفعُ، نحو: (أأنت زيد تضربه؟) إلاّ في نحو: (أكلّ يومٍ زيداً تضربه)؛ لأن الفصلَ بالظرف كلا فصل، وقال الطراوة: إن كان الاستفهامُ عن الاسمِ فالرفعُ، نحو: (أزيد ضربته أم عمرو)"[1].

فالأصل في عبارة: (أكلّ يومٍ زيداً تضربه) هو: (أزيداً تضربه كل يوم)، إذ تقدم الظرفُ (كلّ يوم) ليفصلَ بين همزة الاستفهام والاسم المنصوب على الاشتغال (زيداً)، وهو فصلٌ سائغٌ وجائز.

وفي رأيي أن تحديد جواز الفصل بين الأداة ومدخولها يعودُ إلى شدة اتّصال الأداةِ بمدخولها، إذ لا يُفْصلُ بينهما، وإن فُصِلَ يكن الفاصلُ مما يُتوسع فيه في الكلام؛ بمعنى أن الحديثَ عنهما يأتي في باب الفصل الممنوع والقبيح بين المتلازمين.

ثانياً: الزيادةُ:

أ- الفَصلُ بالزائِدِ بين المسندِ والمسندِ إليه وما أصلهما كذلك:

الفَصلُ بـ(كان) الزائدةِ بين الفعل والفاعل:

يجوزُ زيادةُ (كان) بشرطين: الأول: أن تكون بلفظِ الماضي، والثّاني: أن تكون بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً، وتُزادُ مجردةً لا اسم لها ولا خبراً[2]. وهي بذلك تَفْصِلُ بين الفعل والفاعل بلفظِ الماضي.

ومِن أمثلةِ ذلك قولُهم: (لم يُوجد كان مِثْلُك)، وقولهم: (ولَدت فاطمةُ بنتُ الخُرشُب الأنماريةُ الكَملَةُ مِن بني عبسٍ لم يُوجد كان أفضلُ منهم) [3].

فَفُصِلَ بين الفعل (يوجد) وفاعله (مثلُك) بكان الزائدة في المثال الأول، وفُصِلَ بين الفعل (يوجد) وفاعله (أفضلُ) بكان أيضاً في المثال الثاني، وهو فصلٌ جائز ومطّرد بين الفعل وفاعِله.

---

[1] ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 147/2.

[2] ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 230/1-231.

[3] ينظر: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، (ت538هـ) (2004م)، المفصل في علم العربية، دراسة وتحقيق: فخر صالح قدارة، ط1، دار عمار، عمان: 265-266، وينظر: شرح ابن عقيل: 288/1.

وزيادةُ "كان" يمكنُ أن يُستغنى عنها، فلا ينْقُصُ المعنى بحذفها، ولا يخفى المراد منه، وكل فائدتها أنّها تَمنَحُ المعنى الموجود قوةً وتوكيداً، فليس من شـأنها أن تُحدِثَ معنى جديداً، ولا أن تزيد في المعنى الموجود شيئاً إلاّ التقويةَ والتأكيد[1] على الرغم من أنّها قد تُزاد مجردةً عن الزمان لمحضِ التأكيد أو أنّها قد تُزادُ دالةً على الزمان الماضي فقط[2]. ولا تَقْتَصِرُ الزيادةُ على (كان) وإنّمـا يجـوزُ فـي أخواتها –مع القِلةِ- وقد يقتصرُ ذلك على الزمان[3].

وتُزادُ "كان" أيضاً بين نِعم وفاعلها، ومن ذلك قولُ الشاعر:

ولَبِستُ سِربالَ الشّـبابِ أَزُورُهـا　　　ولَنِعم كـان شَبِيبَةُ المُـحتَالِ[4]

ففصلت "كان" الزائدة بين (نِعم) وفاعلها (شبيبة) وهو فصل جائز.

الفَصلُ بالحرفِ الزائِدِ بين الفعل والفاعل:

قد تُزادُ الباءُ في الفاعل، فَتَفْصِلُ بين الفعل والفاعل كما في قولِه تعـالى: **(كَفَى بِا ـ شهيداً)** [5]، يقولُ سيبويهِ: "إنّما هي كَفَى ا ، ولكنّك لَما أدخلتَ البـاء عمِلَتْ"[6]. فأصلُ قوله تعالى: (كَفَى ا ُ شهيداً)، إذ أُدخِلَتْ الباءُ لتفصلَ بين الفعل (كفى) وفاعله لفظ الجلالة (ا)، على الرغم من جر الفاعل بحرف الجر إلاّ أنّـه يبقى مرفوعاً محلّا.

والغالبُ أن تلتصقَ الباءُ بـ(فاعل) كفى، يقولُ ابـنُ هـشام الأنـصاري: "والغالبةُ في فاعل (كَفَى)، نحو: (كَفَى بِا ـ شهيداً)، وقالَ الزجاجُ: دخَلَتْ لِتُضمن (كفى) معنى (اكتفِ)، وهو مِن الحُسن بمكانٍ"[7]. وهو فصلٌ جـائز ومطّـرد؛ إذ يجوزُ التّخلّي عن الباء ويبقى السياقُ صحيحاً.

---

(1) ينظر: حسن، النحو الوافي: 580/1.

(2) ينظر: الصبان، حاشية الصبان: 372/1.

(3) ينظر: المرجع نفسه، 374/1-375، حسن، النحو الوافي: 581/1.

(4) ينظر: الصبان، حاشية الصبان: 373/1.

(5) النساء: 79.

(6) ينظر: سيبويه، الكتاب: 92/1.

(7) ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 106/1.

وقد تكونُ الزيادةُ واجبةً بالباء، وخاصةً في صيغة التّعجب (أَفْعِل بـ)؛ إذ إن أصلَ (أحسِن بزيدٍ) هو (أحسن زيد)، فَقُبح إسنادُ لفظِ صيغةِ الأمر إلى الاسم الظاهر؛ لأن صيغةَ الأمر لا تَرفَعُ الاسم الظاهر، فَزيدتِ الباءُ في الفاعل ليصير على صورةِ المفعول به المجرور بالباء كقولنا: (امرر بزيدٍ)، لذلك أُلْزِمتْ زيادتُها صوناً للفظ عن الاستقباح، بخلاف زيادة الباء في فاعل الفعل الماضي نحو: (كفى بالله شهيداً)، إذ يجوزُ تركُ الباءِ لعدمِ الاستقباح[1].

وتُزادُ أيضاً (مِن) بين الفعل والفاعل، ومن ذلك قولُنا: (لا يقُم مِن أحدٍ)، فشروطُ زيادتِها أن يتقدم العبارةَ نفي أو نهي أو استفهام، وأن يكون مجرورُها نكرةً وكونهُ فاعلاً أو مفعولاً به أو مبتدأ[2]، وما يهمنَا هنا هو زيادتُها في الفاعل، إذْ فَصلَتْ (مِن) بين الفعل (يقُم) المسبوق بنفي وفاعِلِه النكرةِ المجرور بحرفِ الجر "مِن (أحدٍ)"، وهو فصلٌ جائز أقرهُ النّحاةُ، ومِن ذلك قولُه تعالى: (**ما جاءنا مِن بشيرٍ**)[3]؛ إذ فُصِلَ بين الفعل (جاء) وفاعله (بشيرٍ) بـ(من) الزائدة، وقد انطبقت عليها الشروطُ، وما هذهِ الأمثلة إلا للدلالةِ على جواز الفصل بين الفعل والفاعل بالزائد، على الرغم من أن الفصلَ بينهما قليلٌ؛ لأن الفاعلَ كالجزءِ من الفعل بخلاف المبتدأ والخبر وما أصله كذلك، إذ يكثرُ الفصل بينهما بالزائد.

الفَصلُ بـ(كان) الزائدة بين المبتدأ والخبر وما أصلهما كذلكَ:

تُزادُ (كان) بين المبتدأ والخبر كما في قولنا: (زيد كان قائم)[4]؛ إذ فصلتْ (كان) الزائدة بين المبتدأ (زيد) وخبره (قائم)، وهذا يجوز؛ لأنّها بلفظ الماضي، ووقعت بين متلازمين هما المبتدأ والخبر.

ومِن فصلِها بين المبتدأ والخبر الفصلُ بين ما التعجبية الّتي تُعد مبتدأ، وجملتها الفعلية الّتي تعد خبراً لها، يقولُ السيوطي: "ولا يُفْصلُ بينهما؛ أي بين (ما) و(أفعلَ) بغير كان، أما (كان) الزائدة، فيجوزُ الفصلُ نحو: (ما كان أحسن

---

[1] ينظر: الأزهري، شرح التصريح: 2/60-61.

[2] ينظر: : ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 1/323.

[3] المائدة: 19.

[4] ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 1/288.

زيداً)[1]، إذ فصلت كان بين ما التعجبية (المبتدأ) وخبرها الجملة الفعلية (أحسن زيداً)، ومنه أيضاً قول منصور النميري:

أبا خَالِدٍ ما كان أدهى مُصِيبةً أصابتْ معداً يوم أصبحتَ ثاوياً[2]

فتم الفصلُ بين ما التعجبية وفعلها (أدهى) ب (كان) الزائدة.

ومثلُه قولُ امرئ القيس:

أرى أُم عمرو دمعُها قد تحدرا بُكاء على عمرو، وما كان أصبرا[3]

يقولُ ابنُ عقيل: "وإنّما تَنْقَاسُ زيادتُها بين (ما) وفعل التعجب، نحو: (ما كان أصح عِلْم من تقدما)، ولا تُزادُ في غيره إلاّ سماعاً"[4].

ويفْصِلُ الفعلُ القلبي بين المبتدأ والخبر في حالة توسطِه بينهما، ويُعد في هذِهِ الحالةِ ملغى وزائداً كقولنا: (زيد أظن قائم)[5] و (زيد ظَنَنْتُ قائم)[6]، إذ فَصلَ الفعلُ (أظن وظَنَنْتُ) بين المبتدأ (زيد) والخبر (قائم).

ومِن ذلك قولُ الشاعر:

أبِالأراجِيز يا ابن اللّؤمِ توعِدُني وفي الأراجيز خِلتُ اللؤمُ والخَورُ[7]

---

[1] السيوطي، الهمع: 41/3، وينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 231/1، وسيبويه، الكتاب: 73/1.

[2] ينظر: أبو تمام، حبيب بن أوس الطائي (د.ت)، ديوان الحماسة، تحقيق: عبد المنعم أحمد صالح، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد-العراق: 277، وابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 231/1، وشرح ابن عقيل: 289/1.

[3] ينظر: امرؤ القيس، ابن حجر (2003م)، ديوانه، اعتنى به وشرحه: عبد الرحمن المصطاوي، ط1، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع: 97، وابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 231/1، وشرح ابن عقيل: 289/1.

[4] ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 289/1.

[5] ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 58/2.

[6] ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 46/2.

[7] ينظر: سيبويه، الكتاب: 120/1، ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 53/2، وشرح قطر الندى: 191.

وفيه فصلٌ بين المبتدأ (اللؤم) وخبره (في الأراجيز) بالفعل (خالُ)؛ لأنّـه توسط بين ما أصلهما مفعولاه، فألغيت (خال) لهذا التوسط [1]، فالأصل: (وخالُ اللؤم والخور في الأراجيز) على اعتبار أن (اللؤم) مفعـول بـه أول، والجـار والمجرور (في الأراجيز) في محل نصبٍ المفعول به الثاني[2].

ومثلُ ذلك قولُنا: (النّزاهة -رأيت- وسيلةٌ لتكريمِ صاحِبِها)، ففيـه فـصلٌ بالزائد (رأيت)؛ لأنّه لم يعملْ في الجملة مثـل الجملـةِ المعترضـةِ، والجملـةُ المعترضةُ أصلاً زائدةٌ، فبوقوعِ هذِهِ الأفعال متوسطةً لمفعوليها نكونُ قد فـصلنا بينهما بالزائد وهو (ظن وأخواتها)، وفي هذه الصورة يكون الزائدُ جملةً معترضةً لا محلَ لها من الإعرابِ[3].

ومِن زيادةِ (كان) بين اسم إن وخبرها قولنا: (إن مِن أَفْضَلِهم كان زيداً)[4]، إذ فَصلَتْ (كان) الزائدة بين اسم إن المتأخر (زيداً) وخبرها شبه الجملة المتقـدم (مِن أفضلهم).

الفَصلُ بضمير الفصل بين المبتدأ والخبر وما أصلهما كذلك:

يُعد ضميرُ الفصل عند البصريين فاصلاً زائداً يفْصِلُ بين المبتدأ والخبـر وما أصله مبتدأ وخبر، ولا يعُدهُ الكوفيون كذلك، بل هو عندهم لـه محـل مـن الإعراب، يقولُ أبو البركات الأنباري :" ذهب الكوفيون إلى أن ما يفْـصِلُ بـين النعتِ و الخبر يُسمى عِمادا، وله موضع من الإعراب ... وذهب البصريون إلى أنّه يُسمى فصلا؛ لأنّه يفصلُ بين النعت والخبر إذا كان الخبرُ مـضارعا لنعـتِ الاسمِ ليخرج مِن معنى النعتِ كقولك: (زيد هو العاقل)، ولا موضـع لـه مـن الإعراب " [5].

---

[1] ينظر: ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى: 191.

[2] ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 54/2.

[3] ينظر: حسن، النحو الوافي: 38/2-39.

[4] ينظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية: 265.

[5] أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 213/2.

فضميرُ الفصل عند الكوفيين فاصلٌ ليس زائداً، يفْصِلُ بين المبتدأ و الخبر لئلّا يلتبس الخبرُ بالنعتِ، وهو عند البصريين فاصلٌ زائد يفْصِلُ بـين المبتـدأ و الخبر.

وعلى كُل، فهو فاصلٌ يفْصِلُ بين المبتدأ و الخبر وما أصله مبتدأ و خبر، وهو زائد على ما سنتعامل به -حسب البصريين -.

فضميرُ الفصل" سُمي فصلاً؛ لأنّه يفصل بين شيئين لا يستَغْنِي أحدُهُما عن الآخر، ولانفصال السامع عن توهمِ الخبر تابعاً، و سُمي عِماداً؛ لأنّه مُعتَمد عليه في تقرير المُرادِ ومزيدِ البيان" [1] "وفائدته: الإعلامُ بأن تالِيـهُ خبـر لا تـابع، والتأكيد، قال البيانيون: والاختصاص"[2].

ويُزاد ضميرُ الفصل بين المبتدأ و الخبر وما أصلهما مبتدأ و خبر تحقيقـاً لقيمتين: الأولى تركيبية، وتتمثلُ في أن الفصلَ بين المتلازمين يفيدُ الإعلام مِـن أول الأمرِ أن ما بعد الضمير خبر لا تابع، فعندما نقولُ: (زيد النشيط) قد يُفْهَمُ أن (النشيط) نعتٌ لزيد، وأن الخبر لم يأتِ بعدهُ، ولكنّك حينما تفصِلُ بـين المبتـدأ والخبر بقولك: (زيد هو النشيط) تكونُ قد أظهرتَ أن (النشيط) خبـر لا نعـت، والثانية: دلالية، ففي قولك: (زيد هو النشيط) توكيد لنسبةِ النّشاطِ إلـى (زيـد)، وإشارةٌ إلى أنّه ينفردُ بالنّشاط من بين سائرِ أقرانِه. [3]

وضميرُ الفصل يفْصِلُ بين المبتدأ والخبر واسم كان وخبرهـا واسـم إن وخبرها والمفعول به الأول والثّاني، يقولُ سيبويهِ في باب (ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلاً): "واعلم أن ما كان فصلاً لا يُغَيرُ ما بعده عن حالـه الّتي كان عليها قبلَ أن يُذْكَر، وذلك قولك: (حسِبتُ زيـداً هو خيراً منك)، و(كان

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل: 167/1.

(2) ينظر: السيوطي، الهمع: 227/1.

(3) ينظر: علي، بحث: "الفصل النحوي": 11.

عبدُ ا ِ هو الظريفَ)، وقال ا -عز وجل-: **(ويرى الذين أوتوا العلـم الّـذي أُنزلَ إليك من ربك هُو الحق)** [1]"[2]

فَفَصلَ ضميرُ الفصل (هو) بين المفعول به الأول (زيداً) والمفعول به الثاني (خيراً)، وفَصلَ بين اسم كان (عبد ا) وخبرها (الظريف)، وهو فصلٌ بين مـا أصله مبتدأ و خبر.

أما بخصوص قوله تعالى، فإن ضمير الفصل (هو) قد فَصلَ بين المفعول به الأول (الّذي) والمفعول به الثاني (الحق)، يقولُ أبو جعفر النّحاس: "(الّذي) فـي موضع نصبٍ على أنّه مفعولٌ أولُ ليرى، و(الحق) مفعولٌ ثانٍ، (وهو) فاصـلة، والكوفيون يقولون: عماد، ويجوزُ الرفعُ على أن يكون (هو) مبتدأ و(الحق) خبره، والنصبُ أكثرُ فيما كانت فيه الألفُ واللامُ عند جميع النحويين"[3].

ومن الفصل بين المبتدأ و الخبر قولُهُ تعالى: **(وا ُ هُو الغني الحميدُ)** [4]، فقد فَصلَ ضميرُ الفصل (هو) بين المبتدأ لفظ الجلالـة (ا) وخبـره (الغنـي)، ويكون (هو) زائداً لا موضع له من الإعراب حسب البصريين. [5]

ومثلُهُ قولُهُ تعالى: **(فأولئك هُمُ الكافِرُون)** [6] و**(أولئك هُمُ المُفْلِحُـون)**[7]؛ إذ فَصلَ ضميرُ الفصل (هم) بين المبتدأ (أولئك) وخبره (الكافرون) و(المفلحون).

ومن الفصل بين اسم كان و خبرها قوله تعالى: **(وإذْ قالُوا اللهُم إن كـان هذا هو الحق من عِنْدِك)** [8]، ففصلَ ضميرُ الفصل بين اسم كان (هذا)، وخبرهـا

---

(1) سبأ: 6.

(2) سيبويه، الكتاب: 390/2.

(3) أبو جعفر النّحاس، إعراب القرآن: 228/3، وينظر: العكبري، إملاء ما من به الـرحمن: 195/2.

(4) فاطر: 15.

(5) ينظر: أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن: 249/3.

(6) المائدة: 44.

(7) الأعراف: 157.

(8) الأنفال: 32.

(الحق)، يقول أبو جعفر النّحاس: "وهو عند الخليل وسيبويهِ فاصلةٌ ....؛ لأنهُ إنّما جيء بها ليعلم أن الخبر معرفةٌ أو ما قارب المعرفةَ، وأن (الحق) ليس بنعت، وأن (كان) ليست بمعنى (وقع)، وقالَ الأخفشُ: (هو) صلةٌ زائدةٌ كزيادةِ (ما)، وقالَ الكوفيون: (هو) عماد، قال الأخفشُ: وبنو تميم يرفعُون فيقولون: (إن كان هذا هُو الحق مِن عندك)، قال أبو جعفر: يكونُ (هو) ابتداء، (والحق) خبره، والجملَةُ خبرُ كان"[1]

ومن الفصل بين اسم إن وخبرها بضمير الفصل قولُهُ تعالى: **(إن شانِئَكَ هو الأبترُ)**[2]، فقد فصل ضمير الفصل (هو) بين اسم إن (شانئك) وخبرها (الأبتر)، يقولُ العكبري: "و(هو) مبتدأ أو توكيد أو فصل"[3].

الفَصلُ بالحرفِ الزائِدِ بين المبتدأ والخبر وما أصلهما كذلك

قد تَفْصِلُ الباءُ الجارةُ الزائدةُ بين المبتدأ والخبر، ومن ذلك قولُهُ تعالى: **(والَّذِين كَسَبُوا السيئَاتِ جزاءُ سيئَةٍ بِمِثْلِها)**[4]، فَفَصلَتْ الباءُ بين المبتدأ (جزاء سيئةٍ) وخبرها (مثلها)، وتكون جملة (جزاء سيئةٍ بمثلها) خبراً لـ(الّذين)، و(جزاء) مبتدأ ثانٍ، وخبره (بمثلها)، والباء زائدة،[5] ومثلُ ذلك مُتَوقفٌ على السماع، وهو قولُ الأخفشِ، ومن تَابعهُ، وهو من الموجبِ الّذي لا ينْقَاسُ عليه[6]، وعد الرضي ذلك شاذّاً، يقول: "وتُزادُ شاذّاً في خبر المبتدأ الموجب –أي غير المنفي- نحو: جزاء سيئةٍ بمثلها"[7].

ومن زيادةِ الباءِ بين اسم ليس وخبرها، واسم ما العاملة عمل ليس وخبرها، واسم لا النّافيةِ للجنس وخبرها قولنا: (ليس زيد بقائمٍ) و **(وما ا ُ**

---

[1] أبو جعفر النّحاس، إعراب القرآن: 96/2.

[2] الكوثر: 3.

[3] العكبري، إملاء ما من به الرحمن: 295/2.

[4] يونس: 27.

[5] ينظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن: 27/2.

[6] ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 110/1، والرضي، شرح الرضي: 282/4.

[7] الرضي، شرح الرضي: 282/4.

بغافلٍ)[1] و (لا خير بخيرٍ بعدهُ النارُ) ، وهو مما ينقاس عليه؛ لأنّه غير موجب[2]، بعكس قولِهِ تعالى: (جزاءُ سيئَةٍ بمثلها). فتم الفصلُ بين اسم ليس (زيد) وخبره (قائم) بالباء، وكذلك بين اسم ما العاملة عمل ليس وخبرها، واسم لا النافية للجنس وخبرها، وهو من باب الفصل الجائز؛ لأنّه ينْقَاسُ عليه، والأكثرُ أن تُزاد الباءُ في خبر ليس، ومنه قولُهُ تعالى: **(أليس ا ُ بِكافٍ عبدهُ)** [3] وقوله تعالى: **(ألستُ بربكم)** [4] وقوله: **(ليسُوا بها بِكافِرين)** [5]، ومِن ذلك أيضاً قولُ حُميد بن ثور:

فَدنِي مِن نَصرِ الخُبيبين قَدِي ليس الإمامُ بالشّحيح المُلْحِدِ[6]

ففصلت الباء الزائدة بين اسم ليس (الإمام) وخبرها (الشحيح)، إذِ التقديرُ: (ليس الإمامُ الشحيح الملحد)، ولعل ذلك يرتبطُ بضرورة الوزن والروي، لكنه فصلٌ جائز بالباء بين اسم ليس وخبرها.

ب- الفَصلُ بالزائِدِ بين الأزواجِ النحويةِ الأخرى غير المسند والمسند إليه:

الفَصلُ بـ(كان) الزائدة بين الصلةِ والموصول:

ومِن ذلك قولُنَا: (جاء الّذي كان أكرمتُهُ)[7]، ففصلت (كان) الزائدة بين الاسم الموصول (الّذي) وصلته (أكرمته)؛ لدلالة (كان) على الزمن الماضي فقط، ومثلُ ذلك قولُنَا: (كرمت الّذي كان شاركته في السباق) [8] بالفصل بين الّذي وصلته (شاركته).

---

[1] البقرة: 74.

[2] ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 110/1، وينظر: الرضي، شرح الرضي: 282/4.

[3] الزمر: 36.

[4] الأعراف: 172.

[5] الأنعام: 89.

[6] ينظر: سيبويه، الكتاب: 371/2، وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 170/1، والبغدادي، خزانة الأدب: 371/5.

[7] ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 288/1.

[8] ينظر: حسن، النحو الوافي: 378/1.

الفَصلُ بـ(كان) بين الصفَةِ والموصوفِ:

ومنه قولُ العربِ: "مررت برجـلٍ كان قائمٍ"[1]، وفيه فصل بكان الزائـدة بيـن الصفة (قائم) وموصوفها (رجلٍ)، ومن ذلك أيضاً قولُ الشاعر:

فِي غُرفِ الجنةِ العُلْيا الّتِـي وجبتْ   لَهُم هُنَاكَ بِسـعيٍ كان مشْـكُورِ[2]

ففصلت كان بين الصفة (مشكور) والموصوف (سعي).

ومنه قولُ الفرزدق:

فَكَيفَ إِذَا مـررتُ بدار قـومٍ   وجِيـرانٍ كَانُـوا لَنَـا كِرامِ[3]

إِذْ زيدتْ (كانوا) بين الموصوف (جيرانٍ) والصفة (كـرام)، إِذِ التّقـديرُ: (وجيرانٍ كرامٍ)، قال الشنتمري: "الشاهدُ فيه إلغاءُ (كان) وزيادتها توكيداً وتبيينـاً لمعنى المضي"[4]، وهذا مذهبُ سيبويهِ[5]، وقد عدها ابـنُ هـشامٍ غيـر زائـدةٍ لاتّصالها باسمها؛ لأن (كان) لا تُزادُ مع اسمها[6]. وعدها المبرد غير زائدة على تقدير: (وجيرانٍ كرامٍ كانوا لنا)، فخبر كان هو (لنا). [7]

ومِثْلُ ذلك قولُ جابر الكُلابي:

---

(1) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 288/1.

(2) ينظر: ابن عصفور (1980م)، ضرائر الشعر، تحقيق: إبـراهيم محمـد، دار الأنـدلس بيروت-لبنان: 77، والبغدادي، خزانة الأدب: 213/9.

(3) ينظر: الفرزدق، ديوانه: 290/2 وفي الديوان: (فكيف إذا رأيت ديار قومي)، وسـيبويه، الكتاب: 135/2، وابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 232/1، وابن مالـك، شـرح التسهيل: 361/1، وشرح ابن عقيل: 289/1، والفرخان، المستوفى في النحـو: 228/1، والمبرد، المقتضب: 116/4، والبغدادي، خزانة الأدب: 219/9.

(4) الأعلم الشنتمري، يوسف بن سليمان بن عيسى، (ت476هـ)، تحـصيل عـين الـذهب، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت: 290.

(5) سيبويه، الكتاب: 153/2.

(6) ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 232/1.

(7) ينظر: المبرد، المقتضب: 117/4.

وماؤكُما العذْبُ الّذي لو شَرِبتُهُ شِفاءٌ لِنَفْسٍ كان طالَ اعتِلالُها[1]

ففصلت كان الزائدة بين الموصوف (نفس) وصفته جملة (طال اعتلالها).

ج- الفَصلُ بالزائدِ بين الأداةِ ومدخولِها:

زيادةُ (ما) بين الحرفِ النّاسِخِ واسمِهِ:

تَفْصِلُ (ما) الزائدة بين إن واسمها، يقولُ ابنُ السراج: "وتدخل (ما) الزائدة على (إن) على ضربين: فمرة تكونُ ملغاةً، دخولُها كخروجِها، لا تُغَيرُ إعرابًا، تقولُ: (إنّما زيداً منطلقٌ)، وتدخل على (إن) كافّةً للعمل، فَتُبنَى معها بناء، فَيبطُلُ شَبهُها بالفعل، فتقول: (إنّما زيد منطلقٌ)، فإنّما ههنا بمنزلةِ فعل مُلْغَى"[2]. ففي الحالةِ الأولى –وهو ما يخُصنَا- تكونُ (ما) زائدةً، وتَفْصِلُ بين إن واسمها (زيداً)، على الرغم من أن الوجه الثّانِي هو الأقوى.

ومثلُ ذلك قولُ النّابغة الذبياني:

قالتْ ألا ليتَما هذا الحمام لنا إلى حمامتنَا ونصفُهُ فقَدِ[3]

وقد رُوِي الشّاهدُ بالرفع (الحمامُ) على اعتبار أن ما كافّة، و(الحمامُ) بدل من (هذا)، ويُروى بالفتح على اعتبار أن (ما) زائدة، وهي في (ليت) أحسن، وفي (أن) إذا وصلت بها قبيح[4]، فَمن رفَع (الحمام) جعلَ (ليت) و (ما) بمنزلة (كأنّما)، فتكون ما كافّة، ومن نصب جعل (ما) زائدة، فكأنّه قال: (ألا ليت الحمام

---

(1) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 219/1.

(2) ابن السراج، الأصول: 232/1.

(3) النابغة الذبياني، ديوانه: تحقيق: علي الهروط: 9، وفي الديوان: (هذا الحمامُ) و (حمامتِنَا)، وابن السراج، الأصول: 233/1، و أبو جعفر النحاس، شرح أبيات سيبويه: 124، وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 63/1، وشرح شذور الذهب: 365، وشرح قطر الندى: 165.

(4) ينظر: ابن السراج، الأصول: 233/1، وابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب: 366.

لنا)[1]، ففصلت (ما) بين (ليت) واسمها اسم الإشـارة (هـذا) علـى اعتبـار أن (الحمام) بدلٌ منه.

زِيادةُ (إن) بين ما الموصولة وصِلَتِها:

ومنه قولُ الشّاعر:

يُرجى المرءُ ما إن لا يـراهُ وتَعرِضُ دُون أبعدِهِ الخُطـوبُ[2]

وفيه فصلٌ بين (ما الموصولة) وصلتها (لا يراهُ) ب(إن) الزائدة. [3]

زيادةُ (إن) بين ما المصدرية وفعلها:

وِمِن ذلك قولُ الشاعِر:

ورج الفَتَى للخيـرِ ما إن رأيتَهُ على السـن خيراً لا يزالُ يزيدُ[4]

فقد فصلت (إن) بين ما المصدرية وفعلها (رأيتـهُ)، يقـول الـشنقيطي: "واستشهد به على زيادة (إن) بعد ما المصدرية الظرفية؛ أي مدة دوامه يزيد على السن"[5].

زيادةُ (أن) بين الجار والمجرور:

ومنه قولُ الشاعر:

ويوماً تُوافِينَـا بِوجهٍ مُقَسمٍ كأن ظَبيةٍ تَعطُو إلى وارِقِ السلم[6]

---

[1] ينظر: أبو جعفر النحاس، شرح أبيات سيبويه: 125.

[2] ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيـب: 25/1، والمـرادي، الجنـى الـداني: 211، والشنقيطي، الدرر اللوامع: 246/1.

[3] ينظر: الشنقيطي، الدرر اللوامع: 247/1.

[4] ينظر: سيبويه، الكتاب: 222/4، والمرادي، الجنى الداني: 211، وابن هشام الأنـصاري، مغني اللبيب: 25/1، والزجاجي، كتاب حروف المعاني: 81، والسخاوي، المفضل فـي شرح المفصل: 276.

[5] ينظر: الشنقيطي، الدرر اللوامع: 247/1.

[6] ينظر: سيبويه، الكتاب: 134/2، وابن هشام الأنصاري، مغنـي اللبيـب: 33/1، وشـرح شذور الذهب: 371، وشرح قطر الندى: 171، والزجـاجي، حـروف المعـاني: 29، والكنغراوي الإستانبولي، الموفي في النحو الكوفي: 151 والمرادي، الجنى الداني: 222.

وفيه زيدت (أن) بعد كاف الجر[1]، ففصلت بين حـرف الجـر (الكـاف) والاسم المجرور (ظبيةٍ) على رواية الجر[2].

زيادة (أن) بين لما وفعلها وبين القسم ولو:

وتطّرد زيادة (أن) بعد لما؛ أي تَفْصِلُ بين لما وفعلها، كما في قوله تعالى: **(فلما أن جاء البشيرُ)،** [3] وبين القسم ولو[4] كما في قول الشاعِر:

أَما واـ أن لـو كنـتَ حـراً وما بالحُـر أنت، ولا العتيـق[5]

ففصلت أن بين (لما) و(جاء) وبين القسم و(لو)، وهو فصل جائز.

زيادةُ (ما) بين الجار والمجرور:

ومنه قوله تعالى: **(فِبما رحمةٍ مِن ربك ِلنْتَ لهُم)** [6]وقوله تعالى: **(فِبما نَقْضِهم مِيثَاقهُم)** [7] وقوله تعالى: **(عما قليلٍ)،** [8] ففصلت (ما) الزائدة بين البـاء الجارة والاسم المجرور (رحمةٍ) و(نقضهم)، وبين (عن) الجارة والاسم المجرور (قليلٍ) وهو فَصلٌ جائز وسائغ، يقولُ سيبويهِ: "فإنّما جاء؛ لأَنَّهُ ليس لـ(ما) معنى سوى ما كان قبلَ أن تجيء إلاّ التوكيد، فَمِن ثَم جاز ذلك"[9].

زِيادةُ (لا) النافية بين الجار والمجرور:

---

(1) ينظر: السيوطي، الهمع: 326/2.

(2) ينظر: المرادي، الجنى الداني: 223، وابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب: 372.

(3) يوسف: 96.

(4) ينظر: المرادي، الجنى الداني: 221.

(5) ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 33/1، والسيوطي، الهمع: 398/2، والمرادي، الجنى الداني: 222.

(6) آل عمران: 159.

(7) النساء: 155.

(8) المؤمنون: 40.

(9) سيبويه، الكتاب: 180/1-181، وينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 64/5.

تُزادُ (لا) النافية بين الجار والمجرور، ويبقَى تأثيرُ ما قبلَها فيمـا بعـدها كقولنا: (جئتُ بلا زادٍ) و (غضبتُ من لا شيءٍ) [1]، إذ فـصلت لا النافيـة بـين حرف الجر(الباء) والاسم المجرور (زادٍ)، وكذلك بين (مِن) و(شيءٍ)، وقد جيء بها لمجرد النفي مع بقاء العمل، وهو فصل جائز، إلاّ أن الكوفيين عدوا (لا) اسما بمعنى (غير) في قولنا: (جئتُ بلا زادٍ)؛ أي بغير زاد[2].

يقولُ ابنُ هشام الأنصاري: "مِن أقسام (لا) النافية المعترضة بين الخافض والمخفوض، نحو: (جئت بلا زادٍ) و(غضبت مِن لا شيء)، وعن الكوفيين أنهـا اسم، وأن الجار والمجرور دخل عليها نفسها، وأن ما بعدها خفـض بالإضـافة، وغيرهم يراها حرفاً، ويسميها زائداً، كما يُسمون (كان) في نحـو: (زيـد كـان فاضلٌ) زائدة" [3]

ومِن زيادتِها قولُ زهير:

حتّـى تآوى إلى لا فَاحِشٍ برمٍ ولا شَحِيحٍ إذَا أَصحـابُهُ عدِمُوا[4]

وفيه فصل بين (إلى) ومدخولها (فاحش) بـ(لا) النافية الزائدة.

وعلى الجملة، فالفصل بـ(الزائد) جائز بين الجار والمجرور بـ ـ(مـا) و(لا) وكان الزائدة والجملة المعترضة -فيما سنرى- على الـرغم مـن شـذوذ الفصل بينهما بها، "والذي دفعهم إلى قبول الفصل بين الجار والمجرور بالزائـد هو نظرتهم إليه على أنّه زائد على الهيئة التركيبية، فإذا فصلت بين المتلازمـين بالزائد، فكأنّك لم تفصل"[5].

زيادةُ (لا) النّافية بين (أن) الناصبة ومدخولها:

---

[1] ينظر: المرادي، الجنى الداني: 300.

[2] ينظر: المرجع نفسه: 301.

[3] ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 245/2.

[4] ابن أبي سلمى، زهير (1960م)، ديوانه، تحقيق: أكرم البستاني، ط1، دار صادر، بيروت: 94، والمالقي، أحمد بن عبد النور (702هـ) (2002م)، رصف المبـاني فـي شـرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ط3، دار القلم، دمشق: 342.

[5] علي، بحث "الفصل النحوي": 13.

ومن ذلك قوله تعالى: **(ما منعك ألاّ تسجُد)** [1]، إذ فصلت لا النافية بين (أن) الناصبة والفعل المضارع المنصوب (يسجُد)، وقد جيء بها لمحض النفي فقط.

ومن ذلك قولُ الأحوصِ الأنصاري:

ويلْحينَني في اللّهو ألاّ أُحِبهُ   ولِلّهو داعٍ دائب غيرُ غافل [2]

وفيه فصلت (لا) النافية المدغمة بأن بين (أن) الناصبة وفعلها المضارع المنصوب (أحبهُ)، والتقدير: (في اللهو أن لا أحبه)، فجيء بـ(لا) لتفصل بينهما مع بقاء معنى النفي فقط دون عمل آخر.

زيادة لا النافية بين حرف العطف والمعطوف

ويُفْصلُ بين الواو ومعطوفها بـ (لا) النافية الزائدة، و من ذلك قولُنا: (رأيتُ زيداً ولا عمراً) [3]، ففي العبارةِ فَصلٌ بين واو العطف ومعطوفها (عمراً)بـ (لا) النافية، ومن ذلك قولُه تعالى: **(أنْعمتَ عليهم غير المغضوبِ عليهم ولا الضالّين)** [4][5]، فـ(لا) زائدة عند البصريين، وبمعنى غير عند الكوفيين، وقد فصلت بين واو العطف والمعطوف (الضالّين)؛ لأن (الضالّين) عطفٌ على المغضوب عليهم. [6]

زيادة (لا) النافية و(ما) بين كي والفعل :

---

(1) الأعراف: 12.

(2) ينظر: الأحوص الأنصاري (2001م)، ديوانه، جمع وشرح وتحقيق: محمد نبيل الطريفي، ط1، عالم الكتب: 240، وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 248/1، والمرادي،الجنى الداني: 302، وأبو حيان الأندلسي، تذكرة النحاة: 570.

(3) ينظر: المالقي، رصف المباني: 342.

(4) الفاتحة: 8.

(5) ينظر: المالقي، رصف المباني: 342.

(6) ينظر: أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن: 22/1 .

يجوز بالإجماع الفصل بين كي ومدخولها بـ(لا) النافية وبـ(ما) الزائدة[1]، ومن زيادة (لا) النافية قوله تعالى: **(كَي لا يكـون دُولـة)** [2]، وقولـه تعالى: **(لِكَي لا تأسوا على ما فَاتَكُم)** [3] بالفصل بين كي ومعمولها بـ(لا) النافية الزائدة، ومما ورد فيه زيادة ما قول أبي ذؤيب الهذلي:

تُرِيدِين كَيما تَجمعِيني وخَالِداً وهَلْ يُجمعُ السيفَان ويحكِ في غِمدِ[4]

وفيه فصل بين (كي) ومعمولها (تجمعيني) بما الزائدة.

ومما ورد فيه الزيادة بالاثنتين (ما و لا) قول الشاعر:

أردتُ لكيما لا ترى لِي عِثْرةً ومن ذا الذي يعطي الكمالَ فيَكمُلُ[5]

وفيه فصل بين (كي) ومدخولها ترى بما الزائدة وبـ(لا) النافيـة وهـو فصل جائز.

ونخلص إلى القول إن الفصل بالزائد المفرد (كلمة أو حرفاً أو ضـميراً) يخرق قرينة التلازم بين الأزواج النحوية: المسند والمسند إليه وما أصلهما كذلك، وبين الأزواج النحوية الأخرى كالصفة والموصوف... وبـين الأداة ومـدخولها باعتبارهما أزواجاً متلازمة، وهو خرق جائز في مثل الحالات التي أوردتها، أما الزائد بالجملة، فقد أفردت له جزئية مستقلة تحت باب الاعتراض؛ لما لهـا مـن استقلالية خاصة عند جميع النحاة.

ثالثا: الاعتراض

---

[1] ينظر: السيوطي، الهمع: 292/2.

[2] الحشر: 7.

[3] الحديد: 23.

[4] ينظر: الهذلي، أبو ذؤيب (1998م)، ديوانه، شرح: سوهام المـصري، مراجعـة: ياسـين الأيوبي، ط1، المكتب الإسلامي، بيروت-دمـشق: 95، والـسيوطي، الهمـع: 292/2، والشنقيطي، الدرر: 10/2.

[5] ينظر: السيوطي، الهمع: 292/2، والشنقيطي، الدرر: 10/2.

إن الجملةَ المعترضةَ هي الجملة التي تُفيد تأكيدا وتـسديدا للكـلام الّـذي اعتَرضتْ أجزائه، وشرطُها أن تكون مُنَاسِبةً للجملة المقـصودة بحيـثُ تكـون كالتأكيد أو التّنبيه على حال من أحوالها، و ألاّ تكون معمولةً لشيء مـن أجـزاء الجملة المقصودة، وألاّ يكون الفصلُ بها إلاّ بين الأجزاء المنفصلة بذاتها بخلاف المضاف والمضاف إليه؛ لأن الثاني (المضاف إليه) كالتنوين منـه (المـضاف)، على أنه قد سُمِع قطع بينهما، نحو: لا أخا - فاعلم- لزيدٍ. [1]

فلتميز الجملة المعترضة بحرية شبه مطلقة سُمِع الفصل بها بين المضاف والمضاف إليه على الرغم من أنّهما كالشيء الواحد، (كالاسم وتنوينه). وقد كثُر ورودُها في السياقاتِ المختلفة، وعُد استخدامُها من باب الفصاحة وقـوة اللفـظ، يقول ابنُ جنّي: "والاعتراض في شعر العرب ومنثورها كثير وحسن، ودال على فصاحة المتكلّم، وقوة نَفْسِه، وامتداد نَفَسِه" [2].

أ-الفَصلُ بالجملةِ المعترضةِ بين المسند والمسند إليه وما أصلهما كذلك:

الفَصلُ بين الفعل والفاعل:

ومن ذلك قولُ الدارمي:

وقد أدركتني –والحوادثُ جمةٌ-   أسنةُ قومٍ لا ضعـافٍ ولا عُزل[3]

ففصلت الجملة المعترضة الاسمية (والحوادثُ جمةٌ) بين الفعل (أدركتني) وفاعله (أسنّة)، وهو فصل جائز ومطّرد بين الفعل والفاعل.

ومثلُهُ قولُ الشاعِر:

---

[1] ينظر: السيوطي، الهمع: 254/2.

[2] ابن جنّي، الخصائص: 341/1.

[3] ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 387/2، وابـن جنّـي، الخـصائص: 331/1، والسمين الحلبي، أحمد بن يوسف (1994م)، الدر المصون في علوم الكتـاب المكنـون، تحقيق: علي محمد معوض وآخـرون، ط1، دار الكتـب العلميـة، بيـروت: 381/1، والسيوطي، الهمع: 255/2، وابن مالك، شرح التسهيل: 376/2، وابن منظـور، لـسان العرب (هيم): 183/15، والبيت ليس في ديوانه: ديوان شعر مسكين الدارمي(89هـ ـ) (د.ت)، تحقيق: كارين صادر، دار صادر، بيروت..

شجاك -أظن- ربعُ الظاعنينـا ولم تعبـأ بعـذل العاذليـنا[1]

إذ فصلت الجملة المعترضة (أظن) بين الفعل (شجاك) والفاعل (ربعُ).

وأيضاً قولُ الشاعر:

ألم يأتيـك -والأنباءُ تَنْمِي- بمـا لاقَتْ لَبُونُ بني زيـادِ[2]

ففصلت جملة (والأنباء تنمي) بين الفعل (يأتيك) وفاعله (ما)، على الوجه الذي يعُد الباء زائدة و(ما) هي الفاعل[3]. ولعل فائدة هذه الجمل تنـدرج تحـت التأكيد والتنبيه.

الفَصلُ بين المبتدأ والخبر وما أصلُهما كذلك:

ومِن ذلك قولُ معن بن أوس:

وفيهن –والأيامُ يعثُرن بالفتى- نَـوادِبُ لا يملَلْنَهُ ونَوائِـحُ[4]

وفيه فصلٌ بالجملة المعترضة (والأيام يعثرن بالفتى) بين المبتدأ المتـأخر (نوادب) وخبره المتقدم (فيهن).

ومنه قولُ رسول الله (ص): (نَحنُ –معاشر الأنبياءِ- لا نُورثُ)[1]،إذ فَصلَ بين المبتدأ (نحن) وخبره (لا نورث) بالجملة الاعتراضية الاختصاصية (معاشـر الأنبياء)[2]، ومثله قول هند بنت عتبة:

---

(1) ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 387/2، وأبو المكارم، التفكير النحوي: 342.

(2) ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 387/2، وشرح جمل الزجاجي: 443، و(يأتيك) جزم بلم بإسكان الياء في محل جزم، وهي لغة، وابن جنّي، الخصائص: 336/1.

(3) ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف: 36/1، والزجاجي، أبو القاسم (337) (1982م)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، ط4، دار النفائس، بيروت: 104.

(4) ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 387/2، وابـن جنّـي، الخـصائص: 339/1، والسيوطي، الهمع: 254/2، والشنقيطي، الدرر: 519/1.

نَحنُ –بنَاتِ طارقْ- نَمشِي على النمارِقْ[3].

ففصلت الجملة الاعتراضية الاختصاصية (بناتِ طارق) بين المبتدأ وخبره (نمشي على النمارق).

ومِن الفصل بين اسم إن وخبرها بالجملة المعترضة قولُ محمد بن بشير:

لَعلك –والموعود حق لقاؤه- بدا لك في تِلْك القَلوص بداءُ [4]

إذ "استشهد به على الاعتراض بين ما أصله المبتدأ والخبر، فالكاف الواقع اسماً للعلّ مبتدأ في الأصل، و(بدا لك) في محل خبره، وجملة (والموعود حـقٌ) اعتراضية"[5].

ومثلُ ذلك قولُ ابن هرمة:

إن سُلَيمـى –وا ُ يكْلَؤُها- ضنـتْ بِشَيءٍ ما كان يرزؤُها[6]

ففصلت الجملة المعترضة (وا يكلؤها) بين اسم إن (سُـليمى) وخبرهـا (ضنّت) وقد جاءت جملة ابتدائية بمعنى الدعاء[1].

---

[1] ينظر: ابن كثير، أبو الفداء الحافظ الدمشقي(774هـ) (2006م)، تفسير القـرآن العظـيم، بإشراف: محمد بنيس، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيـروت: 1372/3، وابـن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 387/2، والأزهري، شرح التصريح: 269/2.

[2] ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 387/2.

[3] ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 387/2، وابن قتيبة الدينَوري، أبو محمد عبد ا بن مسلم (2008م)، أدب الكاتب، تحقيق: علي محمـد زينـو، ط1، مؤسـسة الرسـالة ناشرون، دمشق- سوريا: 120.

[4] ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب:388/2، وشرح شذور الذهب: 224، السيوطي، الهمع: 254/2، والشنقيطي، الدرر: 520/1، والأزهـري، شـرح التـصريح: 393/1، والبغدادي، خزانة الأدب: 363/8.

[5] ينظر: الشنقيطي، الدرر: 520/1.

[6] ينظر: ابن هرمة (176هـ) (د.ت)، شعر إبراهيم بن هرمة القرشي، تحقيق: محمد نفّـاع، وحسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق: 55، وابن هـشام الأنـصاري، مغني اللبيب: 388/2، وابن مالك، شرح التسهيل: 378/2.

ومنه أيضاً قَولُ رؤبة:

إنّي وأَسطَارٍ سُطِـرن سطْراً   لقَائِلٌ يا نَصرُ نَصـر نَصراً[2]

وفيه الاعتراضُ بجملة القسم (وأسطارٍ سُطِرن سطراً) بين معمولي إن[3]؛ إذ إن (الياء) اسم إن و(لقائلٌ) خبرها.

ومن الفصل بين المفعول الأول والثاني قولُ أبي النجم العجلي:

وبُدلتْ –والدهـرُ ذُو تَبـدلِ-   هيفاً دبُـوراً بالصبـا والشمألِ[4]

"فقوله: (والدهر ذو تبدل) اعتراض بين المفعـول الأول والثـاني"[5]؛ إذ فصلت الجملة المعترضة بين المفعول الأول وهو نائب الفاعـل والثـاني وهـو (هيفاً)، وهو فصل بين ما أصله مبتدأ وخبر، وخاصة أن (بـدل) يتعـدى إلـى مفعولين، وتَعديه للثاني بالباء.[6]

ب- الفَصلُ بين الأزواج النحوية الأخرى غير المسند والمسند إليه:

الفَصلُ بين الصلةِ والموصول:

ومِن ذلك قولُ الشاعر:

---

(1) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 378/2.

(2) ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 388/2، وابـن جنّـي، الخـصائص: 340/1، والسيوطي، الهمع: 254/2، والشنقيطي، الدرر: 520/1، والمبرد: المقتـضب: 209/4، والبغدادي، خزانة الأدب: 193/2.

(3) ينظر: الشنقيطي، الدرر: 521/1.

(4) ينظر: العجلي، أبو النجم (1981م)، ديوانه، صنعه وشرحه: علاء الدين أغا، مكتبة الملـك فهد الوطنية، النادي الأدبي، الرياض: 180، وابن هـشام الأنـصاري، مغنـي اللبيـب: 386/2، والسيوطي، الهمع: 255/2، والشنقيطي، الدرر: 523/1، والعكبري، إملاء مـا من به الرحمن: 38/1.

(5) ينظر: ابن جنّي، الخصائص: 336/1.

(6) ينظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن: 38/1.

ماذَا –ولا عتْب في المقْدُور- رُمت أما يكفيك بالنجـح أم خُسر وتَضلِيلُ[1]

ففيه فصلٌ بالجملة المعترضة (ولا عتب في المقـدور) بـين (ذا) الاسـم الموصول وصلته (رمت)، وهو من باب التّوكيد والتّـشديد لمـضمون الجملـةِ الموصول بها، على الوجه الّذي تُعد فيه (ذا) اسماً موصولاً، يقول الشنقيطي: "ولا يتعينُ في (ماذا) أن تكون (ذا) موصـولة، إذ يُحتَمـلُ أن تكـون (مـاذا) كلهـا استفهامية"[2].

ومن الفصل بين أجزاء الصلة قوله تعالى: **(والذِين كَسبُوا السيئاتِ جزاءُ سيئةٍ بمثلها وترهقهم ذلّة ما لهم من ا من عاصم)** [3]، فـ(الذين) مبتدأ وخبره (ما لهم من ا من عاصم)، وجملة (جزاء سيئة بمثلها) اعتراض بـين المبتـدأ والخبر على وجه من الوجوه[4]، و (ترهقهم) عطف على (كـسبوا) فهـي مـن الصلة[5]. فتم الفصل بين جُزأَي الصلة وهي الصلة والجملـة المعطوفـة عليهـا بالجملة المعترضة (جزاء سيئةٍ بمثلها).

الفَصلُ بين الصفَةِ والموصوفِ:

ومنه قوله تعالى: **(وإنهُ لقَسم لَو تَعلمُون عظِيم)** [6]، يقولُ العكبري: "قوله تعالى (لو تعلمون) هو معترض بين الموصوف والصفة"[7]، فجملة (لو تعلمون) جملة معترضة فصلت بين الموصوف (قسم) وصفته (عظيم) [8].

---

[1] ينظر: السيوطي، الهمع: 286/2، والشنقيطي، الدرر: 166/1.

[2] ينظر: الشنقيطي، الدرر: 167/1.

[3] يونس: 27.

[4] ينظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن: 27/2.

[5] ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 291/2، والسيوطي، الهمع: 254/2.

[6] الواقعة: 76.

[7] ينظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن: 254/2.

[8] ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 390/2، وابـن جنّـي، الخـصائص: 335/2، والسيوطي، الهمع: 115/3.

وقد علّل عبد العزيز موسى هذا الفصل بقوله: "ففصل بـين الموصـوف وصفته بجملة (لو تعلمون) ليستوقف المؤمنين، ويستدعي اهتمامهم إلى عظمة هذا القَسمِ من جهة، ومن جهةٍ أخرى فيه صرفُ الأنظار إلى التّفكير في الآفاق وفي مواقع النجوم، ففي قولِه تعالى (لو تعلمون) إشعار للمؤمنين بأن ثمةَ علماً جلـيلاً يتصلُ بمواقعِ النجومِ حبذا لو تتفكرُون فيه"[1] وخاصة أن قبلها قولُهُ تعالى: **(فَـلا أُقْسِمُ بِمواقِعِ النجُومِ)** [2]، وفائدةُ الاعتراضِ هنا هي التّعظيم لهذا القسمِ وتفخيمه ثم بيان جهلهم بهذه الحقيقة[3].

الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

يُفصلُ بين المضاف والمضاف إليه بالجملة المعترضة القسمية فقط؛ لورود ذلك كدليلٍ في الكلام النثري؛ ولأن القَسم من الفواصل الّتي لا يُعتد بها، ومن ذلك عبارةٌ نقلها الكسائي عن العرب: (هذا غلامُ -وا ِ- زيدٍ)، وعبـارةٌ نقلهـا أبـو عبيدةَ: (إن الشّاةَ لتجتر فتسمع صوتَ -وا ِ-ربها) [4]، ففـصل بـين المـضاف (غلام) والمضاف إليه (زيد)، وبين المضاف (صوت) والمضاف إليـه (ربهـا) بالجملة المعترضة القسمية.

على الرغم من أن البصريين منعوا الفصل بين المضاف والمضاف إليـه بغير الظرف والجار والمجرور في الضرورة، وأجاز ذلك الكوفيون[5].

فابنُ هشام الأنصاري أجاز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم في سعةِ الكلام؛ لأن جملة القسم مما يكْثُرُ دورُه في الكلام، حتّـى أنّهـم ليغتفـرون الفصل بها بين الحرف ومدخوله، فيقولون: (قد وا ِ قام زيد) [6]، فلورود الفصل بينهما في الكلام النثري أجيز عند الكوفيين وتحفّظ عليه البصريون.

---

[1] علي، الفصل النحوي: (11).

[2] الواقعة: 75.

[3] ينظر: حسان، البيان في روائع القرآن: 118/1.

[4] ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 165/3.

[5] ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف: 382/1.

[6] ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 165/3.

وقد رد أبو البركات الأنباري على الكوفيين الذين استندُوا على عبارتي الكسائي وأبي عبيدةَ، بِعد ورودهما بين المضاف والمضاف إليه في غير موضعهما؛ لأن موضعهما التّقدم وليس التّأخّر، يقولُ في ذلك: "وأما ما حكى الكسائي من قولهم: (هذا غلامُ وا ـِ زيدٍ)، وما حكاه أبو عبيدةَ عن بعض العرب من قولهم: (فتسمع صوتَ وا ـِ ربها)، فنقول: إنّما جاز ذلك في اليمين؛ لأنّها تدخلُ على أخبارهم للتوكيد، فكأنّهم لما جازوا بها موضعها، استدركوا ذلك بوضع اليمين حيثُ أدركوا من الكلام؛ ولهذا يسمونها في مثل هذا النّحو "لغواً"؛ لزيادتها في الكلام في وقوعها غير موقعها، والذي يدلّ على صحة هذا أنّا أجمعنا وإياكم على أنّه لم يجئ عنهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير اليمين في اختيار الكلام"[(1)]. وكأن القاعدةَ المعياريةَ هي الّتي حكمتْهُ في التحفظ على ذلك على الرغم من وروده في الكلام النثري، فجاء تأويله للعبارتين مسايرة للقاعدة المعيارية.

الفَصلُ بين الشرطِ وجوابِهِ:

إن فعلَ الشرطِ وجوابهُ متلازمان في السياقات اللغوية، والأصل ألاّ يُفْصلَ بينهما، إلاّ أنّه يجوزُ بالجملة المعترضة، ومن ذلك قوله تعالى: **(فَإِن لَّم تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ)** [(2)]، فجملة (ولن تفعلوا) جملة معترضة[(3)] فَصلَتْ بين فعل الشرط (لم تفعلوا) وجوابه (فاتقوا النّار)، ولعلّ الاعتراض بها جاء من باب التنبيه[(4)].

ومثل ذلك قوله تعالى: **(وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ وَا ُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنتَ مُفْتَرٍ)** [(5)]، ففصلَتِ الجملةُ المعترضةُ (وا ُ أعلمُ بِما ينزلُ) بين فعل الشرطِ (بدلنا) وجوابه (قالوا)، يقول العكبري: "قوله تعالى (وا ُ أعلمُ بِما ينزلُ)

(1) ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف: 388/1.

(2) البقرة: 24.

(3) ينظر: الزمخشري، الكشاف: 131/1، و حسان، البيان في روائع القرآن: 116/1.

(4) ينظر: حسان، البيان في روائع القرآن: 116/1.

(5) النحل: 101.

الجملةُ فاصلةٌ بين إذا وجوابها، فيجـوزُ أن تكـون حـالاً، وأن لا يكـون لهـا موضع"[1]، على اعتبار أنّها جملةٌ معترضةٌ جِيء بها احترازاً من إفهام أن يكون التبديلُ بلا غايةٍ ولا تدبيرٍ[2].

الفَصلُ بين القَسمِ وجوابِه:

ومِن ذلك قولُهُ تعالى: **(قَالَ فَالحق والحق أَقُولُ*لَأَملأن جهنم مِنْكَ ومِمـن تَبِعك مِنْهُم أَجمعِين)** [3]، إذ الأصل: (أقسم بالحق لأملأن وأقولُ الحق) [4]، ففصلت الجملة المعترضة (والحق أقولُ) بين القسمِ المحذوفِ وجوابـه (لأمـلأن). ففـي (الحقّ الأولى) الرفع على تقدير: أنا الحق أو الحق مني، وبالنصب إمـا لكونهـا مفعولاً به لفعل محذوف تقديره فأحقّ الحقّ أو فاذكر الحقّ، وإما على تقدير حذف القسم؛ أي فبالحقّ لأملأن، والحقّ أقول معترض بينهما[5]، ويقدر القسم: فـالحقّ قسمي[6]، فالرفع قراءة ابن عباس، ومجاهـد، وعاصـم، والأعمـش، وحمـزة، والنصب في (فالحق) قراءة أهل الحرمين، وأهل البصرة، والكسائي[7].

ومثلُهُ قولُ النابغةِ الذُبياني:

لعمري –وما عُمري علي بِهينٍ-   لَقد نَطقَتْ بُطْلاً علي الأقـارعُ[8]

---

[1]ينظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن: 85/2، وابن هشام الأنصاري، مغنـي اللبيـب: 389/2.

[2]ينظر: حسان، البيان في روائع القرآن: 117/2.

[3]ص: 84-85.

[4]ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 390/2.

[5]ينظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن: 213/2، وابن زنجلة، حجة القراءات: 618.

[6]ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 390/2.

[7]ينظر: أبو جعفر النّحاس، إعراب القرآن: 318/3، وابن زنجلة، حجـة القـراءات: 618-619.

[8]ينظر: النابغة الذبياني، ديوانه، تحقيق: علي الهروط: 118، وسيبويه، الكتاب: 70/2، وأبو جعفر النحاس، شرح أبيات سيبويه: 118، والسيرافي، شرح أبيـات سـيبويه: 383/1، وابن مالك، شرح التسهيل: 376/2، وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 390/2.

ففصلتِ الجملةُ المعترضةُ (وما عُمري علي بهين) بين القسم (لعمري) وجوابه (لقد نَطَقْتَ بُطلاً علي الأقارعُ).

ج- الفصل بين الأداة ومدخولها:

الفَصلُ بين الحرفِ الناسِخ ومدخُولِهِ:

ومِن ذلك قولُ الشاعِر:

كأن – وقد أتَى حولٌ جديد- أثافِيها حماماتٌ مُثُولٌ[1]

ففصلتِ الجملةُ المعترضةُ (وقد أتَى حولٌ جديد) بين كأن واسمها (أثَافِيها). ولم يقر ابنُ جنّي ورود الاعتراض في البيت السابق؛ لأن جملة (وقد أتَى حولٌ جديد) لها موضع من الإعرابِ، فموضعها النصبُ بما في (كأن) من معنى التشبيه؛ إذِ التقديرُ أشبهت وقد أتى حولٌ جديد حماماتٍ مُثُولاً[2]. وهو تأويلٌ بعيد إلى حد ما.

ومِن ذلك قولُ رُؤْبةَ:

ليتَ –وهلْ ينْفَعُ شيَئاً ليتُ ليتَ- شَباباً بُوع فاشْتَريتُ[3]

ففصلت الجملة المعترضة (وهل ينفع شيئاً ليتُ ليتَ) بين الحرف الناسخ (ليت) واسمه (شباباً). فجملة (بُوع) خبر ليت الأولى، و(شباباً) اسمها، وليت الأخيرة توكيد للأولى، فلا اسم لها ولا خبر، و(شيئاً) مفعول مطلق: أي نفعاً، قاله ابن هشام. [4]

الفَصلُ بين الجار والمجرور:

---

[1] ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 392/2، وابن جنّي، الخصائص: 337/1، والشنقيطي، الدرر: 524/1، وابن مالك، شرح التسهيل: 377/2.

[2] ينظر: ابن جنّي، الخصائص: 337/1.

[3] ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 393/2، والشنقيطي، الدرر: 524/1، والسيوطي، الهمع: 256/2، والأهدل، الكواكب الدرية: 171/1.

[4] ينظر: الأهدل، الكواكب الدرية: 172/1.

ومن ذلك –على قلّته- قولُنا: (اشتريته بـ ـ -أرى- ألـ فِ درهـ ـمٍ)[1]، إذ فصات الجملة المعترضة (أرى) بين حرف الجر (الباء) والاسم المجرور (ألفِ).

الفَصلُ بين حرفِ التنْفِيس والفعل:

ومِنْهُ قَولُ زُهير:

وما أدري وسوفَ -إخالُ- أدري أقـ ـوم آلُ حِصـ ـنٍ أم نسـ ـاءُ[2]

فقد فَصلَتِ الجملةُ المعترضةُ (إخَالُ) بين حرف التنفيس (سوف) والفعـ ـل (أدري)، وفي هذا الاعتراض اعتراض آخرُ، فإن (سوف) وما بعدها اعتـ ـراض بين أدري وجملة الاستفهام[3].

الفَصلُ بين (قَد) والفعل:

ومنه قولُ الشاعِر:

أخالدُ قد –وا ـِ - وطئتَ عشْوةً وما قائلُ المعروفِ فينا يُعنفُ[4]

فقد فصلَتِ الجملةُ المعترضةُ (وا ـِ) بين (قد) ومدخولها (وطئت)، يقـ ـولُ المرادي: "واعلم أن (قد) مع الفعل كجزءٍ منه، فلا يُفْصلُ بينهما بغير القَسمِ"[5].

الفَصلُ بين حرفِ النفْي ومنفيهِ:

ومنه قولُ ابن هرمةَ:

ولا -أَراها- تَـ ـزالُ ظالمـ ـةً تُحـ ـدِثُ لي قَرحـ ـةً وتَنْكَؤُها[1]

---

[1] ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 392/2، والسيوطي، الهمع: 256/2.

[2] ينظر: زهير، ديوانه، تحقيق: أكرم البستاني: 12، وابن هشام الأنصاري، مغنـ ـي اللبيـ ـب: 393/2، وابن مالك، شرح التسهيل: 377/2، والـ ـسيوطي، الهمـ ـع: 492/1 و256/2، والشنقيطي، الدرر: 524/1 .

[3] ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 393/2.

[4] ينظر: ابن هشام الأنـ ـصاري، مغنـ ـي اللبيـ ـب: 393/2، والـ ـسيوطي، الهمـ ـع: 257/2، والمرادي، الجنى الداني: 260، والشنقيطي، الدرر: 525/1.

[5] ينظر: المرادي، الجنى الداني: 260.

وفيه فصلٌ بين (لا) ومدخولها (تزال) بالجملة المعترضة (أراها)، على الرغم من شدة اتّصال (لا) بـ(تزال) إلاّ أنّه جاز الفصلُ بينهما بالجملة المعترضة؛ لِما تتمتّعُ به من حرية أكثر من الظرف والجار والمجرور، بحيثُ إن فَصلْتَ بها فإن قوةَ التّرابط بين المتلازمين لا تَضعُفُ على الرغم من الفصل.

والأمثلةُ كثيرةٌ بخصوص الجملة المعترضة، أحببتُ إيراد بعضِها للدلالة على جواز الفصل بين المتلازمين بالجملة وليس المفرد، وهي كثيرة الورود في القرآن، والشعر والنثر فيما لا يُمكِنُ إحصاؤُهُ.

هذا وقد تناولَ بعض الدارسين المحدثين الفصلَ بين الأزواج النّحوية المتلازمةِ من منطلق الدرس اللغوي الحديث متقاربين مع المدرسةِ التحويلية التوليدية، كتمام حسان و خليل عمايرة و غيرهما.

فتمام حسان تناول التلازم و الفصل من خلال مصطلح التّضام تحت مُسمى قرائن التعليق،[2]، وبين من خلال التّضام علاقة كلّ زوجين متلازمين مع

---

[1] ينظر: ابن هرمة، شعر إبراهيم بن هرمة القرشي: 56، وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 393/2، والسيوطي، الهمع: 356/1 و 257/2، والشنقيطي، الدرر: 225/1، والبغدادي، خزانة الأدب: 240/9.

[2] ينظر: حسان، اللغة العربية: معناها ومبناها: 190.

بعضهما بعضاً، وعلاقتهما بالأزواج النحوية الأخرى في السياق[1].

وتناولَ خليل عمايرة الموضوع تناوُلاً سريعاً و عامـاً، إذ عـد التّقـديم والتأخير و الزيادة من عناصر التحويل، وعرض كثيـراً ممـا يتعلّـق بالتقـديم والتّأخير، وقصد بالزيادة زيادة الكلمات على أساس الجملة النواة كالحال و التّمييز والمفاعيل... [2]، ونحن عرضنا ذلك من بابِ صورِ الفصل الجائز- في كثير من الأحيان - .

وذكر التلازم بين الأزواج النحوية وارتباطهـا ببـؤرة الجملـة (الفعـل والمبتَدأ)، وبين من خلاله بعض الحالات التي تتعلّقُ بجوازِ الفصل أو عدمه[3].

وأرى أنه لا ضير من إخضاع الفصل النحوي للدرس اللغوي الحديث إن كان هناك فائدة ترجى من ذلك غير ما قاله القدماء.

---

(1)ينظر: المرجع نفسه: 216-224.

(2)ينظر: عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها: 88-109.

(3)ينظر: المرجع نفسه: 189-200.

الفصل الثالث

الفَصلُ القبيحُ والممنوعُ بين المتلازمين

إن الفصلَ بين المتلازمين يُقْسَمُ إلى قِسمين: قِسم يجُوزُ الفصلُ فيهِ بينَهما، ويكونُ الفصلُ –في كثيرٍ مِن الأحيان- مُطرِداً وسائِغاً ،وهو ما عالجناهُ في الفصل الثّانِي، وقِسم يمتَنِعُ الفصلُ فيه نِهائِيا أو يجُوزُ على القِلةِ والندرةِ، وهو بهذا لا يكونُ مُطرِدا ، وإن تَم فيه الفصلُ بينهما يكن قَبِيحاً، ولا تَقبل به العربيةُ إلاّ في حالاتٍ قليلةٍ محدودةٍ تَحتاجُ إلى تأويلاتٍ أو تخريجاتٍ ليستقيم مع القاعِدةِ المعياريةِ، أو يقبلُونَهُ من بابِ الضرورةِ أو يردونَهُ إلى باب الشذوذِ[1] الّذي لا يُقاسُ عليه.

ونحنُ هُنَا أمام أزواجٍ نَحويةٍ لا يجوزُ الفصلُ بينهما –في الغَالِبِ- كالمضافِ والمضافِ إليه، والجار والمجرور، وفعل التعجبِ ومعمولِه، وبعضِ الأدواتِ ومدخولاتِها ،وغيرها من الأزواجِ النحويةِ، وإِن أجازُوا الفصلَ بينهما بالظرفِ والجار والمجرور يكن من بابِ الضرُورةِ المُستَكرهةِ باستثناءِ الزيادةِ والجملةِ المعترضةِ في بعضِ الحالاتِ، وحتى إن أجازُوا ذلك في الشعرِ يبقَ من بابِ الفصل القبيح بين المتلازمين ،كما في الفصل بين المضافِ والمضافِ إليه الّذي أُجِيز الفصلُ فيه بينهما بفواصِلَ مُعينَةٍ فقط في الضرورة المُستكرهةِ –كما سنَرى لاحِقاً- وليس في النثرِ، ومِما منَعهُ النحاةُ مُطلقاً -مثلاً- الفصلُ بين الجازِمِ والمجزومِ بالاسم[2] ،والفصلُ بين لا النافية للجِنسِ واسمِها[3]، وغيرها من الأزواجِ الّتي سنعرِضُها في هذا الفصل.

ويعودُ السببُ في منعِ الفصل أو قُبحِهِ إلى علاقَةِ المُتلازمين مع بعضِهما بعضاً، فثمةَ مجموعةٌ من الأزواجِ المتلازمةِ في العربيةِ لا تَتضِحُ العلاقةُ بينهما إلاّ بتلازمِها، فكرهُوا الفصلَ بينَهما خَوفاً من ضياعِ قرينةِ التلازُمِ، وهي قرينةٌ

---

[1] ينظر: عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها: 197.

[2] ينظر: سيبويه، الكتاب: 111/3.

[3] ينظر: المرجع نفسه، 276/2.

دالّةٌ يستندُ إليها المُتلقي في إدراكِ المعنى، فإذا فُصِلَ بين هذهِ الأزواجِ المتلازمةِ، فإن النحويين يعُدون هذا الفصلَ خَرقاً لقرينةِ التلازُمِ على النحو الـذي يجـبُ أن يكون عليه الاستعمالُ اللغوي[1].

وتَنقَسِمُ هذهِ الأزواجُ النحويةُ إلى قِسمين: الأول: يجوزُ الفصلُ فيه بينَهما في حالاتٍ قليلةٍ بنوعٍ مُحددٍ مِن الفواصل كالفصل بينَهما بالجملةِ المعترضةِ أو ببعضِ الزوائِدِ أو بالظرفِ والجار والمجرور، كما في الفصل بين (قد) ومدخولِها، فهو ممنوع –مثلاً- بغيرِ الجملةِ المعترضةِ القسمية وجائِز بها[2]، والثّاني: لا يجُـوزُ الفصلُ فيهِ بينَهُما ، وإن أُجيز الفصلُ بينَهُما يكن ضِمن الـضرورةِ أو الـشذُوذِ الذي لا يجوزُ في السعةِ ، أو الآراءِ الفرديةِ التي لا يجوزُ تَعميمُها.

وخُلاصةُ القَول: إما أن يكون للفصل بينَهُما تخريج لُغَوي يُسوغُ الفـصل بينهما كالقسمِ الأول، ويُعممُ فقط في مثل هذهِ الحالةِ دون غيرها، وإما أن يكـون مِن قَبيل الضرُورةِ الشعريةِ أو الشذُوذِ الذي يُحفَظُ ولا يُقَاسُ عليـه[3] كالمـضافِ والمضافِ إليهِ والجازمِ ومدخولِه وغيرهما كالقسمِ الثانِي.

1.3 الفصلُ القبيحُ و الممنوعُ بين المسنَدِ والمسنَدِ إليهِ وما أصلُهُما كذلِك:

نحنُ هُنَا سندمِجُ الحديثَ عن المسنَدِ والمسنَدِ إليه وما أصلهما كـذلك دُون تقسيمِ هذهِ الجُزئيةِ إلى عنَاوين فَرعِيةٍ تَشملُ الفعلَ والفاعلَ، ثم المبتدأ والخبر...؛ لِأن شواهِد المنعِ قليلَةٌ ومُختلطَةٌ ؛إذ يُفصلُ بين الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبـر وما أصلُهُما كذلِك في السياقِ اللّغوي نفسه.

وفي الفصل القبيح والممنوع بين المسنَدِ والمسنَدِ إليهِ يقولُ ابنُ جِنّي: "وأَما الفُروقُ والفُصولُ فمعلومةُ المواقِعِ أيضاً، فَمِن قَبيحِهـا الفـرقُ بـين المـضافِ والمضافِ إليهِ، والفصلُ بين الفعل والفاعل بالأجنَبي، وهو دون الأول، أَلَا تَرى

---

[1] ينظر: علي، بحث "الفصل النحوي": 12 .

[2] ينظر: ابن جنّي، الخصائص: 391/2.

[3] ينظر: علي، الفصل النحوي: 12.

إلى جوازِ الفصل بينَهُما بالظرفِ؛ نَحو قولك: (كان فِيك زيد راغِباً...)، ويلحقُ بالفعل والفاعِل في ذلك المبتدأُ والخبرُ في قُبح الفصل بينهما"[1].

فَيقْبُحُ الفصلُ بين الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر بالأجنَبِي، "والمقصودُ بالأجنبِي ما لم يعملْ فيه العاملُ، فلا يُفْصلُ بين الفعل ومعمولِه بشيءٍ لم يعملْ فيه الفعل"[2]؛ بمعنى أنّه لا يجوزُ الفصلُ بينهما بالأجنبي، أما غيرُ الأجنبي فيجوزُ، وهو ما عرضناه في الفصل الثاني.

ومِما يقْبُحُ الفصلُ فيه بين المسنَدِ والمسنَدِ إليه قولُ الشاعِر:

فقد والشك بين لي عنَاءُ بوشْكِ فِراقِهم صُرد يصيحُ[3]

وفيه من الفروقِ والفصول ما لا وجه لها، يقولُ ابنُ جنّي: "فقد ترى إلى ما فيه من الفصول الّتي لا وجه لها، ولا شيء منها"[4]. إذ لم تُقْبَلْ هذِهِ الفصولُ بين المسند والمسند إليه؛ لأنّها من بابِ الفصل بالأجنبي، فتقديرُ البيتِ:

فقد بيّن لي صُرد يصيحُ بوشك فراقهم والشك عنَاءُ

وفيه فصلٌ بين المبتدأ (الشك) وخبره (عناءُ)، وبين الفعل (بين) وفاعله (صُرد)[5] بفواصلَ أجنبيةٍ هي: (بين لي) و (بين لي عناءُ بوشك فراقهم) وهذا لا يجوز؛ لذا أولوا هذِهِ الخروقاتِ الممنوعةَ من بابِ الضرورةِ[6]، إذ لا يجوزُ ذلك في الكلامِ العربي النّثري، وحتّى الشعري؛ لِما له من فصلٍ يؤدي إلى الغموض واللّبسِ[7].

---

[1] ينظر: ابن جنّي، الخصائص: 390/2.

[2] السامرائي، الجملة العربية: 70.

[3] ينظر: ابن جنّي، الخصائص: 390/2، 330/1، وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 171/1.

[4] ينظر: ابن جنّي، الخصائص: 391/2.

[5] ينظر: المرجع نفسه: 391/2

[6] ينظر: :المرجع نفسه 330/1.

[7] ينظر: السامرائي، الجملة العربية: 70.

ومِن ذلك قولُ ابن الأعرابي:

فَأصبحتْ بعد خَطّ بهجتِها كأن قَفراً رسومها قلماً[1]

فأصلُ البيتِ: فَأصبحتْ بعد بهجتها قفراً كأن قلماً خَطّ رسُومها[2]، وفي البيتِ فصلٌ بين اسم (أصبحتْ) الضمير المستتر (هي) وخبرها بِفَواصِلَ أجنبيةٍ كثيرةٍ وهي (بعد خطّ بهجتها كأن)، وفصل بين اسم كأن(قلماً) وخبرها (خطّ) بأجنبياتٍ كثيرةٍ وهي (بهجتها وقفراً رسومها)، وهذا فصلٌ بين ما أصله مبتدأ وخبر، وهو لا يجوز على الإطلاق؛ لِما فيه من الفواصل الّتي تجعلُ المعنى غامضاً[3] والتّركيب قلقاً، وبابُ ذلك الضرورةُ.

ومن ذلك قولُ الشاعِر:

معاوي لم تَرع الأمانَةَ فارعَها وكُن حافظاً والدين شاكرُ[4]

فأصلُ البيتِ: معاوي لم تَرع الأمانةَ شاكرُ فارعها وكن حافظاً والدين[5]، وفيه فصلٌ بين الفعل (تَرع) وفاعله (شاكر) بأجنبياتٍ كثيرةٍ[6]، وهي (فارعها وكن حافظاً والدين)، وقد مالَ ابنُ جنّي على الرغم من هذهِ الأجنبياتِ إلى عدهِ من بابِ الاعتراض، يقول في ذلك: "فأكثرُ ما في هذا الاعتراض بين الفعل والفاعل"[7]. فإن كان كذلك فالفصلُ بينهما جائز، وإن لم يكن كذلك فهو من باب القُبح لورودِ أجنبياتٍ كثيرةٍ كفواصلَ بين الفعل والفاعل.

وخلاصةُ القول إن الفصلَ بالأجنبي بين المسند والمسند إليه وما أصلهما كذلك لا يجوز، وما ورد منه فهو من باب الضرورة، وتعودُ قلّةُ الشواهِدِ على

(1) ينظر: ابن جنّي، الخصائص: 330/1، و393/2، وابن منظور، لسان العرب: (خطط): 139/4، والسامرائي، الجملة العربية: 75.

(2) ينظر: ابن جنّي، الخصائص: 391/2، والسامرائي، الجملة العربية: 75.

(3) ينظر: السامرائي، الجملة العربية: 75.

(4) ينظر: ابن جنّي، الخصائص: 394/2، وأبو المكارم، التفكير النحوي: 340.

(5) ينظر: ابن جنّي، الخصائص: 330/1.

(6) ينظر: أبو المكارم، التفكير النحوي: 340.

(7) ينظر: ابن جنّي، الخصائص: 330/1.

ذلك كون قاعدةِ منع الفصل بالأجنبي تتعلقُ بأساسياتِ الجملةِ؛ ولأن الفصلَ بينهما بغير الأجنبي جائز ومُطّرد.

وما ذكرناه عن زيادة (كان) بلفظ الماضِي بين المبتدأ والخبر وما أصلهما كذلك لا ينطبق على أخواتها، ولا على المضارع من كان، وكل ذلك إن ورد فيه فصلٌ بها فهو قليلٌ ونادر لا يجوزُ في السعةِ، وقد أجاز الفراءُ زيادةَ (تكون) بين المبتدأ والخبر[1] كما في قول الراجز:

أَنْـتَ تَكُـونُ ماجـد نبيـلُ   إذا تهُـب شَمـأَلٌ بليـلُ[2]

وهو مما لا يجوز، ويُعد شاذاً[3]. "وخرجه بعضُ المتأخرين على أن اسـم (تكون) ضميرُ المخاطبِ المستتر فيها، وخبرها محذوف، و(ماجد) خبر (أنـت): والتقدير: (أنت ماجد نبيلٌ تكون أو تكون ذاك)، والجملة اعتراضية بـين المبتـدأ والخبر"[4] وكل هذا التأويل؛ لأن (كان) لا تُزادُ بلفظ المضارع بين المتلازمين.

وأجاز الكوفيون زيادةَ (أصبح)و(أمسى)، وقالوا: (ما أَصبح أبردها)، و(ما أمسى أدفَأها)، وأجاز الفراءُ زيادةَ سائر أفعال هذا البابِ، وكلّ فعلٍ لازمٍ من غير هذا الباب، إذا لم ينْقُص المعنى، نحو: (ما أَضحى أَحسن زيداً)، و(زيد أضـحى قائم)، والصحيح –كما يقول السيوطي- أن ذلك كلهُ لا يجوزُ؛ لاحتمال التأويـل، وما لا يحتمله من ذلك من القلّة بحيثُ لا يُقَاسُ عليه[5].

فالكوفيون ومنهم الفراء وسعوا زيادة (كان) بلفظ الماضي لتشمل المضارع وأخواتها، وكل فعل لازم من غير كان وأخواتها،وهو مـا لايقولـه النحـاةُ؛ لأن الزيادة المطّردة وردت في لفظ (كان) الماضي فقط.

---

[1] ينظر: السيوطي، الهمع: 381/1.

[2] ينظر: السيوطي، الهمـع: 381/1، والـشنقيطي، الـدرر: 226/1، والأزهـري، شـرح التصريح: 251/1.

[3] ينظر: الأزهري، شرح التصريح: 251/1.

[4] ينظر: الشنقيطي، الدرر: 227/1.

[5] ينظر: السيوطي، الهمع: 381/1-382.

ومما ورد فيه الفصل بين المبتدأ والخبر بـ(أصبح) الزائدة -على قلّتـه- قولُ الشاعِر:

عـدُو عيـنَيـك وشَانيهمـا أصبـح مشغـولٌ بمشغـول[1]

فـ(عدو) مبتدأ و(مشغولٌ) خبره، و(أصبح) زائدة بينهما[2]، وهو لا يجوزُ في السعةِ.

2.3 الفَصلُ بين الأزواجِ المتلازمةِ غير المسند والمسند إليه:

الفَصلُ بين المضافِ والمضافِ إليه:

يرى البصريون أنّه لا يجوزُ الفصلُ بين المضاف والمضاف إليـه بغيـر الظرف وحرف الجر في الضرورة، وأجاز الكوفيون ذلك بغير الظرف وحـرف الخفض لضرورة الشعر[3].

يقول سيبويه: "ولا يجوز: (يا سارقَ الليلةَ أهل الدار) [4] إلاّ فـي الـشعر كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور"[5]؛ أي بين المضاف والمـضاف إليـه، ويقول ابن مالك: "زعم كثير من النحويين أنّه لا يُفْصلُ بين المتضايفين إلاّ فـي الشعر"[6]. فالظاهر أن الفصل بين المتضايفين مجالُه الشعرُ وليس النثر، وهو من باب الفصل القبيح والممنوع على الرغم من إجازته في بعض العبارات النثريـة بالقسم كما ذكرنا سابقاً.

---

[1] ينظر: السيوطي، الهمع: 381/1، والشنقيطي، الدرر: 228/1.

[2] ينظر: الشنقيطي، الدرر: 228/1.

[3] ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف: 382/1، والصبان، حاشـية الـصبان: 879/2، 881.

[4] ينظرالرجز: سيبويه، الكتاب: 175/1، 177، 139، وأبو جعفر النحـاس، شـرح أبيـات سيبويه: 51.

[5] ينظر: سيبويه، الكتاب: 176/1.

[6] ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 158/3.

لكن الكوفيين أجازُوا الفصلَ بينهما بغير الظرف والجار والمجـرور فـي الشعر مستندين في ذلك على شواهد متعددةٍ ورد فيها الفـصلُ بـين المـضاف والمضاف إليه بغيرهما؛ أي بغير الظرف والجار والمجرور.

وقد علل البصريون رفض جواز الفصل بينهما بغيـر الظـرف والجـار والمجرور في ضرورةِ الشعر كون المضافِ والمضافِ إليه كالشيءِ الواحـدِ، إذ لا يجوزُ الفصلُ بينهما، وإنّما جاز الفصل بينهما في الشعر بـالظرف وحـرف الجر؛ لأن الظرفَ وحرفَ الجر يُتسعُ فيهما ما لا يتسع في غيرهما[1]، يقول ابنُ يعيش: "الفَصلُ بين المضافِ والمضافِ إليه قبـيح؛ لأنّهمـا كالـشيء الواحـد، فالمضاف إليه من تمام المضاف، يقومُ مقام التنوين ويعاقبـه، فكمـا لا يحـسُنُ الفصلُ بين التنوين والمنون، كذلك لا يحسُنُ الفصلُ بينهما"[2].

فالبصريون والكوفيون اتّفقوا على أنّه لا يجوزُ الفصلُ بينهما فـي سـعةِ الكلام ولو بالظّرف والجار والمجرور، ويعُدون هذا الفصلَ –إن ورد- من بـاب الضرورة، لكنّهما يختلفان فيما ورد من كلام الشعراء المحتوي على الفصل بغير الظرف والجار والمجرور، فالبصريون يُنْكِرُون صحةَ هذا الكـلامِ، والكوفيـون يحتملونه ويعدونه ضرورةً[3].

فحتّى الفصل بالظرف والجار والمجرور عُد من الضرورةِ المُـستَكْرهةِ؛ أي مما لا يردُ في صحة الكلام، وهو لا يجوزُ في النثر إطلاقـاً، ويجـوزُ فـي الشعر في الضرورة المستكرهة، وبناء على ذلك، فإن الفصلَ بالظرفِ والجـار والمجرور ضُيقَ إلى أبعدِ الحدود؛ إذ عُد جائزاً في الشعر وممنوعاً في النثر؛ لذا فهو من باب الفصل القبيح في الشعر والممنوع في النثر، يقول ابنُ جنّي: "وقـُبح

---

(1) ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف: 385/1-388.

(2) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 188/2.

(3) ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 159/3.

الفصلُ بين المضاف والمضاف إليه بـالظرف"[1]. و"الفـصلُ بـين المـضاف والمضاف إليه بالظرف وحرف الجر قبيح، لكنّه من ضرورةِ الشّاعر"[2].

وأدى الصراعُ بين النحاة في هذه المسألةِ إلى رفْـض بعـض القـراءات القرآنية؛ لأنّها تخرجُ عن القاعدة المعيارية بالفصل بين المضاف والمضاف إليـه بالمفعول به، كما في قوله تعالى: **(وكذلك زُين لكثيرٍ من المُشْركِين قَتْلُ أولَـادهُم شُركَائِهِم)**[3]، وهي قراءة ابن عامر وأهل الشام[4]، وفيها فـصل المفعـول بـه (أولادهم) بين المضاف (قتلُ) والمضاف إليه (شركائِهم)، وهذا لا يجـوز عنـد البصريين الذين قاموا بتضعيف هذه القراءة لخروجها عن القاعـدة المعياريـة، بحجة أن ابن عامر توهم في الرسم فقرأها كذلك[5]، ومثلُ هذهِ القراءةِ لا تأتي إلاّ في ضرورة الشاعر[6]. و ورود مثل ذلك في سعةِ الكلام صعب جداً ولا سـيما والمفصول به مفعولٌ لا ظرف[7].على الرغم من أن قراءةَ أهل الحرمين وأهـل الكوفة وأهل البصرة (قتلَ أولادِهم شُركاؤهم) [8] إذ ليس فيها فصلٌ بين المضاف والمضاف إليه، وهم بهذا رفضوا قراءة الفصل بالمفعول به، وأجازوا هذهِ القراءةَ الّتي تخلو من معارضة القاعدة المعيارية، مع العلم أنّه يجوز الاحتجاج بالقراءات جميعِها حتّى الشاذة إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجُز القياسُ عليه[9].

---

[1] ينظر: ابن جنّي، الخصائص: 390/2.

[2] ينظر: المرجع نفسه: 404/2.

[3] الأنعام: 137.

[4] ينظر: أبو جعفر النّحاس، إعراب القرآن: 33/2، وابن زنجلـة، حجـة القـراءات: 273، والشوكاني، فتح القدير: 165/2.

[5] ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف: 388/1.

[6] ينظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن: 262/1.

[7] ينظر: ابن جنّي، الخصائص: 330/1.

[8] ينظر: أبو جعفر النّحاس، إعراب القرآن: 33/2، والشوكاني، فتح القدير: 165/2، وابـن مجاهد، السبعة في القراءات: 270.

[9] ينظر: السيوطي، الاقتراح: 51.

ومن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجـار والمجـرور قـولُ ذي الرمة:

كأن أصواتَ مـن إيغَالِهن بِنَا أواخِرِ الميـس أصواتُ الفَراريج[1]

فأصلُ البيتِ: (كأن أصواتَ أواخرِ الميسِ مـن إيغـالهن بنـا أصـواتُ الفراريج)[2] أو: (كأن أصوات أواخر الميس أصوات الفراريج من إيغالهن بنا)[3]. ففي البيت فصل بين المضاف (أصواتَ) والمـضاف إليـه (أواخـرِ) بالجـار والمجرور (من إيغالهن بنا) وهو قبيح حتّى في الضرورة[4]، فكيف يكون ذلك في السعة؟ وهذا الشاهد مما أورده البصريون للدلالة على جواز الفصل بينهمـا فـي الضرورة[5]. وهو مما يتفِقُ عليه البصريون والكوفيون.

ومن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف قولُ عمرو بن قميئةَ:

لما رأتْ ساتيـد ما استَعبـرتْ ـ در اليـوم مـن لامـها[6]

ففيه فصلٌ بين المضاف (در) والمضاف إليه (من) بالظرف (اليوم)؛ لأن التقدير: در من لامها اليوم[7].

---

[1] ينظر: ذو الرمة، ديوانه: 347، وفي الديوان: (أنقاض) بدل (أصوات)، وسيبويه، الكتـاب: 179/1، وابن جنّي، الخصائص: 404/2، وأبو البركات الأنباري، الإنـصاف: 386/1، وابن يعيش، شرح المفصل: 176/3، والبغدادي، خزانة الأدب: 100/4.

[2] ينظر: ابن جنّي، الخصائص: 405/2.

[3] ينظر: أبو جعفر النّحاس، شرح أبيات سيبويه: 50.

[4] ينظر: سيبويه، الكتاب: 180/1.

[5] ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف: 386/1.

[6] ينظر: ابن قميئة، عمرو (1965م)، مجلة معهد المخطوطات العربية، عنوان المجلة: ديوان عمرو بن قميئة، عنَى بتحقيقه وشرحه وعلّق عليه: حسن كامـل الـصيرفي: 182/11، وسيبويه، الكتاب: 178/1، وأبو البركات الأنباري، الإنصاف: 385/1، وابـن يعـيش، شرح المفصل: 185/2.

[7] ينظر: السيرافي، شرح أبيات سيبويه: 338/1، وأبو جعفر النّحاس، شرح أبيات سـيبويه: 150.

ومن ذلك أيضاً قولُ أبي حيةَ النميري:

كما خُـط الكتـابُ بِكف يومـاً يهـودي يُقـاربُ أو يُزيـلُ[1]

والتّقدير: (بكفّ يهودي يوماً) إذ فُصِلَ في البيت بـين المـضاف (كـف) والمضاف إليه (يهودي) بالظرف (يوماً)، وهو أجنبي من المضاف؛ لأنّـه لـيس معمولاً له[2]، وهو فصلٌ جائز في الضرورةِ فقط.

فالفصلُ بالظرف والجار والمجرور جائز في الشعر دون النثر، وإن ورد في الشعر فهو من باب الضرورة المستكرهة؛ لـذا فهـو مـن الفـصل القبـيح والممنوع.

فعلى الرغم من اتّفاق البصريين والكوفيين على الفـصل بـين المـضاف والمضاف إليه بالظّرف والجار والمجرور في الضرورة، إلاّ أن الكـوفيين لـم يكتفُوا بالظّرف والجار والمجرور، وإنّما أجازُوا الفصلَ بينهما بمعمول المضاف (ما ليس أجنبياً عن المضاف) و بالأجنبي، واستندُوا في ذلك على شواهد متعـددةٍ تَحفظَ عليها البصريون ورفضوها في أغلب الأحيان، منها علـى سـبيل المثـال قراءةُ (فلا تَحسبن ا َ مُخْلِفَ وعدهُ رُسُلِهِ) [3] بنصب (وعدهُ) ليفصل بين المضاف (مخلف) والمضاف إليه (رُسُلِهِ)، وهي قراءة ضعيفة[4]، حتّـى إن الفـراء مـن الكوفيين رفضـها[5]. وكذلك قراءةُ ابن عامر **(قَتْلُ أولادهم شـركائِهم)** [6] كمـا ذكرنا سـابقاً.

---

[1] ينظر: النميري، شعره: 163، وابن جنّي، الخصائص: 405/2، وأبو البركات الأنبـاري، الإنصاف: 386/1، والشنقيطي، الدرر: 161/2، والمبرد، المقتـضب: 43/4و 236/1، وسيبويه: 179/1، والأزهري، شرح التصريح: 736/1.

[2] ينظر: الشنقيطي، الدرر: 161/2.

[3] إبراهيم: 47.

[4] ينظر: الزمخشري، الكشاف: 530/2.

[5] ينظر: الحموز، الكوفيون في النحو والصرف: 27.

[6] الأنعام: 137.

وحتى العبارة التي حكاها الكسائي عن العرب: (هذا غلامُ والله زيدٍ)، وما ذكره أبو عبيدةَ عن العرب قولهم: (إن الشاة لتجتر فتسمع صوتَ والله ربها)، بالفصل بين المضاف والمضاف إليه، تحفظ عليها البصريون، وأولوها بوقوع القَسمِ في غير موضعه، يقول أبو البركات الأنباري: "إنّا أجمعنا وإياكم على أنّه لم يجئ عنهم الفصلُ بين المضافِ والمضاف إليه بغير اليمين في اختيار الكلام"[1]، على الرغم من أنّهم قبلُوا الفصلَ بينهما بالقَسمِ؛ لأن القسم من باب الجملةِ المعترضةِ، والجملةُ المعترضةُ لها حُريةٌ في الفصل بين المتلازمين[2]. والعبارتان السابقتان مما احتج به الكوفيون على جواز الفصل بينهما بغير الظرف والجار والمجرور[3].

ومن الشّواهدِ الشّعريةِ الّتي احتج بها الكوفيون ورفضها البصريون قولُ الشّاعِر:

فَزججتُها بِمَزَجةٍ   زج القلوص أبي مزاده[4]

"والتقدير: (زج أبي مزاده القلوص)، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بـ(القلوص)، وهو مفعولٌ، وليس بظرفٍ ولا حرف خفض"[5]. والفصلُ فيه لم يكن بالظرف والجار والمجرور، وإنّما بمعمول المضافِ وهو (القلوص)، وهو في نَظَرِ البصريين لا يجوزُ؛ لأنّه لا يُعرفُ له قائلٌ[6].

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف: 388/1.

[2] ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 165/3، وحاشية الصبان: 880/2.

[3] ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف: 386/1.

[4] ينظر: ابن جنّي، الخصائص: 406/2، أبو البركات الأنباري، الإنصاف: 382/1، والصبان، حاشية الصبان: 880/2، وابن النّحاس، التعليقة على المقرب:83، وابن يعيش، شرح المفصل: 187/2، والبغدادي، خزانة الأدب: 381/4.

[5] ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف: 383/1.

[6] ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف: 388/1.

ومثلُهُ قولُ الطّرماح:

يُطِفْـن بحـوزي المراتع لم يُرع بواديهِ مِن قَـرع القِسِي الكنائن[1]

والتقدير: (من قَرع الكنائن القسي) [2]، وفيه فصلٌ بين المـضاف (قـرع) والمضاف إليه (الكنائن) بـ(القِسِي) وهو مفعول المضاف.

ولكن هناك تبقى آراء فرديةٌ من البصريين وغيرهم تُجيـزُ غيـر ذلـك، فالسيوطي مثلاً يُجيزُ ذلك بغير الظرفِ والجار والمجرور في الضرورةِ لـورودِ شواهد تُجيزُهُ، يقول الـسيوطي: "لا يُفْـصلُ بـين المتـضايفين؛ أي المـضاف والمضاف إليه (اختياراً)؛ لأنّهُ مِن تَمامِهِ، ومُنَزل منه منزلة التّنوين إلاّ بمفعولِـهِ وظرفِهِ على الصحيح، كقراءةِ ابن عامر **(قتلُ أولادهـم شـركائِهم)** [3]، وقـرئ **(مخلفَ وعدهُ رُسُله)** [4] وحديثُ البخاري: (فهل أَنْتُم تـاركُو لـي صـاحِبي) [5] وقوله: (تَركُ يزناً نَفْسِك وهواها، سعي لها في رداها) [6]"[7]، فأجاز فيمـا سـبقَ الفصلَ في اختيار الكلامِ.

وقد عللَ السيوطي جواز الفصل فيما ورد سابقاً بأن الظرفَ مما يُتَوسـعُ فيه، وأن المفعولَ به ثَبتَ في السبع المتواترة، وحسن كل ذلـك كـونُ الفاصـل فضلةً، فإنّه يصلُحُ بذلك لعدمِ الاعتدادِ، وكونه غير أجنبي مِن المـضاف ومقـدر

---

[1] ينظر: الطرماح (1968م): ديوانه، تحقيق: عزة حسن، مطبوعات مديرية إحيـاء التـراث القديم، وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي، دمشق: 486، وابن جنّي، الخـصائص: 406/2، وأبو البركات الأنباري، الإنصاف: 383/1، ، وابن النحـاس، التعليقـة علـى المقرب:84.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف: 384/1.

[3] الأنعام: 137.

[4] إبراهيم: 47.

[5] ينظر: البخاري، أبو عبد ا محمد بن إسماعيل(256هـ) (1998م)، صـحيح البخـاري، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية للنشر، الرياض: الصفحة: 699، رقم الحديث: (3661).

[6] ينظر: الصبان، حاشية الصبان: 880/2.

[7] ينظر: السيوطي، الهمع: 432/2.

التأخير، ومنَع الفصلَ بالظرف والمفعول الأجنبيين وعدهما من بابِ الضرورة[1]، كقول جرير:

تَسقِي امتِياحاً نَدى المِسواكِ رِيقَتِها كما تَضمن ماء المُزنَةِ الرصفُ[2]

والتقدير: (تسقي نَدى رِيقَتِها المسواك)، ففصل بين المضاف (ندى) والمضاف إليه (ريقتها) بأجنبي وهو المفعول (المسواك)، وهو ليس مفعولاً للمضاف[3]؛ أي أجنبي.

وأجاز ابنُ هشام الأنصاري وضمنياً ابنُ مالك الفصلَ بينهما في بعض الأحيان ومنعه في غيرها، يقولُ ابنُ هشام الأنصاري إن: "مسائلَ الفصل سبع، منها ثلاثٌ جائزةٌ في السعةِ، إحداها: أن يكون المضافُ مصدراً والمضافُ إليه فاعله، والفاصلُ إما مفعولُهُ كقراءةِ ابن عامر (قتلُ أولادهم شركائِهم)...، وإما ظرفه كقول بعضِهم: (تَركُ يوماً نَفْسِك وهواها)، والثانية: أن يكون المضافُ وصفاً والمضافُ إليه إما مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثاني، كقراءةِ بعضِهم: (فلا تَحسبن الله مُخْلِفَ وعدهُ رُسُلِهِ)...أو ظرفه كقوله عليه الصلاة والسلام: (هل أَنْتُم تَاركُو لي صاحِبِي....)، والثّالثة: أن يكون الفاصلُ قسماً، كقولك: (هذا غلامُ والله زيدٍ) [4]، وكل هذهِ المسائل ناقشناها سابقاً.

---

[1] ينظر: السيوطي، الهمع: 432/2.

[2] ينظر: جرير، ديوانه: 278، وفي الديوان: (تسقي امتياحاً ندى المِسواكِ رِيقَتَها)، والسيوطي، الهمع: 432/2، والصبان، حاشية الصبان: 881/2، والشنقيطي، الدرر: 160/2، وابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 167/3، والأزهري، شرح التصريح: 735/1.

[3] ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 168/3، والأزهري، شرح التصريح: 736/1، والشنقيطي، الدرر: 160/2.

[4] ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 160/3-165، وانظر: حاشية الصبان: 879/2-880.

والأربعُ الباقيةُ تختص بالشعر، أولُها: الفصلُ بالأجنبي، ونعني به معمولَ غيرِ المضافِ فاعلاً كان أو مفعولاً أو ظرفاً[1]، فَمِن الفاعل قولُ الأعشى:

أنجب أيام والداه به ... إذْ نَجلاهُ فَنِعمَ ما نَجَلا[2]

وفيه فصلٌ بين المضاف (أيام) والمضاف إليه (إذ نجلاه) بالفاعل الأجنبي (والداه)[3] وهو لا يجوز.

ومما استشهد به على المفعول قول جرير السابق: (ندى المِسواك ريقَتِها)[4] ومن الظرف الأجنبي قول أبي حية النمري: (يكفُ يوماً يهُودِي) [5].

والثانيةُ الفصلُ بفاعل المضافِ[6] كما في قول الشّاعِر:

ما إن وجدنا للهوى من طِب ... ولا عدِمنا قهر وجد صب[7]

والتّقدير: (ما وجدنا للهوى طباً، وما عدمنا قهر صب وجد) ففصلَ بين المضاف (قهر) والمضاف إليه (صب) بفاعل المصدر (وجد) [8].

والثّالثة: بنعتِ المضافِ[9] ، كما في قول معاويةَ بن أبي سفيان:

---

[1] ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 165/3-168، والأزهري، شرح التصريح: 735/1-736.

[2] ينظر: الأعشى، ديوانه: (117)، وفي الديوان: (أنجب أيامُ والديهِ)، وابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 165/3، والسيوطي، الهمع: 434/2، والأزهري، شرح التصريح: 735/1، والتصريح على التوضيح: 58/2، والشنقيطي، الدرر: 164/2.

[3] ينظر: الشنقيطي، الدرر: 164/2.

[4] ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 167/3.

[5] ينظر: المرجع نفسه: 168/3.

[6] ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 169/3، والأزهري، شرح التصريح: 736/1.

[7] ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك: 169/3، والسيوطي، الهمع: 434/2، والأزهري، شرح التصريح: 736/1.

[8] ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 736/1.

[9] ينظر: المرجع نفسه: 172/3.

نَجوتُ وقد بل المُرادِي سيفَهُ   مِن ابن أبي شيخ الأباطِح طَالِبِ[1]

والتّقديرُ: (مِن ابن أبي طالبٍ شيخ الأباطِحِ)، ففصل بين المضاف (أبي) والمضاف إليه (طالبٍ) بنعت المضاف (شيخ الأباطح)[2]، ويعُد الشنقيطي (شيخ الأباطح) نعتاً للمضاف والمضاف إليه معاً[3].

والرابعة: بالنّداء، ومنه قولُ الشّاعِر:

كأن بِرذَون أبا عصامِ   زيدٍ حِمار دُق باللّجامِ[4]

والتقدير: (كأن بِرذَون زيدٍ يا أبا عصام)، ففصل بين المضاف (برذون) والمضاف إليه (زيدٍ) بالنّداء (أبا عصام)[5]، على الرغم من أن الفاصلَ مِما يُتَوسعُ فيه في الكلام، إلاّ أنّه لوروده بين المضاف والمضاف إليه عُد من باب الضرورة لشدةِ اتصال المضاف والمضاف إليه واتّحادهما وكأنهما كلمةٌ واحدةٌ.

وقد ذكر ابنُ هشام الأنصاري أن هذهِ المسائلَ السبعةَ تتّفقُ والمذهب الكوفي في جواز الفصل بالظّرف والجار والمجرور وغيرهما بين المضاف والمضاف إليه، يقولُ: "والحق عند الكوفيين أن مسائلَ الفصل سبع منها ثلاثٌ جائزةٌ في السعةِ"[6].

---

[1] ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 172/3، وابن جنّي، الخصائص: 404/2، والسيوطي، الهمع: 433/2، والأزهري، شرح التصريح: 737/1، وشرح ابن عقيل: 84/3.

[2] ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 173/3، والأزهري، شرح التصريح: 37/1.

[3] ينظر: الشنقيطي، الدرر: 162/2-163.

[4] ينظر:ابن جني، الخصائص: 404/2، وابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 174/3، والسيوطي، الهمع: 433/2، والأزهري، شرح التصريح: 738/1.

[5] ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 174/3، والسيوطي، الهمع: 434/2، والأزهري، شرح التصريح: 738/1.

[6] ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 159/3-160، وينظر: الأزهري، شرح التصريح: 732/1.

وعلى كُل، فإن ما قاله النّحاةُ بخصوص الفصل بين المضاف والمـضاف إليه إن كان في الضرورة أو في السعةِ كما عند السيوطي وابن مالك لا يُعد فصلاً جائزاً ومطّرداً؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة الّتي ترتبطُ بجزأيها ببؤرةِ الجملةِ ارتباطاً يجمعُ بينهما؛ لذا يجبُ علينا أن نُقَيد الفصلَ بين المتضايفين بما ورد في اللسان العربي الفصيح، فنحفظهُ ولا نقيسُ عليه حفاظاً علـى قرينـة التّلازم بينهما[1]. وخاصة أن النّحاةَ الأوائلَ –حسب استقرائهم- لم يقيسوا عليها.

وقد علّل محمد محيي الدين عبد الحميد التّجاذب بين النّحـاة بخـصوص الفصل بين المضاف والمضاف إليه من البصريين إلى الكوفيين والنّحاة المتأخرين بقوله: "ولما أراد المتأخرون من النحاةِ أن يفْصِلُوا في هذه المسألةِ نظـرُوا إلـى الأدلةِ الّتي ورد فيها الفصلُ بين المضاف والمضاف إليه، فوجدُوا بعـض هـذه الدلائل كلاماً لا ضرورة فيه كقراءاتٍ رُويتْ في بعض آيات القرآن، وكأحاديثَ رُويتْ عن النّبي (ص) وهو أفصحُ العربِ، وكعباراتٍ رواهـا الأثبـاتُ عمـن شافهوهم من العرب المحتج بكلامهم، فلم يستطيعُوا إلاّ أن يجعلُوا مسائلَ الفـصل بين المتضايفين على ضربين: ضرب يجوزُ في سعةِ الكلام، وذلك فيما وجدُوا له دليلاً في الكلام المنثور، أو وجدوه شائعاً في شعر الشّعراء المعروفين... وضرب لا يجوزُ في سعةِ الكلام، وإنّما يحتملُ منه ما ورد في الشعر، ويعتبرُ ضـرورةً من ضروراتِ الشعر، وهو لم يجِدُوا له دليلاً في غيرِ الشعر الّذي لم يُعرفْ قائِلُهُ أو عُرِفَ ولكن التّعليلَ الّذي يسلكه في مسالكِ الكلامِ العربي غيرُ متوافرٍ فيه"[2].

ولعل الخلاف بين النّحاة الأوائل مردهُ القاعدةُ المعياريـةُ المبنيـةُ علـى الاستقراء الناقص، بعكس المتأخرين الّذين فَصلُوا هذِهِ المسائلَ وأجازُوا الفـصلَ بينهما في مواضع ومنعوها في أخرى.

ونحن هنا وضعنا الفصل بين المضاف والمضاف إليه في بـاب الفـصل القبيح والممنوع بناء على رأي الأوائل دون إغفال جهد المتأخرين، وخاصةً أنها

---

[1] ينظر: علي، بحث(الفصل النحوي): 13.

[2] ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 3/159-160.

مسألةٌ لَقِيتِ التجاذُب الكبيـر بـين النّحـاة البـصريين والكـوفيين، المتقـدمين والمتأخرين.

وقد أجاز مجمعُ اللغةِ العربيةِ في القاهرة الفصل بين المتضايفين بالعطف كما في قولنا "مكان وموعِدُ الحفل"[1]، وهذا الأمر كان معروفـاً عنـد القـدماء، وأغلبهم عده من الفصل بالضرورة، يقول سيبويه: "ويجوز في الشعر على هـذا: (مررتُ بخير وأفضل من ثَم)" [2]؛ أي بالفصل بين المضاف (بخير) والمـضاف إليه (من) بالحرف العاطف والمعطوف (وأفضل).

الفَصلُ القَبِيحُ والممنوعُ بين التّابع والمتبوع:

1_ الصفة والموصوف:

على الرغم من جواز الفصل بين الصفة والموصوف في حالات معينَةٍ إلاّ أن التّرابط بينهما يقتضي عدم الفَصل؛ لأنّهما كالشيء الواحد[3]، ولكن هذا المنـع ليس مطلقاً، إذ يجوزُ الفصلُ بين الصفة والموصوف في حالاتٍ ذكرناهـا فـي الفصل الثاني، ويمتنعُ في حالاتٍ أُخَر، والمنْعُ والجوازُ مردهُ نوعُ الفاصل، أهـو أجنبي محض أم غيرُ أجنبي؟

فلا يجوزُ الفصلُ بين الصفة والموصوف بِمُبايِنٍ محضٍ؛ أي أجنبي بالكلّية عن الصفة والموصوف، فلا يُقَالُ: (مررتُ برجلٍ على فرسٍ عاقـلٍ أبلـقَ) [4]، فالأصل: (مررت برجلٍ عاقلٍ على فرس أبلقَ)، وفي العبارةِ فصلان ممنوعـان، الأول: الفصلُ بين الموصوف (رجل) وصفته (عاقل) بأجنبي وهو (على فرس)، والثاني: الفصل بين الموصوف (فرس) وصفته (أبلق) بنعت رجلٍ وهو (عاقل)، وفي كلتا الحالتين يُمنَعُ الفصلُ؛ لأن الفاصلَ أجنبي عن الصفة والموصوف.

---

[1] أبو الهيجاء، ياسين (2002م)، مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد-الأردن: 54-57، وفيها آراء العلماء القدماء والمحـدثين بخصوص هذه المسألة.

[2] سيبويه: 180/1.

[3] ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر: 305/2.

[4] ينظر: السيوطي، الهمع: 115/3.

ومما مُنِع فيه الفصلُ بين الصفة والموصوف قولُ عروةَ بن الوردِ:

قُلْتُ لقومٍ، في الكَنِيـفِ تَروحُـوا، عشِيـةَ بِتْنَـا عند مـاوان رُزح[1]

وأصـلُ البيـت: (قُلْتُ لقـومٍ رُزحٍ عشية بتنا عند ماوان في الكَنِيفِ)، فـ(رزح) صفة لـ(قوم)، وفُصِلَ بينهما بأجنبي، وهو من باب الشذوذ[2]؛ بمعنى أن (قومٍ) موصوف و (رزح) صفته، وفصل بينهما بأجنبيات كثيرة (في الكنيـف تروحوا عشية بتنا عند ماوان) وهذا لا يجوزُ؛ لأنَّهُ فصلٌ بين الصفة والموصوف بأجنبي محضٍ.

ولا يجوزُ فصلُ نعتِ المبهم ونحوه مِما لا يـستغني عـن الـصفة مـن منعوته[3]؛ بمعنى لا يجوزُ فصلُ المنعوت المبهم من نعته الّذي لا يستغني عنـه، فلا يُقَالُ في (ضرب هذَا الرجُلُ زيداً) و (طلعت الشعرى العُبور): (ضرب هـذا زيداً الرجلُ) و(الشعرى طلَعتِ العُبورُ) [4].

فلا يصح الفصل بين الصفة (العبور) وموصوفها (الشعرى)؛ لأن المنعوت مبهم، ومع الفصل يختل التّركيب والمعنى؛ لأن المنعوتَ مبهم متصلٌ بصفته، ولا يصحُ الفصلُ بين الموصوف المبهم (هذا) وصفته (الرجل)؛ لأن المنعوت (هـذا) لا يستغني عن صفته؛ بمعنى: نَعتُ اسمِ الإشارةِ لا يُفْصلُ منه[5]. والأغلب عـد (الرجل) بدلاً من اسم الإشارة، وإن كان كذلك، فلا يصِح الفصلُ أيضاً بين البدل والمبدل منه في مثل هذهِ الحالةِ.

---

[1] ينظر: عروة بن الورد (1998م)، ديوان عروة بن الورد (أمير الصعاليك)، دراسة وشرح وتحقيق: أسماء أبو بكر محمد، منشورات محمد علـي بيـضون، دار الكتـب العلميـة، بيروت-لبنان: 51، وفي الديوان: (رُزحِ)، والـسيوطي، الهمـع: 115/3، والـشنقيطي، الدرر: 362/2.

[2] ينظر: الشنقيطي، الدرر: 362/2-363.

[3] ينظر: السيوطي، الهمع: 115/3، والصبان، حاشية الصبان: 1031/3.

[4] ينظر: السيوطي، الهمع: 115/3، وابن مالك، شرح التسهيل: 287/3، والصبان، حاشـية الصبان: 1031/3.

[5] ينظر: ابن السراج، الأصول: 32/2-33.

ومثل الأخير قولنا: (مررت بهذا وا ـ الرجل)؛ لأن الموصوف (هذا) مبهم يحتاج إلى الصفة أكثر من احتياج الموصوف الظاهر؛ لذا ساغ قولُهم: (مـررتُ بزيدٍ -وا - النشيط)؛ لأن احتياج (زيد) للصفة أقل من احتياج (هـذا) المـبهم إليها[1]. يقول الجرجاني: "وأما امتناعهم من أن يقولوا: (مررتُ بهذا ذي المال)؛ لأجل أن المبهم إذا احتاج إلى الصفة كان اتّصالها به أشد مـن اتّـصالها بزيـدٍ ونحوه"[2].

ولا يجوزُ الفصلُ بين نعتٍ مُلَازِمٍ للتبعية ومنعوته، كأبيض يقَق وغيـره؛ لأن النعتَ لا يستقل بنفسِهِ في الاستعمال بغير منعوته، مثل: (هذا الورقُ أبـيضُ يقَقٌ)؛ أي خَالص البياض[3]، فلا يجوزُ الفصلُ بين المنعـوتِ (أبـيض) ونعتـه (يققٌ)؛ لأن (يققٌ) لا تَرِدُ في السياقَاتِ منفصلةً عن منعوتها.

ومِن الفَصل بالضرُورة [4] بين الصفة والموصوف قولُ لبيد:

فَصلقْنَـا في مُـرادٍ صلقَـةً   وصُـداءٍ أَلحقَتْهُـم بالثلَـلْ[5]

ففيه فصلٌ بين الموصوف (صلقةً) وصفته (ألحقتهم بالثللْ) بالمعطـ ـوف والحرف العاطفه (وصُداءٍ) [6]، وهو فاصلٌ أجنبي عن الموصوف والصفة؛ لذا لم يجز.

---

[1]ينظر: علي، بحث: الفصل النحوي: 15.

[2]ينظر: الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح: 924/2.

[3]ينظر: السيوطي، الهمع: 116/3، وحسن، النحو الوافي: 436/3.

[4]ينظر: علي، بحث: (الفصل النحوي): 15، و صالح، قاسـم محمـد (1991م)، الظـاهرة النّحوية بين الزمخشري وأبي حيان، ط1، عمان: 208-209.

[5]ينظر: لبيد (د.ت)، ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر، بيروت-لبنان: 146، وابـن جني، الخصائص: 396/2، وابن منظور، لسان العرب: (ثلـل): 123/2، والـسخاوي، المفضل في شرح المفصل: 92.

[6]ينظر: ابن جني، الخصائص: 396/2، وقاسم ، الظاهرة النحوية بين الزمخـشري وأبـي حيان: 209.

ومِثْلُهُ قولُ الشاعِر:

أمرت من الكتان خيطاً وأرسلتْ رسُولاً إلى أُخْرى جرياً يُعِينُها[1]

وتقدير البيت: (وأرسلت إلى أخرى رسولاً جرياً)[2]، إذ فُصِلَ بين الموصوف (رسولاً) وصفته (جرياً) بالجار والمجرور الأجنبي (إلى أخرى) [3].

ولا يجوزُ الفصلُ بين جزأي الصفة بفاصلٍ أجنبي؛ لأن الجزأين لا يستغني أحدُهُما عن الآخر، ففي عبارة (إن امرأ يُنصح ولا يقبل خاسر) لا يجوزُ الفصلُ بـ(خاسر) بين (ينصح) ومعطوفه (ولا يقبل)؛ لأنّهما جزءا صفة لا يُستَغْنَى بأحدهما عن الآخر[4]، وبناء على ذلك، فإن التقدير: (إن امرأ ينصح خاسر ولا يقبل)، وفيها فصلٌ بالخبر (خاسر) بين جزأي الصفة (ينصح) و (لا يقبل)، وهذا يؤدي إلى خلل في التّركيب والمعنى؛ لأن المعطوف (لا يقبل) مُتَمم للمعطوف عليه (ينصح)، والمعطوف والمعطوف عليه جزءان لنعتٍ واحدٍ في المعنى[5].

ولا يجوزُ أيضاً الفصلُ بين الموصوف والصفة الّتي تشبه التّوكيد، ففي قوله تعالى: **(لا تَتخِذُوا إلهين اثْنَين)** [6]، لا يجوزُ الفصلُ بين الصفة (اثنين) وموصوفها (إلهين)؛ لأن الصفةَ (اثنين) تشبِهُ توكيد التوكيدِ الّذي لا يجوزُ الفصلُ فيه[7].

2_ التوكيدُ والمُؤكّد:

ينطبقُ على التّوكيدِ والمؤكّدِ ما جِيء به على الصفة والموصوف، يقولُ السيوطي: "ولا يجوزُ الفصلُ بِمُباِينٍ محضٍ؛ أي أجنبي بالكلّية من التّابع

[1] ينظر: ابن جنّي، الخصائص: 396/2.

[2] ينظر: المرجع نفسه: 396/2.

[3] ينظر: قاسم ، الظاهرة النّحوية بين الزمخشري وأبي حيان: 208.

[4] ينظر: السيوطي، الهمع: 116/3.

[5] ينظر: حسن، النحو الوافي: 436/3.

[6] النحل: 51.

[7] ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 286/3.

والمتبوع"[1]. والشّواهِدُ في بابِ الجوازِ أكثرُ مـن المنـع بخـصوصِ التّوكيـد والمؤكّد.

لا يفصل بين (كلّ) وتوابعها[2]؛ بمعنى أنّه لا يفصل بين كلمة "كل" ومـا يليها من الألفاظ الملحقة والمستعملة في التوكيد وهي (أجمع وجمعاء وأجمعـون وجمع....) [3] فلا يجوز الفصل بين (كلّهم) و(أجمعون) في قوله تعالى: **(فَـسجد الملئِكَةُ كُلهُم أَجمعُون)** [4] بأيةِ كلمةٍ أخرى لشدةِ اتّصال هـذه الألفـاظِ الملحقـةِ بـ(كلّ) مِن حيثُ الاستعمالُ اللغوي الّتي وردت فيه.

ولا يفصلُ أيضاً بين التّوكيد والمؤكّد بـ(إما) على الأصح، فـلا يُقَـالُ: (مررتُ بقومِك إما أجمعين وإما بعضهم، ولا مررتُ بهم إما كلّهم وإما بعضهم)، وأجاز ذلك الكسائي والفراءُ[5]، يقولُ ابنُ السراج: "واعلم أنّه لا يجوزُ أن تقولَ: (مررتُ بقومِك إما بعضهم وإما أجمعين، وإما كلّهم وإما بعضهم)؛ لأن أجمعـين لا تنفردُ، ولكن تقولُ: (إما بهم كلّهم وإما بهم أجمعين)، فإن قلت: (مررت بقومك إما كلهم وإما بعضهم) جاز على قُبحٍ"[6]، فلا يجوز الفصلُ بين المؤكد (قومـك) والتوكيد (أجمعين) بـ(إما)، ولا بين (بهم) و (كلهم) كما فـي المثـال الثـاني؛ لانفراد التوكيد عن المؤكد بـ(إما)، وحتى لو جاز فهو من باب الفصل القبيح بين المؤكد والتوكيد.

3_ الفَصلُ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه والبدل والمبدل منه:

ينطبقُ على التّابعين السابقين ما ينطبقُ على الصفة والموصوف والتّوكيـد والمؤكّد من جواز الفصل بينهما بغير الأجنبي ومنعه بالأجنبي، على الرغم مـن

---

[1] ينظر: السيوطي، الهمع: 115/3.

[2] ينظر: المرجع نفسه: 116/3.

[3] ينظر: حسن، النحو الوافي: 517/3.

[4] الحجر: 30.

[5] ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 299/3.

[6] ابن السراج، الأصول: 23/2.

نُدرةِ الشّواهِدِ الّتي ساقها النّحاةُ على الجواز والمنع، وتحديداً المنع، ومما ورد فيه فصلٌ غيرُ جائزٍ بين المعطوف والمعطوف عليه قولُ لبيد السابق:

فَصلقْنَـا في مُـرادٍ صلْقَـةً وصُـداءٍ أَلْحقَتْهُـم بالثلَـلْ[1]

وفيه فصلٌ بين المعطوف والمعطوف عليه بالمصدر الذي هو (صلقة)[2]، فالمعطوف عليه (مراد) والمعطوف (صداء) والمصدر الأجنبي (صلقة)، وهو لا يجوزُ في سعةِ الكلام.

على الرغم من أن تشديد النحاةِ في المعطوف والمعطوف عليه كان بـين أداة العطف والاسم المعطوف، وليس المعطوف والمعطوف عليه كما سنرى فـي جزئية الأداة ومدخولها.

وخلاصة القول إن "ما قِيلَ عن الموصوف وصفته يُقَالُ عن سائر التوابع، فلا يفصلُ بالأجنبي المحض بين المؤكّد والتّوكيد، ولا بين البدل وما أبدل منـه، ولا المعطوف وما عطف عليه؛ لئلا تَضعُفَ قرينةُ التّلازُمِ بـين هـذه الأزواج، وتقريرُ النحويين لضرورة التّلازمِ بين التّابع ومتبوعه يتسِقُ مع حرصهم علـى وضوح التّراكيب النّحوية واطّرادها من خلال توفّر قرينة التلازم"[3].

الفَصلُ بين الصلةِ والموصول:

لقد وضحنا في الفصل الثّاني أن الفصلَ بين الصلة والموصول جائز فـي أضيقِ حدودِهِ: بالجملة المعترضة وما يلحقها كالنّداء والحال والقسم وبـ(كـان) الزائدة، وببعض أجزاء الصلة؛ بمعنى أنّه يُفْصلُ بين الصلة والموصـول بغيـر الأجنبي كأجزاء الصلة، ومما يُتَوسعُ فيه في الكلام كالجملة المعترضة وملحقاتها كالنّداء والحال والقسم وبالزائد كـ(كان).

والصلةُ والموصولُ مرتبطان بعضهما ببعضٍ كالاسم الواحد، وبالتحديـد كالاسم المركّب تركيب مزجٍ، يقولُ ابنُ مالك: "للموصول مع الصلة شَبه بشطري

---

[1] ينظر: لبيد، ديوان لبيد بن ربيعة العامري: 146، وابن جني، الخصائص: 396/2، وابـن منظور، لسان العرب: (ثلل): 123/2، والسخاوي، المفضل في شرح المفصل: 92.

[2] ينظر: ابن جني، الخصائص: 396/2.

[3] ينظر: علي، بحث: (الفصل النحوي): 15.

الاسم، وأشبه الأسماء بهما المركّب تركيب مزجٍ كبعلبك"[1]، ويشتركُ في هذا المنع الموصولُ الحرفي والاسمي، يقولُ السيوطي: "الموصول والصلة حرفياً أو اسمياً، وَأَشْبَهُ شيءٍ بهما الاسم المركب تركيب مزجٍ"[2]؛ لذا لا يجوزُ الفصلُ بينهما بالأجنبي، فلا نقول مثلاً: (ضربتُ الّتي سوطاً أخوها جعفر)؛ لأنّنا فصلنا بين الاسم الموصول (الّتي) وجملة الصلة (أخوها جعفر) بـ(سوطاً) وهو أجنبي، وهو معمولُ الفعل (ضربت)، وصحة المسألة أن نقولَ (ضربتُ الّتي أخوها جعفر سوطاً) بعدم الفصل بين الاسم الموصول والصلة، على الرغم من تأخير معمول الفعل (ضربت)، أو نقول: (ضربت سوطاً التي أخوها جعفر) أو (سوطاً ضربت التي أخوها جعفر)، كل ذلك جائز[3].

ومما ورد شذوذاً بالفَصل بين أجزاءِ الصلَةِ بالأجنبي في ضرورة الشعر قولُ الشاعِر:

وأبغَضُ مَن وضعتُ إلي فيه ... لِساني معشَر عنْهُم أذودُ[4]

فَفُصِلَ بين الصلة (وضعتُ) ومعمولها (فيه لساني) بأجنبي، وهو (إلي) [5] المتعلّق بالمضاف إلى الموصول وهو (أبغض)، والأصلُ تأخيرهُ بعد (لساني)[6]، ليكون الأصل: (وأبغضُ من وضعتُ فيه لساني إلي معشر)[7]، ومثل ذلك قول الأعشى:

---

[1] ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 231/1.

[2] السيوطي، الهمع: 285/1.

[3] ينظر: ابن جنّي، اللمع في العربية: 126.

[4] ينظر: السيوطي، الهمع: 286/1، والشنقيطي، الدرر: 165/1، وابن مالك، شرح التسهيل: 233/1، وأبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب: 551/1.

[5] ينظر: السيوطي، الهمع: 286/1.

[6] ينظر: الشنقيطي، الدرر: 166/1.

[7] ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 233/1.

لسنا كمـن حلـتْ إيادٍ دارهـا تكْريتَ ترقُبُ حبـها أن يُحصـدا[1]

وتقدير البيت: (لسنا كمن حلّت دارها)، ثم أبدل (إياد) من (من حلّت دارها)، فإن حملته على هذا كان لحناً؛ لفـصلك بالبـدل بـين الـصلة وأجزائها[2]، وهو لا يجوزُ، والصوابُ تعليقُ (دارها) بمحذوف[3]؛ حتّى لا يفْصِلَ (إياد) بين أجزاء الصلة (حلّت دارها)؛ لأنّه لا يجوزُ الفصلُ بين أجزاءِ الـصلة بأجنبي وهو (إياد)، وعلى هذا الوجه يعد ابن جني ذلك لحناً بالفصل بالأجنبي بين أجزاءِ الصلَةِ.

وعد ابنُ النحاس أن الفصلَ في البيت غيرُ موجود، يقولُ: "ففي الظاهر قد فصل بـ(إياد) الذي هو بدل مِن (من) الموصول بين (حلّت) و (دارها)، الذي هو مفعول (حلّت)، فليس (دارها) بمفعول لـ(حلّت) هذه المذكورة، بل تمام الـصلة قوله: (حلّت دارها) منصوب بفعل آخر، لا بـ(حلّت) هذه المذكورة، فلـم يقـع الفصل".[4]

ومما ورد شذوذاً بالفصل بين الصلة والموصول بالنداء الـذي لـم يلـه مخاطب[5] قول الشاعر:

تعشّ فإن عاهدتني لا تخونني نكُن مِثْل من يا ذئب يصطحبان[6]

فلم يجز الفصل في السعة وجاز في الـضرورة بـين (مـن) وصـلتها (يصطحبان) بالنداء الذي لم يله مخاطب.

---

[1] ينظر: الأعشى، ديوانه: 56، وفي الديوان: (جعلت إياد) و (تمنع) بدل (ترقب)، وابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 541/2، وابن جني، الخصائص: 402/2، وابن النحـاس، التعليقة على المقرب: 108، وأبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب: 551/1.

[2] ينظر: ابن جنّي، الخصائص: 402/2.

[3] ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 541/2.

[4] ينظر: ابن النحاس، التعليقة على المقرب: 108.

[5] ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 233/1، وأبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب: 551/1.

[6] ينظر: سيبويه، الكتاب: 416/2، والشنقيطي، الدرر: 173/3، وابـن هـشام الأنـصاري، أوضح المسالك: 173/3، وابن مالك، شرح التسهيل: 233/1، وأبـو حيـان الأندلـسي، ارتشاف الضرب: 551/1.

ولا يجوزُ الفصلُ بين (أل) الموصولة وبين صلتها بحال، لا بـأجنبي ولا بغيره؛ لأنّها كجزءٍ من صلتها، فأل الموصولة تتّصلُ بالاسم العامل فيمـا بعـدهُ، فنقول: اشتهر الكاتبُ، واشتهر الكاتبـان، أو الكـاتبون أو الكاتبـة، ولا تكـونُ موصولةً إلاّ إذا دخلتْ على صفةٍ صريحةٍ[1]؛ لذا فالفصلُ بـين الألـف والـلام وصفتها لا يجوزُ نهائياً؛ لأن الألف واللام تمتزجُ بالصفة التي توصلُ بها؛ ولأنّها أشبهتْ أداةَ التعريفِ فعوملتْ معاملتها لفظاً[2]، فلا يفصلُ بينهما؛ لأنهمـا كـاللام الحرفيةِ مع ما دخلتْ عليه[3].

ولا يجوزُ الفصلُ بين الموصول الحرفي وصلته؛ لأن امتزاجهُ بصلته أشد من امتزاجِ الاسمِ بصلته، ويُستَثْنَى من ذلك (ما)، فيجوزُ فصلُها، نحو: (عجبـتُ مما زيداً تضرب)؛ لأنّها غيرُ عاملةٍ بخلاف (أن وأن وكي) [4]، فيجوز الفـصل بين ما وصلتها لكونها غير عاملةٍ، إذ فَصلَ (زيداً) في المثال السابق بـين (مـا) المصدرية والفعل (تضرب)، أما (أن وأن وكي) فلكونها عاملةً لا يجوزُ الفـصلُ بينها وبين صلتها، فلا يجوزُ أن نقولَ: (جئتك كي زيد يقول ذاك) و (لا خفت أن زيد يقول ذاك) [5]، بالفصل بين الموصول الحرفي العامل (كي و أن) وصـلتهما (يقول)؛ لامتزاج الموصول الحرفي بصلته.

وفي ذلك يقول الرضي: "أعجبنـي أن زيـداً ضـربت؛ لأن الحـروفَ الموصولةَ حروف المصدرية، هي والجملة بعدها بتأويل المصدر، فيطلب قربهـا من متضمن المصدر"[6]، بحيثُ لا يفصلُ بين المصدر المـؤول؛ لأنّـه كالكلمـة الواحدة.

---

[1] ينظر: الرضي، شرح الرضي: 69/3، وحسن، النحو الوافي: 356/1.

[2] ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 237/1.

[3] ينظر: الرضي، شرح الرضي: 69/3.

[4] ينظر: السيوطي، الهمع: 287/1.

[5] ينظر: ابن السراج، الأصول: 231/2.

[6] ينظر: الرضي، شرح الرضي: 69/3.

ولا يجوزُ مجيءُ تابع الموصول قبلَ مجيء صلته، بمعنى أنّه لا يُتْبَعُ بتابع من نعت أو عطف بيان أو نسق أو تأكيد أو بدل قبلَ تمامِ الصلةِ[1]؛ لأنّه يضعفُ قرينة التّلازم بينهما، فلا يصح قولُك: (نجح الّذي المجتهدُ اهـتم بدروسـه) ولا قولك: (فرحتُ بالّذي نفسه زارني) وغيرهما[2].

فأصل العبارة الأولى: (نجح الّذي اهتم بدروسه المجتهد)، على أساس أن (المجتهد) نعتٌ لـ(الّذي)، فلا يجوزُ أن يتَقَدم النعتُ (المجتهد) ليفصلَ بين الاسم الموصول (الّذي) وصلته (اهتم) قبلَ تمامِ جملةِ الصلَةِ.

وأصلُ المثال الثّاني: (فرحت بالذي زارني نفسه)، على أساس أن (نَفْسِهِ) توكيد معنوي لـ(الّذي)، فلا يجوزُ أن يتقدم التّوكيدُ المعنوي (نَفْسِهِ) ليفصل بـين الاسم الموصول (الذي) وصلته (زارني) قبل مجيء صلته.

ولا يجوزُ قولُنا: (أعطيتُ الّذي درهماً أكرمته زيد)، فقد فصلت بـ(درهم) بين (الذي)، وصلتها: (أكرمته)، ولا يجوز أن تقول: (أعطيت الذي أكرمه درهماً زيد)، فقد فصلت بـ(درهم) الأجنبي بين (أكرمه) و (زيد)، الـذي هـو فاعـل (أكرمه)، وهو بعض الصلة. [3] فلا يجوز الفصل بين الموصول وصلته، وحتـى بينه وبين أجزاء الصلة.

ولا يجوزُ الفصلُ بين الصلَةِ والموصول بحيثُ يخبرُ عن الموصول قبـلَ مجيءِ الصلةِ، فلا يجوزُ أن نقولَ: (الّذي مُحسِن أَكْرم زيداً) [4]؛ لأنّنا فصلنا بـين الاسم الموصول (الّذي) وخبره (محسن) قبلَ مجيءِ الـصلَةِ، وحقنَـا أن نقـولَ: (الذي أكرم زيداً محسن) بِعدمِ الفصل بين الاسم الموصول وصلته (أَكْرم زيـداً) بالخبر حتّى لو كان المبتدأ اسماً موصولاً.

---

[1] ينظر: السيوطي، الهمع: 287/1.

[2] ينظر: علي، بحث: (الفصل النحوي): 14، وحسن، النحو الوافي: 379/1.

[3] ينظر: ابن النّحاس، التعليقة على المقرب: 107.

[4] ينظر: السيوطي، الهمع: 287/1.

ولا يجوزُ الفصلُ بين الصلَةِ والموصول بالاستثناء (الأداة والمستثنى)، فلا نقولُ: (جاء الّذي إلاّ زيداً أساء)[1]؛ لأن الاستثناء (إلاّ زيداً) فَصلَ بين الاسم الموصول (الذي) وصلته (أساء)، وحقنَا أن نقولَ: (جاء الّذي أساء إلاّ زيداً) بعدم تقديم الاستثناءِ الّذي حقهُ التّأخيرُ[2] ليفصلَ بين الموصول وصلته.

وقد أول النحاةُ العطفَ على الاسم الموصول بالاسم الموصول على حذف الصلَةِ؛ لئلاّ يُفْصلَ بين الاسم الموصول وصلته؛ ولأن القاعدةَ المعياريةَ لا تجيزُ العطف على الاسم الموصول قبلَ تمامِ الصلةِ، فقدروا الصلةَ الواردةَ قبلَ حرف العطف، أو عدوا الصلةَ مشتركةً بين الاثنين كون المعطوفِ والمعطوف عليه اسمي موصولٍ[3].

ومِن حذفِ الصلَةِ قولُ الشاعِر:

وعند الّذي واللاتِ عُدنَك إحنةٌ عليك فلا يغْرُرك كَيدُ العوائِدِ[4]

وهذا جوازُهُ قليلٌ لدلالة صلةٍ أخرى، والتّقديرُ: (الذي عادك)[5]، والشاهدُ فيه دلالةُ صلة (اللات) وهي (عدنك) على صلة (الذي) المحذوفة[6]، وكل هذا التّقدير لئلاّ يفصلَ بين (الذي) وصلته بالعطف (واللات).

ومن ورود الصلة مشتركاً فيها قولُ الشّاعر:

صل الّذي والّتي منّاً بآصرةٍ وإن نأتْ عن مدى مرماهُما الرحِمُ[7]

---

[1] ينظر: السيوطي، الهمع: 287/1.

[2] ينظر: الرضي، شرح الرضي: 69/3.

[3] ينظر: السيوطي، الهمع: 287/1، وابن مالك، شرح التسهيل: 233/1، والرضي، شرح الرضي: 69/3.

[4] ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 625/2، والسيوطي، الهمع: 287/1، وابن مالك، شرح التسهيل: 233/1، والشنقيطي، الدرر: 168/1، وأبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب: 552/1.

[5] ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 225/2.

[6] ينظر: الشنقيطي، الدرر: 168/1.

[7] ينظر: السيوطي، الهمع: 287/1، وابن مالك، شرح التسهيل: 233/1، والشنقيطي، الدرر: 168/1، وأبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب: 552/1.

والشاهدُ فيه مجيءُ موصولين: (الذي والتي) مشتركين في صلة واحـدة، وهي مناً[1]؛ لئلا يفصلَ بين الصلة والموصول بالمعطوف، إذِ التّقديرُ: (صل الذي مناً والتي مناً بآصرةٍ).

وخلاصةُ القول إنّه لا بد للموصول من صلته؛ لأن الاسم الموصول مبهم، ولا يشيرُ إلى مدلولٍ بعينه، بحيثُ يحتاجُ إلى ما بعده جملـة فعليـة أو اسـمية، ويكونُ مع صلته في المعنى والحكم كلمةً واحدةً، ترتبطُ ببـؤرةِ الجملـةِ لتقـوم بدورها في المعنى، وقد أدرك النحاةُ العربُ القدماء هذا بقولهم: (لا محل لها من الإعراب)؛ لأنّها جاءت لتحديدِ الاسمِ قبلها ولتخصيصه[2]، وبنـاء علـى ذلـك؛ فالاتّحادُ بينهما يمنعُ الفصلَ بينهما وإن أُجِيز ذلك في بعض الأحيان فهـو ممـا يتوسع فيه في الكلام أو بغير الأجنبي.

الفَصلُ بين فعل التّعجبِ ومعمولِهِ:

ذكرنا في الفصل الأول جواز الفصل بين فعل التّعجب ومعموله بـالظّرف والجار والمجرور كونهما زوجين متلازمين على الرغم مـن اخـتلافِ النّحـاةِ بخصوص ذلك، يقولُ ابنُ هشام الأنصاري: "واختلفوا فـي الفـصل بظـرفٍ أو مجرور متعلقين بالفعل، والصحيح الجواز، كقـولهم: (مـا أحـسن بالرجـل أن يصدقَ!)، و(ما أقبح به أن يكذب!)...، ولو تعلّق الظّـرفُ والجـار والمجـرور بمعمول فعل التعجب، لم يجز الفصلُ به اتّفاقاً، نحو: (ما أحـسن معتكفـاً فـي المسجد!) و(أحسِن بجالسٍ عندك!)" [3].

ففي عبارة (ما أحسن بالرجل أن يصدقَ!) –حسب ابن هشام- فصلٌ جائز بين فعل التّعجب (أحسن) ومعموله (أن يصدقَ) بالجـار والمجـرور (بالرجـل) المتعلق بفعل التّعجب، وكذلك في عبارة (ما أقبح به أن يكذب!).

---

(1) ينظر: الشنقيطي، الدرر: 168/1.

(2) ينظر: عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها: 200.

(3) ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 236/3-237، وينظر: الـسيوطي، الهمـع: 40/3.

أما في العبارتين الأخيرتين، فلا يجوزُ أن نقولَ: (ما أحسن في المسجد معتكفاً) و (أَحسِن عندك بجالسٍ!)؛ لأنّه فيهما فصلٌ بين فعل التّعجب ومعموله بالجار والمجرور (في المسجد) وبالظرف (عندك) المتعلقين بمعمول فعل التّعجب.

وبناء على قول ابن هشام، فإن النحاةَ اختلفوا في جواز الفصل بين فعل التّعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور المتعلقين بفعل التعجب؛ لضعف فعل التّعجب، يقول السيوطي: "ولا يُفْصلُ بين المتعجب منه من (أفعل)، و(أَفْعِلْ) بشيءٍ لضعفهما بعدم التّصرف، فأشبها إن وأخواتها إلاّ بظرف ومجرور يتعلّق بالفعل، فإنّهُ يجوزُ على الصحيح لتوسعهم فيهما، ولجواز الفصل بهما بين إن ومعمولها، وليس فعلُ التعجبِ بأضعفَ منها، ولكثرة وروده، كقوله: (ما أَحسن في الهيجاء لقاءها)"[1]، فالسيوطي يجيزُ الفصلَ بينهما بالظرف والجار والمجرور المتعلقين بفعل التعجب مثل ابن هشام الأنصاري.

لكن الأخفشَ والمبرد وأكثر البصريين مالُوا إلى المنع، وذهب الفراءُ والجرمي والمازني والزجاج والفارسي وابن خروف والشّلوبين إلى الجواز[2]، ونُسِب الرفضُ إلى سيبويه، وهناك أيضاً قسم ثالث أجازوه على قبح[3].

وبناء على ذلك يمكننا القولُ إن الفصلَ بين فعل التّعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور المتعلقين بفعل التعجب غيرُ جائزٍ على الإطلاق، وإن أجازه بعضُ النّحاةِ إلاّ أن الأغلبية مع المنعِ أو الجوازِ على قبح، ويمكننا أيضاً القولُ إنّه لا يجوزُ الفصل بين فعل التعجب ومعموله بغير الظرف والجار والمجرور المتعلقين بالفعل على الرغم من قبحه؛ لذا وضعنا الفصل بين فعل التعجب ومعموله في باب الفصل القبيح والممنوع.

ومما ورد في الكلام النثري بخصوص الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور المتعلقين بالفعل قولُ عمرو بن معديكرب الزبيدي: (ما أَحسن في

---

[1] ينظر: السيوطي، الهمع: 40/3.

[2] ينظر: الأزهري، شرح التصريح: 65/2-66.

[3] ينظر: السيوطي، الهمع: 40/3.

الهيجاء لقاءها)[1]، إذ فَصلَ بين فعل التّعجب (أَحسن) ومعموله (لقاءها) بالجـار والمجرور المتعلق بالفعل، وجوازُهُ مختلَفٌ فيه حسب قول الأزهري السابق[2].

ومثلُ ذلك قولُ العباس بن مرداس:

وقالَ نَبِـي المسلميـن تَقَدمُوا   وأحبـب إلينـا أن نَكُون المُقَدما[3]

والشاهدُ فيه الفصلُ بين فعل التعجب (أحبب) ومعموله (أن نكون) بالجار والمجرور (إلينا) المتعلق بفعل التعجب.

ومن ذلك قولُ أوس بن حجر:

أُقِيـمُ بِدارِ الحزمِ ما دام حزمُـها   وأَحـرِ إذَا حالَـتْ بِـأَن أَتَحـولا[4]

ففصل بين فعل التعجب (أحر) ومعموله (بـأن أتحـولا) بـالظّرف (إذا حالت).

فانقسام النّحاةِ إلى مُجيز ومانعٍ للفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور المتعلقين بالفعل جعلنا نضعه في هذا الباب؛ لأنّه على الـرغم من وجودِ شواهد تُجيزُه إلاّ أنّها قليلة، وأصلاً قاعدةُ الجواز غيرُ مُجمـعٍ عليهـا ومختلَفٌ فيها؛ لذا فهو فصل غير مطرد وسائغ في الكلام العربي بكثرة، ويرتبط الجواز –في الغالب- بآراءٍ فرديةٍ لا يجوزُ تعميمُها في النّحو العربي.

---

[1] ينظر: السيوطي، الهمع: 40/3، وابن عقيل، شرح ابن عقيل: 157/3، والشنقيطي، الدرر: 296/2.

[2] ينظر: الأزهري، شرح التصريح: 65/2-66.

[3] ينظر: ابن مرداس، العباس (1991م)، ديوان العباس بن مرداس، جمعه وحقّقـه: يحيـى الجبوري، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت: 142، وفي الديوان: (المؤمنين) بدل (المسلمين) و(وحُب) بدل (وأحبب)، والـسيوطي، الهمـع: 38/3، والـشنقيطي، الـدرر: 297/2، والأزهري، شرح التصريح: 62/2، وابن عقيل، شرح ابن عقيل: 157/3.

[4] ينظر: ابن حجر، أوس (د.ت)، ديوانه، شرحه وضبط نصوصه وقدم لـه: عمـر فـاروق الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت-لبنان: 69، وابن هشام الأنـصاري، أوضـح المسالك: 236/3، والأزهري، شرح التصريح: 66/2، وأبو حيـان الأندلـسي، تـذكرة النّحاة: 292.

ولو تعلقَ الظرفُ والجار والمجرور بمعمول فعل التّعجب لم يجُز الفصلُ به اتفاقاً في مثل قولنا: (ما أحسن معتكفاً في المسجد، وأَحسِن بجالسٍ عندك)، فلا يُقَالُ فيهما: (ما أحسن في المسجدِ معتكفاً وأَحسِن عندك بجـالسٍ)؛ لـئلا يلـزم الفصل بين العامل ومعموله بمعمول معموله[1].

وجوز ابنُ مالك الفصلَ بينهما بالنداء، مستنداً في ذلك على قول علـي – رضي ا عنه-: (أعزز علي؛ أبا اليقظان أن أراك صريعاً مُجـدلاً)[2]، يقـولُ الأزهري: "وكذلك لا نقول: (ما أحسن يا عبد ا زيداً) بالفصل بالمنـادى بـين (أحسن) ومعموله بلا خلاف"[3]، إذ فصل بين (أحسن) ومعموله (زيداً) بالنداء (يا عبد ا)، وهو غير جائز على الرغم من استناد ابن مالك على قول علي، وقوله بخصوصه: "وهذا مُصحح للفصل بالمنادى"[4]، إلاّ أنّه يبقى رأياً منفرداً.

وجوز الجرمي وهشام الفصـلَ بينهما بالحال، كما في قولنا: (ما أحـسن مُقْبلاً زيداً!)[5] و(ما أحسن راكباً زيداً، وأحسِن راكباً بزيدٍ)[6] إذ أجازا الفـصلَ بين (أحسن) ومعموله (زيداً) بالحال (مقبلاً) وكذلك بالحـال (راكبـاً). وأجـاز الجرمي الفصلَ بينهما بالمصدر، كما في قولنا: (ما أحسن إحساناً زيداً!)[7]، وفيه فصلٌ بالمصدر (إحساناً) بين فعل التعجب (أحـسن) ومعمولـه (زيـداً)، يقـولُ السيوطي: "والجمهور على المنع فيهما"[8]؛ أي الفصل بالحال والمصدر.

---

[1] ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضـح المـسالك: 237/3، والـسيوطي، الهمـع: 40/3، والأزهري، شرح التصريح: 66/3.

[2] ينظر: السيوطي، الهمع: 40/3، والأزهري، شرح التصريح: 65/2.

[3] ينظر: الأزهري، شرح التصريح: 65/2.

[4] ينظر: المرجع نفسه: 65/2.

[5] ينظر: السيوطي، الهمع: 40/3، وهشام هو هشام بن معاوية الـضرير، ينظـر: الهمـع: 95/4.

[6] ينظر: الأزهري، شرح التصريح: 65/2.

[7] ينظر: السيوطي، الهمع: 40/3، والأزهري، شرح التصريح: 65/2.

[8] ينظر: السيوطي، الهمع: 40/3.

وجوز ابنُ كيسان الفصلَ بينهما بلولا الامتناعية، كما في قولنا: (ما أحسن لولا بخله زيداً)[1]، إذ أجاز الفصل بين فعل التّعجب (أحسن) ومعمولـه (زيـداً) بـ(لولا بخله)، قال أبو حيان: ولا حجة له على ذلك[2]، وكذلك المرادي رفـض الفصل بها [3].

فكل الآراءِ السابقةِ فرديةٌ لا يُقر بها أغلبُ النّحاةِ، وهي خروج عما أقـره النحاةُ من منعِ الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالأجنبي وبغير الأجنبي، حتـى الجار والمجرور والظرف المتعلقين بفعل التعجب، وضمنياً عدمُ جـواز الفـصل بينهما بالحال والمصدر والنداء ولولا، وهو من الفصل النّادِر والقبـيح الـذي لا يُستَساغُ في السعةِ، وفي رأيي أن هذهِ الأمثلةَ من باب الأمثلة المصطنعة.

والسببُ في منع الفصل بينهما يعودُ إلى ضعفِ فعل التعجب لكونه فرعـاً في العمل، والفرعُ ينحط عن الأصل، وكذلك كون صيغة التعجب تجري مجـرى الأمثال للزومها طريقة واحدة[4]، وكل هذا سبب في شدةِ اتصال فعـل التّعجـبِ بمعموله كزوجين متلازمين ومتجاورين يصعُبُ الفصلُ بينهما.

الفَصلُ بين المميز والتّمييز:

نحن نعلم أن تمييز النسبةِ يوضحُ ويزيلُ الإبهام عن جملة سبقَتْهُ، فالمميز غير محدد كونه جملةً؛ لذا لا نستطيعُ أن نحدد المميز حتى نرى علاقَتَهُ بالتّمييز، فالفصلُ بينهما غيرُ واضحٍ وملموسٍ كون المميز ملحوظاً بين عناصرِ الجملـةِ، فمثلاً قوله تعالى: (واشْتَعلَ الرأْسُ شَيباً) [5] يحتوي على تمييز وهـو (شـيباً)، إذ أزال هذا التمييزُ الغموض والإبهام عن الجملة كاملةً (واشتعل الرأس)، فـ(شيباً) وضح نسبةَ الاشتعال إلى الرأس، وبالتالي فالمميزُ غيرُ واضـح وغيـرُ محـددٍ، والفصل أو عدمه بين المميز والتّمييز لا يمكِنُ تحديدُهُ.

---

(1) ينظر: السيوطي، الهمع: 41/3، والأزهري، شرح التصريح: 65/2.

(2) ينظر: السيوطي، الهمع: 41/3.

(3) ينظر: الأزهري، شرح التصريح: 65/2.

(4) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 422/4.

(5) ينظر: مريم: 4.

وجُل النحاةِ منعُوا الفصلَ بين تمييز الذات وخاصة تمييز الأعداد المركبة والعقود والمميز (العدد)، يقولُ ابنُ مالك: "وإنّما كان الأمرُ كذلك؛ لأن العدد مميز بمنصوب مُستَطَالٍ بالتّركيبِ إن كان مركّباً، وبالزيـادتين فـي آخـره إن كـان للعشرين أو إحدى أخواتها، فموضعُ التّمييز منه بعيد دون فصلٍ، فلو فصلنا بشيء لازداد بعداً، فَمُنِع الانفصالُ إلاّ في الضرورة"[1]، فعند قولنـا: (العـشرون لـك درهماً) فيه قبح، ولو قلنا: (أتاك ثلاثون اليوم درهماً)، كان قبيحاً في الكلام[2].

فوجودُ التّركيبِ في الأعدادِ المركّبةِ يمثلُ مساحةً طويلـةً بـين المميـز والتمييز؛ لذلك لا يجوزُ الفصلُ بينهما، وكذلك في ألفاظ العقود؛ فوجود الزيادتين (الواو أو الياء والنون) تُبعِدُ المميز عن تمييزه، وهذا البعدُ يقفُ حائلاً دون جواز الفصل بين المميز (الأعداد المركبة وألفاظ العقود) وتمييزها.

فلا يجوزُ الفصلُ بين المميز (العشرون) والتمييز (درهماً) بـشبهِ الجملـة (لك)، ولا بالظرف كما في مثال سيبويه السابق: (أتاك ثلاثون اليوم درهماً)، وإن جاز فهو على قبح.

ويجوزُ الفصلُ بينهما في الضرورة ولا يجوزُ في السعةِ[3]، ومما أُجيز في الضرورة لقبحه ومنعه في السعةِ قولُ الشّاعر:

في خَمس عشْرةَ مِن جُمادى ليلةً لا أستطيعُ على الفراش رُقَـادِي[4]

وفيه فصلٌ بين (خَمس عشْرةَ) وتمييزه (ليلةً) بـ(من جُمادى)، وهـذا لا يجوز في الكلام النثري.

ومنه أيضاً قولُ العباس بن مرداس:

---

[1] ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 419/2.

[2] ينظر: سيبويه، الكتاب: 158/2.

[3] ينظر: السيوطي، الهمع: 273/2، وأبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب: 356/1.

[4] ينظر: السيوطي، الهمع: 273/2، والشنقيطي، الدرر: 535/1، والمبرد، المقتضب: 56/3، وأبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب: 356/1.

على أنني بعد ما قد مضى   ثلاثون للهجر حولاً كميلا[1]

وفيه فصلٌ بين المميز (ثلاثون) والتّمييز (حولاً) بالجار والمجرور (للهجر)، وهذا قليلٌ لا يقاس عليه[2]، وهو من باب الضرورة[3].

ومن ذلك أيضاً قولُ الشاعر:

وعشرون منها أصبعاً من ورائنا[4]

وفيه فصلٌ بين المميز (عشرون) وتمييزه (أصبعاً) بشبه الجملة (منها)، وهو فصل لا يجوز إلاّ في الضرورة.

الفَصلُ بين المصدر ومعمولِهِ:

شدد النّحاةُ على الاتّصال والتّرابط بين المصدر ومعموله كونهما يشبهان اتّصالَ الصلةِ والموصول، وأقروا أنّه لا يفصلُ بين المصدر العامل ومعمولِهِ بأجنبي[5]، وأولُوا الشواهد الّتي ورد فيها الفصلُ بينهما بالأجنبي؛ لئلّا يُفْصلَ بين المصدر ومعموله، فكما لا يُفْصلُ بين الصلَةِ والموصول بالأجنبي كذلك لا يُفْصلُ بين المصدر العامل ومعموله بأجنبي[6].

---

[1] ينظر: ابن مرداس، ديوانه: 127، وسيبويه، الكتاب: 158/2، والسيوطي، الهمع: 273/2، وابن مالك، شرح التسهيل: 419/2، والصبان، حاشية الصبان: 1507/4، والمبرد، المقتضب: 55/3، وابن يعيش، شرح المفصل: 174/3، والبغدادي، خزانة الأدب: 281/3.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف: 287/1.

[3] ينظر: المبرد، المقتضب: 55/3.

[4] ينظر: السيوطي، الهمع: 373/2، والشنقيطي، الدرر: 536/1، وابن يعيش، شرح المفصل: 174/3.

[5] ينظر: السيوطي، الهمع: 46/3، والأزهري، شرح التصريح: 5/2، والصبان، حاشية الصبان: 902/2، وابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 183/3، والرضي، شرح الرضي: 406/3.

[6] ينظر: الصبان، حاشية الصبان: 902/2.

ومما أوهم الفصلَ بالأجنبي قولُهُ تعالى: **{إنهُ على رجعِهِ لقَادِر* يوم تُبلَى السرائِرُ}** [1]، إذ عد الزمخشري (يوم تُبلى) منصوباً بـ(رجعِهِ) [2]، وعد أبو جعفر النّحاس ذلك غلطاً؛ لأنّه فرقَ بين الصلةِ والموصول[3]، وكذلك فعلَ ابنُ جنّـي[4]، وحدد العكبري ثلاثةَ أوجهٍ لنصب (يوم): أحدها: هو معمول (قـادر)، والثـاني: على التّبيين؛ أي يرجع يوم تبلى، والثالث: تقديره: (اذكر)، ولا يجوزُ أن يعمـلَ فيه (رجعه) للفصل بينهما بالخبر[5]، فالمعنى يقتضي تعلق الظرف بـ(رجعـه)، والإعراب يمنعه لما فيه فصل بين المصدر ومعموله بأجنبي[6].

وقد قدر ابنُ مالك عاملاً مقدراً لنصب (يوم) بقوله: "وهكذا يفعلُ فيما أوهم الفصل كقوله تعالى...، فإن ظاهِرهُ أن (يوم) منصوب برجعه، ولا يجـوز ذلـك لاستلزامه الفصلَ بخبر إن الذي هو (لقادر)، فالمُخَلصُ مِن ذلك أن ينصب (يـوم تُبلَى السرائرُ) بعامل مقـدر مدلول عليه برجعه، كأنّه قِيلَ: برجعـه يوم تبلـى السرائر"[7]، على الرغمِ مِن أن ابن الحاجب اغتفر الفصلَ بينهما بالظرف[8]، فكل الآراء السابقة تتجِهُ للمحافظةِ على القاعدة المعيارية الّتي لا تُجِيزُ الفـصلَ بـين المصدر ومعموله.

ومما يُوهِمُ الفصلَ قولُ الشماخ:

وهُـن وُقُـوفٌ ينْتَظِـرن قضاءهُ   بِضاحِي عذَاةٍ أمرهُ وهو ضامِـزُ [9]

---

[1] الطارق: 8-9.

[2] ينظر: الزمخشري، الكشّاف: 737/4، والصبان، حاشية الصبان: 902/2.

[3] ينظر: أبو جعفر النّحاس، إعراب القرآن: 125/5.

[4] ينظر: ابن جنّي، الخصائص: 256/3.

[5] ينظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن: 285/2.

[6] ينظر: الزركشي، البرهان: 309/1.

[7] ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 114/3.

[8] ينظر: الصبان، حاشية الصبان: 902/2.

[9] ينظر: الشماخ (د.ت)، ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، حقّقه وشـرحه: صـلاح الـدين الهادي، دار المعارف، القاهرة: 177، وفي الديوان: (لهن صليلٌ) بدل (وهـن وقـوف)،

وفيه قد يُظَن أن (بضاحي عذاةٍ) متعلقٌ بـ(ينتظرن)، وقـد فـصل بـين (قضاءُه) و(أمرُه)، ولو كان ذلك لَفُصِلَ بين المصدر ومعموله بالأجنبي، والأمـرُ ليس كذلك، إذِ الواجبُ أن يُجعلَ (قضاءُه) متعلقاً به الجار والمجرور، فلا يكـونُ بينه وبين منصوبه فصلٌ بأجنبي[1].

ومن ذلك قولُه تعالى: **(كُتِب عليكُمُ الصيامُ كما كُتِب على الّذين مِن قَـبلِكُم لعلّكُم تتقُون* أياماً معدُوداتٍ)،** [2] فقد ذهب الزمخشري إلى أن (أياماً) منـصوبة بالصيام[3]، وبناء عليه، فقد فُصِلَ بين المصدر (الصيام) ومعموله (أياماً) بأجنبي، وهو (كما كُتِب علَى الّذِين مِن قَبلِكم لعلّكم تَتقُون).

لكن العلماء رفضُوا هذا التقدير؛ لأن فيه فصلاً بين المـصدر ومعمولـهِ بالأجنبي، يقولُ العكبري: "ولا يجوزُ أن ينتصب بـ(الصيام) المذكور في الآيـة؛ لأنّه مصدر، وقد فرق بينه وبين (أيام) بقوله: (كما كتب)، ويعمل فيه المـصدرُ كالصلة، ولا يفرقُ بين الصلة والموصول بالأجنبي، وإن جعلت صفة الصيام، لم يجز أيضاً؛ لأن المصدر إذا وُصِفَ لا يعملُ، والوجه أن يكون العاملُ في (أيـام) محذوفاً تقديره: (صوموا أياماً)" [4].

ولا يجوزُ أن نقولَ: (عجِبتُ مِن ضربِك الشّديدِ زيداً) [5]، ولا (عجِبتُ من أَكلِك وشُربِك اللبن)؛ لأنّه لا يفصلُ بين المصدر وعامله بتابع[6]، ففـي الأولـى

وابن مالك، شرح التسهيل: 114/3، وابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي: 202، والمبرد، المقتضب: 15/1.

[1] ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 115/3.

[2] البقرة: 183-184.

[3] ينظر: الزمخشري، الكشّاف: 251/1.

[4] ينظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن: 80/1، وأبو جعفر النّحاس، إعـراب القـرآن: 94/1.

[5] ينظر: السيوطي، الهمع: 46/3، وابن جني، الخصائص: 258/3.

[6] ينظر: السيوطي، الهمع: 46/3.

فَصلٌ بين المصدر (ضربك) ومعموله (زيداً) بنعت المصدر (الشديد)، وفي الثانية فصلٌ بين المصدر (أكلك) وعامله (اللبن) بالعطف (وشُربك).

وقد أولَ النّحاةُ ما ورد فيه الفصلُ بتابعٍ؛ لئلا يفصلَ بين المصدر ومعموله بتابعه، ومن ذلك قولُ الحطيئةِ:

أَزمعتُ يأْساً مُبينَـاً مِـن نَوالِكُمُ   ولن تَرى طَـارداً لِلحُـرِ كالياس[1]

فَمِن الوهمِ تعلقُ (مِن نوالكم) بـ(يأساً)؛ لأن المصدر (يأسـاً) لا يوصـفُ قبلَ أن يأتي معمولُهُ[2]؛ وبناء عليه يمتنعُ الفصلُ بين المصدر (يأسـاً) ومعمولـه (من نوالكم) بنعت المصدر (مبيناً)، وهو فصلٌ غيرُ جائزٍ على هذا الوجه.

لكن العلماء أولُوا ذلك؛ لئلا يفصلَ بين المصدر ومعموله، يقولُ ابنُ جنّي: "(أي يأساً من نوالكم مبيناً)، فلا يجوزُ أن يكون قولُهُ (من نوالكم) متعلقاً بيـأس، وقد وصفه بمبين، وإن كان المعنى يقتضيه؛ لأن الإعراب مانع منه، لكن تضمرُ له حتّى كأنّك قلتَ: يئست من نوالكم"[3]، وعلى التّقدير يكونُ البيتُ: (يأساً مبينـاً يئست من نوالكم) بعدم الفصل بين المصدر (يأساً) ومعموله بالصفة (مبيناً).

وقد ربط فاضل السامرائي جواز الفصل أو عدمه بين العامل والمعمـول بالمعنى، يقول: "والذي يظهرُ لي –وا   أعلم- أنّه يجوزُ الفـصلُ بـين العامـل ومعموله بالأجنبي فيما وردت له نصوص فصيحةٌ ليست من بـاب الـضرورة، وكان المعنى مفهوماً، فإن ألبس أو أدى إلى تعقيد في المعنى أو غموض فيه لـم يجز، وقد أجاز الكوفيون معظم حالاتِ المنع المذكورة"[4].

---

[1] ينظر: الحطيئة، جرول بن أوس (1981م)، ديوان الحطيئة، من رواية ابن حبيب عن ابـن الأعرابي وأبي عمرو الشيباني، شرح أبي سعيد السكري، دار صـادر، بيـروت: 107، وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 588/2، وأوضح المسالك: 182/3، وابـن جنّـي، الخصائص: 258/3، والسيوطي، الهمع: 46/3، والشنقيطي، الدرر: 304/2.

[2] ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 588/2.

[3] ينظر: ابن جنّي، الخصائص: 259/3، وينظر: ابن هـشام الأنـصاري، مغنـي اللبيـب: 588/2، والشنقيطي، الدرر: 304/2.

[4] ينظر: السامرائي، الجملة العربية: 73-74.

الفَصلُ بين الصفَةِ المُشبهةِ ومعمولها:

لا يجوزُ الفصلُ بين الصفةِ المشبهة ومعمـولها بظـرف أو عديلـه عند الجمهور[1]، يقولُ سيبويهِ: "ولا يحسُنُ أن تفصلَ بينهما، فتقولُ: (هو كريم فيهـا حسب الأبِ)" [2] بالفصل بين الصفة المشبهة (كريم) ومعمولهـا (حـسب الأب) بالجار والمجرور (فيها).

وقد أجاز النّحاةُ ورود الفصل بينهما في الضرورة[3]، ومـن ذلـك قـولُ الحطيئةِ:

سِيري أُمـامَ فإن الأكْثَرِين حصى والطّيبون إذاً ما يُنْسَبُـون أَبـا[4]

وفيه فصلٌ بين الصفة المشبهة (الطّيبون) ومعمولها (أباً) بإذا ومتعلقاتـه، وهو لا يجوزُ إلاّ في الضرورة.

3.3 الفَصلُ بين الأداة ومدخولها:

الفصل بين النواسخ ومدخولاتها:

1_ الفَصلُ بين كان واسمها:

منع البصريون الفصلَ بين كان واسمها بمعمول خبرها المتأخر كما فـي قولنا: (كان طَعامك زيد يأكلُ)، وكذلك لو لم يتأخر الخبرُ كما في قولنـا: (كـان طَعامك يأكلُ زيد)، وهو غيرُ جائزٍ عند سيبويه[5].

فلا يجوزُ قولُنَا: (كان طَعامك زيد يأكلُ)؛ لأن فيه فصلاً بين كان واسمها (زيد) بمعمول خبرها وهو (طعامك)، وتقدير العبارة: (كان زيد يأكلُ طعامـك)، فـ(طعامك) أجنبي عن كان واسمها، ولا يجوزُ أن نقولَ: (كان طَعامـك يأكـلُ زيد)؛ لأن فيه فصلاً بين كان واسمها (زيد) بالخبر ومعموله (طعامك يأكل)، ولم

---

[1]ينظر: الأزهري، شرح التصريح: 51/2، والسيوطي، الهمع: 62/3.

[2]ينظر: سيبويه، الكتاب: 115/1، وينظر: السيوطي، الهمع: 62/3.

[3]ينظر: السيوطي، الهمع: 62/3.

[4]ينظر: الحطيئة، ديوانه: 16، والسيوطي، الهمـع: 62/3، والـشنقيطي، الـدرر: 324/2، الرضي، شرح الرضي: 68/2.

[5]ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 367/1.

يُجِز النّحاةُ تقدم معمول الخبر ليفصلَ بين كان واسـمها إلاّ بالجـار والمجـرور والظرف.

لكن الكوفيين أجازُوا ذلك، وحُجتهم في ذلك قولُ حُميد بن ثور الهلالي:

فأصبحُوا والنّوى عالـي مُعرسِهم   وليس كل النّوى يلقـى المساكينُ[1]

فالكوفيون عدوا (كلّ النّوى) معمولاً للفعل (يلقى)، وقد تقدم علـى الاسـم (المساكين)؛ لذا يجوزُ الفصلُ بين الفعل الناسخ واسمه بمعمـول الخبـر، لكـن سيبويهِ رفض ذلك بقوله: "فلو كان (كلّ) على ليس ولا إضمار فيه لـم يكـن إلاّ الرفع في (كلّ)، ولكنه انتصب على (تُلْقى)، ولا يجوز أن تحمل (المساكين) على (ليس)، وقد تقدمت، فجعلت الذي يعمل فيه الفعل الآخِـرُ يلـي الأول، وهـذا لا يحسنُ لو قلتَ: (كانت زيداً الحمى تأخذُ) أو (تأخذ الحمى) لم يجز، وكان قبيحاً[2].

فاسم (ليس) ضمير مستتر و(المساكينُ) فاعل للفعل (يلقـى)، وهـذا هـو تخريج البصريين حتّى لا يُجاز الفصلُ بين ليس واسمها بمعمول خبرها[3].

ومثلُ ذلك قولُ الشاعر:

قنَافِـذُ هداجُون حـولَ بيوتِهـم   بِمـا كـان إياهم عطِيـةُ عـودا[4]

وفيه فَصلَ معمولُ الخبر (إياهم) بين اسم كان (عطية) وخبرها (عـودا)، وهو جائز عند الكوفيين[5]، وقد أولَ ابنُ مالك شاهد الكوفيين هذا بقوله: "ويجوز جعل (كان) في البيت .... زائدة، ويجوز جعل (ما) بمعنى (الذي)، وفـي كـان

---

[1] البيت لـ: حميد بن ثور الهلالي (1995م)، وهو ليس في ديوانه، تحقيق: محمـد يوسـف نجم، ط1، دار صادر، بيروت، وينظر: سيبويه، الكتاب: 70/1، وابن السراج، الأصول: 86/1، وابن مالك، شرح التسهيل: 368/1، وابن عقيل، شـرح ابـن عقيـل: 284/1، والمبرد، المقتضب: 100/4.

[2] ينظر: سيبويه، الكتاب: 70/1.

[3] ينظر: أبو جعفر النّحاس، شرح أبيات سيبويه: 70، والسيرافي، شـرح أبيـات سـيبويه: 243/1.

[4] ينظر: وابن مالك، شرح التسهيل: 367/1.

[5] ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 367/1.

ضمير ما، وهو اسم (كان)، و(عطية) مبتدأ خبره (عود)، وهـو ذو مفعـولين: أحدهما (إياهم) والثاني: (ها) عائدة على ما، فحذفت وهي مقدرة"[1].

ولو كان معمولُ الخبرِ ظرفاً أو جاراً ومجروراً جاز بإجماعٍ تقديمُهُ علـى الاسم متصلاً بالخبر، نحو: (كان عِنْدك مُقِيماً زيد)، ومُنْفَصِلاً: (كان عندك زيـد مقيماً)؛ لأن الظرف والمجرور يتوسع فيهما توسعاً لا يكونُ لغيرهما[2].

2_ الفَصلُ بين كأن واسمها:

لا يجوزُ الفصلُ بين كأن واسمها بأجنبي، ومن ذلك قولُ ابـن الأعرابـي السابق:

فَأصبحـتْ بعـد خَـط بهجتِـها   كـأن قَـفْراً رسومهـا قلمـاً[3]

وفيه فَصلَ بين كأن واسمها (قلماً) بأجنبيين (قفراً و رسـومها)، وهـو لا يجوز[4]، فـ(قفراً) خبر (أصبحت) و(رسومها) مفعول به للفعل (خطّ).

3_الفَصلُ بين لا النّافية للجنس واسمها:

لا يجوزُ الفصلُ بين لا النافية للجنس واسمها[5]؛ أي يجِبُ أن يكون اسمُها متصلاً بها دون فاصل[6]، وإن فُصِلَ بينها وبين اسمها تعين الرفـعُ فـي الاسـمِ لضعفها عن درجة (إن)[7]؛ لأنّها من قياس النقيض، إذْ قِيستْ (لا) علـى (إن)؛ لأنّها نقيضتها، فـ(إن) لتوكيد الإثبات و(لا) لتوكيد النفي[8].

---

[1] ينظر: المرجع نفسه: 368/1.

[2] ينظر:المرجع نفسه: 367/1.

[3] ينظر: ابن جنّي، الخصائص: 330/1 و 393/2، وابن منظور، لسان العـرب: (خطـط): 139/4، والسامرائي، الجملة العربية: 75.

[4] ينظر: ابن جنّي، الخصائص: 391/2.

[5] ينظر: السيوطي، الهمع: 466/1، وابن الدهان النحوي، أبو محمـد سـعيد بـن المبـارك (569هـ) (1988م)، الفصول في العربية، تحقيق: فائز فارس، ط1، مؤسسة الرسـالة، بيروت، دار الأمل-إربد: 47.

[6] ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 5/2.

[7] ينظر: السيوطي، الهمع: 466/1.

[8] ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 5/2، والسيوطي، الهمع: 463/1.

ومما رُفِع فيه الاسمُ بسبب الفصل قوله تعالى: **(لَا فِيهَا غَوْلٌ)** [(1)]، إذ ألغيت (لا)؛ لأنّه فَصلَ بينها وبين (غولٌ) بشبه الجملة (فيها) [(2)].

وقد عزا سيبويهِ منع الفصل بين (لا) واسمها للعلاقة المتينة بينهما وكأنّهما عدد مركّب، يقول في ذلك: "واعلم أنّك لا تفصل بين (لا) وبين المنفي، كما لا تفصل بين (مِن) وبين ما تعمل فيه، وذلك أنّه لا يجوزُ لك أن تقولَ: (لا فيها رجلَ)، كما أنّه لا يجوزُ لك أن تقولَ في الذي هو جوابه: هل مِن فيها رجلٍ؟ ومع ذلك أنهم جعلوا (لا) وما بعدها بمنزلة خمسةَ عشر، فَقُبح أن يفصلُوا بينهما عندهم كما لا يجوزُ أن يفصلوا بين خمسة وعشر بشيء من الكلام؛ لأنّها مشبهة بها"[(3)].

لذا يصعب الفصل بينها وبين اسمها لضعفها وتركيبها مع اسمها، على الرغم من أن الرماني أجاز النصب مع الفصل في قوله: (لا كذاك رجلاً)، و (لا كزيدٍ رجلاً) و (لا كالعشية زائراً)، لكن السيوطي قدر اسم لا المحذوف في المثالين الأولين بـ(لا أحد)، وفي المثال الثالث على معنى (لا أدري)" [(4)]، فالسيوطي أول اسم (لا) بأنّه محذوف لئلاّ يُجوز الفصلَ بين لا واسمها بالجار والمجرور؛ لشدة اتصال لا باسمها.

وقد اعتمد النحاةُ في عدم الفصل بين لا النافية للجنس واسمها على نظرية العامل؛ أي استجابة لمطلب تركيبي فقط، وليس من أجل قيمة دلالية، فضعف (لا) في العمل بوصفها فرعاً على الأفعال وقياسها على خمسة عشر يشكلان مانعاً يمنعان الفصلَ بينها وبين اسمها، على الرغم من بقاء المعنى في حالة الفصل وعدمه[(5)].

---

(1) ينظر: الصافّات، 47.

(2) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 6/2.

(3) ينظر: سيبويه، الكتاب: 276/2.

(4) ينظر: السيوطي، الهمع: 465/1-466.

(5) ينظر: علي، بحث: "الفصل النحوي": 16.

وهناك تلازم آخرُ بين اسم لا النافية للجنس واللام التي تليهـا، إذ شَـدد النحاة على التلازم بين اسم (لا) واللام التي تليها، كما في قولنا: (لا أبا لـك، ولا أخا لك)، والذي لفت انتباهنا إلى هذا التلازم هو تشدد النحاة في عـدم الفـصل بينهما لشدة ارتباطهما كالمضاف والمضاف إليه.

فلا يجوز الفصل بين اسم لا النافية للجنس واللام التي تليهـا بظـرف أو مجرور في السعة، وإنّما يجوز ذلك في الضرورة، ومثل ذلك قولنا: (لا أبا لـك) و(لا أخا لك) و(لا يدي لك)، فلا نقول: (لا أبا اليوم لك) و(لا يـدي بهـا لـك)، وجوز يونس ذلك في الاختيار[1]. إذ فَصلَ في المثالين الأخيرين بين اسم لا (أبـا ويدي) واللام التي تليه بالظرف (اليوم) والجار والمجرور (بها).

ولعل هذِهِ الأنماطَ وردتْ متصلةً دون فواصلَ بينها؛ أي بـين اسـم (لا) واللام التي تليها، والعلماءُ لهم آراء مختلفةٌ في التعامل مع هذه الأنماط، فالجمهورُ عد الاسم مضافاً إلى المجرور باللام، واللام زائدة، والخبر محذوف؛ لذا لا يجوزُ الفصلُ بينهما على اعتبار أنّهما مضاف ومضاف إليه، وعد هشام وابن كيـسان وابن مالك هذه الأسماء غير مضافة، وخبرها محذوف والمجرور بـاللام صـفة لها، وهو من باب عدم الفصل بين الصفة والموصوف، وعـد الفارسـي وابـن يسعون وابن الطراوة ذلك على لغة القصر، والمجرور باللام الخبر[2].

والأنماطُ السابقةُ مخالفةٌ للقياس بناء على ذلك، فالقياسُ: (لا أب لك) و (لا أخَ لك) و (لا يدين لك)[3]، إذ يجوزُ الفصلُ بينهما بالجار والمجرور والظـرف، يقول سيبويه: "وتقول: (لا يدين بها لك) و(لا يدين اليوم لك) إثباتُ النون أحسنُ، وهو الوجه"[4]، فالصيغةُ الأصليةُ يجوزُ فيها الفصلُ بينهما بالجـار والمجـرور والظرف، بعكس الصيغ الأخرى.

---

[1] ينظر: السيوطي، الهمع: 465/1-466.

[2] ينظر: المرجع نفسه: 465/1.

[3] ينظر: المرجع نفسه: 465/1.

[4] ينظر: سيبويه، الكتاب: 279/2.

وقد علّلَ سيبويهِ عدم جواز الفصل بين هذه الأنماط الخارجة عن القيـاس بقوله: "(لا يدي لك) و (لا أبا لك)، فالاسمُ بمنزلةِ اسمٍ ليس بينه وبين المـضاف إليه شيء؛ نحو: (لا مثلَ زيدٍ)؛ فكما قُبح أن تقولَ: (لا مثلَ بها زيدٍ) فتفصل، قُبح أن نقولَ: (لا يدي بها لك)، ولكن تقول: (لا يدين بها لك)، و (لا أب يوم الجمعةِ لك)، كأنّك قلت: (لا يدين بها) و (لا أب يوم الجمعة لك)، ثم جعلت (لك) خبـراً؛ فراراً من القبح"[1]. ففي أصل الصيغ يجوزُ الفصلُ بينهما؛ لأنّهما ليـسا مـضافاً ومضافاً إليه، بجعل (لك) خبراً لـ(لا)، أما في صيغ: (لا أبا لك) و (لا أخا لك) و(لا يدين لك)، فهي تشبه المضافَ والمضافَ إليه، وكما لا تفصل بين المضاف والمضاف إليه، لا تفصل بين اسم لا النافية للجنس واللام التي تليها.

وقد خَلُص سيبويهِ إلى هذه النتيجة: "فكما قُبح أن تفصلَ بـين المـضاف والاسم المضاف إليه، قُبح أن تفصلَ بين لك وبين المنفي الذي قبله؛ لأن المنفـي الّذي قبله إذا جعلته كأنّه اسم لم تفصل بينه وبين المضاف إليه بشيء، قُبح فيه ما قُبح في الاسم المضاف إلى اسم لم تجعل بينه وبينه شيئاً؛ لأن اللام كأنّها ههنا لم تذكر"[2]، وهي أي اللام أفادت تأكيد الإضافة ولفظ التنكير[3].

فلشدة اتّصال اسم لا النافية باللام في مثل هذه الصيغ الخارجة عن القياس مُنِع الفصلُ بينهما كونها مضافاً ومضافاً إليه.

الفَصلُ بين الجار والمجرور:

لقد قلنا في الفصل الثّاني إن الفصلَ بين الجار والمجرور يجوزُ بـ(مـا) الزائدة و(أن) وبـ(لا النافية) وبالجملة المعترضة، على الـرغم مـن أن النحـاة ضيقوا الفصلَ بين الجار والمجرور إلى أبعدِ حدودِه؛ لأن حرفَ الجـر والاسـم المجرور من الأزواج النحوية التي تتميزُ بشدة الاتصال بينهما، وضياع المعنـى والتركيب في حالة الفصل بينهما، وكون حرف الجر أداة شديدة الاتـصال بمـا تدخل عليه وهو الاسم المجرور.

---

(1) ينظر: سيبويه، الكتاب: 279/2.

(2) ينظر: المرجع نفسه: 280/2.

(3) ينظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية: 95.

وشذّ الفصلُ بينهما بـ(كان) الزائدة[1]، ومن ذلك قول الشّاعر:

سراةُ بنـي أبـي بكـرٍ تسامـى　　علـى كـان المُسومـة العِـرابِ[2]

والشاهد فيه قوله: (على كان المسومةِ) إذ زيـدت (كـان) بـين الجـار والمجرور (على المسومة)، ودليل زيادتها أن حذفها لا يخلّ بالمعنى[3]، قال أبـو حيان: ولا يحفظ في غير هذا البيت[4]، فعلى الرغم من جـواز الفـصل بينهمـا بالزائد إلاّ أنّه ولشدة ارتباطهما مُنِع الفصلُ بينهما بـ(كان) الزائدة، وعُد الفـصلُ بها بينهما شاذّاً.

وعلى الجملة لا يجوزُ الفصلُ بين حرف الجر والاسم المجـرور بغيـر الزائد؛ لأنّهما يرتبطان ببؤرة الجملة ارتباط الكلمة الواحدة[5]، فجاز الفصلُ بينهما ببعض الزوائد دون غيرها كـ(ما)، يقولُ سيبويهِ في معرض حديثه عن (مـا): "فإنّما جاء لأنّه ليس لـ(ما) معنى سوى ما كان قبلَ أن تجيء إلاّ التوكيد، فَمِن ثَم جاز ذلك، إذ لم تُرد به أكثر من هذا، وكانا حرفين أحدهما في الآخر عاملٌ. ولو كان اسماً أو ظرفاً أو فعلاً لم يجز"[6].

فإن كان الفاصلُ بين الجار والمجرور اسماً أو ظرفاً أو فعلاً لم يجز، لشدة اتصالهما وارتباطهما، إذ قُبح الفصلُ بينهما، يقولُ ابنُ جنّي: "والفصل بين الجار ومجروره لا يجوزُ، وهوأقبحُ منه بين المضاف والمضاف إليه"[7]، وما ورد فيـه

---

[1] ينظر: الأزهري، شرح التصريح: 251/1، وابن عقيـل، شـرح ابـن عقيـل: 291/1، والشنقيطي، الدرر: 227/1.

[2] ينظر: السيوطي، الهمع: 381/1، الأزهري، شرح التصريح: 252/1، وابن عقيل، شـرح ابن عقيل: 291/1، والشنقيطي، الدرر: 227/1، والأهدل، الكواكـب الدريـة: 214/1، وابن النّحاس، التعليقة على المقرب: 199، والسخاوي، المفضل في شـرح المفـصل: 126، والبغدادي، خزانة الأدب: 209/9.

[3] ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 292/1.

[4] ينظر: السيوطي، الهمع: 381/1.

[5] ينظر: عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها: 199.

[6] ينظر: سيبويه، الكتاب: 180/1-181.

[7] ينظر: ابن جنّي، الخصائص: 395/2.

فصلٌ بينهما حتّى بالجار والمجرور عُد ضرورةً[1]؛ بمعنى أنّـه لا يجـوزُ فـي السعةِ؛ وبناء عليه فهو من باب الفصل القبيح والممنوع بين المتلازمين.

ومما جاء فيه الفصلُ بين الجار والمجرور بالظرف ضرورةً قولُ الشاعر:

إن عمراً لا خير في اليوم عمرو   إن عمـراً مخبـرُ الأحـزان[2]

والتقدير: (لا خير اليوم في عمرو) [3]، إذ فُصِلَ بين الجار والمجرور (في عمرو) بالظرف (اليوم)، وهو فصلٌ لا يجوزُ إلاّ في الضرورة، يقولُ الأشموني: "لا يجوزُ الفصلُ بين حرف الجر ومجروره في الاختيار، وقد يُفْصلُ بينهما فـي الاضطرار بظرف"[4].

ومن الفصل بينهما بالجار والمجرور قولُ الشّاعِر:

رُب في النّاس مُوسِـرٍ كعدِيـمٍ   وعدِيـمٍ يخَـالُ ذا إيسـار[5]

فالتقدير: (رب موسرٍ كعديمٍ في الناس) [6]، وفي الشاهد فصلٌ بين الجـار والمجرور (رب موسرٍ) بالجار والمجرور (في الناس)، وهو فصل جـائز فـي الضرورة[7].

ومن ذلك أيضاً قولُ الشّاعر:

يقُولُون في الأكْفَـاءِ أكبـر همـه   ألا رب منهـم من يعِيـشُ بمالكـا[8]

---

[1] ينظر: السيوطي، الهمع: 386/2.

[2] ينظر: السيوطي، الهمع: 386/2، وابن مالك، شرح التسهيل: 194/3، والشنقيطي، الدرر: 99/2، والأهدل، الكواكب الدرية: 439/2.

[3] ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 94/3.

[4] ينظر: الصبان، حاشية الصبان: 817/2، والأهدل، الكواكب الدرية: 439/2.

[5] ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 194/3، والسيوطي، الهمع: 387/2، والشنقيطي، الدرر: 99/2، والأهدل، الكواكب الدرية: 439/2.

[6] ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 194/3.

[7] ينظر: الصبان، حاشية الصبان: 817/2، والأهدل، الكواكب الدرية: 440/2.

[8] ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 194/3.

والتقدير: (رب من يعيش بمالك منهم)[1]، إذ في الشاهد فصلٌ بـين (رب) ومجرورها (من) بالجار والمجرور (منهم).

ومثله قول الشاعر:

لو كُنت في خلقاء أو رأس شاهقٍ وليس إلى منهـا النزول سبيـلُ[2]

إذ التقدير: (وليس إلى النزول سبيل منها)، وفي الشاهد فصلٌ بين الجـار والمجرور (إلى النزول) بالجار والمجرور (منها).

وقد ورد الفصلُ بينهما بالمفعول به في الضرورة[3]، ومنه قولُ الشّاعر:

وإني لأطْوي الكَشْح من دُون ما انْطَوى وأَقْطَعُ بالخَرقَ الهَبُوعِ المراجِمِ[4]

والتقدير: (وأقطعُ الخرقَ بالهَبُوعِ المراجِمِ)، ففصل بالمفعول به بين البـاء ومجرورها[5]. وكل هذهِ الشواهدِ نادرةٌ ومجهولةُ القائل ولا يجوزُ الفصلُ فيها إلاّ في الضرورة وليس في السعة.

وقال الكسائي بجواز الفصل بين الجار والمجرور بالقَسمِ، في مثل قولنـا: (اشتريته بوا درهمٍ)، والمراد (بدرهمٍ وا) أو (وا بدرهمٍ)[6]. لكن الفصلَ به نادر[7]. وقاس تلميذُ الكسائي علي بن المبارك الأحمر ذلك في (رب)، كمـا فـي قوله: (رُب وا رجلٍ عالمٍ لقيته)، بالفصل بين (رب) والاسم المجرور (رجـلٍ)

---

[1] ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 194/3.

[2] ينظر: الصبان، حاشية الصبان: 817/2، وابن جنّي، الخصائص: 395/2.

[3] ينظر: السيوطي، الهمع: 387/2.

[4] ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 194/3، والسيوطي، الهمع: 387/2، والشنقيطي، الدرر: 99/2.

[5] ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 194/3، والسيوطي، الهمع: 387/2.

[6] ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 194/3.

[7] ينظر: الصبان، حاشية الصبان: 817/2.

بالقسم (وا)، لكنه رأي منفرد رفَضهُ العلماءُ، فأبو حيان فَضلَ الابتعاد عن ذلك احتياطاً ولا يُقْدمُ عليه إلاّ بالسماع، ورفَض السيوطي ذلك، والأصح عنده المنعُ[1].

يقول العلائي: "الجمهور على أنّه لا يجوز الفصل بين (رب) ومجرورهـا بشيء كسائر حروف الجر، وأجاز خاف الأحمر الفصل بينهما بالقـسم خاصـة، وأن تقول: (رب وا ـِ رجلٍ عالم لقيته)، ولا يجوز ذلك، ولم يوافقه عليه أحد". [2]

فأبو حيان منع ذلك إلاّ بسماع، والسيوطي رفض الفصل بينهما، وغيـره من النحاة، وهذا دليلٌ على عدم جواز الفصل بين الجار والمجرور حتّى بالقـسم الذي يميلُ إلى الاعتراض، ولعل الأمثلة التي أوردناها جلّها من باب الـضرورة، وإن ورد نثر فهو من باب الرأي المنفرد أو المثال المصطنع.

وخلاصةُ القول إن التّرابطَ بين الجار والمجرور ترابطٌ قـوي لا يـؤدى المعنى المطلوب بانفصالهما؛ لأن الاسم المجرور يأخذُ المعنى في الدلالة علـى الزمان أو المكان أو الاستعانة أو التبعيض إلى غير ذلك من المعاني من خـلال حرف الجر، فاتّصالهما يُبقِي هذهِ العلاقةَ، وانفصالهما يضعِفُها؛ لذا فالفصلُ بينهما مرفوض تركيبياً ودلالياً، وينبغي أن نحفظَ ما ورد منـه، ولا نقـيس عليـه[3]، وخاصة أن النحاةَ أصلاً لم يتناولُوا هذهِ القضيةَ بإسهاب، ومن تناولَها حـصرها في باب الضرورة الشّعرية لورودِ شواهد قليلةٍ ومجهولةِ القائل في الغالـب، ولا يمكنُ تعميمُها في الكلام العربي النّثري.

الفَصلُ بين المضارع ونواصبه وجوازمه:

إن النّواصب والجوازم للفعل المضارع لا يجوزُ الفصلُ بينها وبين الفعـل بفاصلٍ، فهي عواملُ ضعيفةٌ؛ لأنّها محمولةٌ على الأفعال وهـي فـرع عليهـا، والفرع ينحط عن الأصل، فالأفعالُ تعملُ متّصلةً بمعمولاتها ومفـصولةً عنهـا؛

---

[1]ينظر: السيوطي، الهمع: 387/2.

[2]ينظر: العلائي، الواو المزيدة: 266.

[3]ينظر: علي، الفصل النحوي: 14.

لأنّها عوامل قوية، بينما الأدواتُ عواملُ ضعيفةٌ لاتعمل إذا فُصِلَ بينهـا وبـين معمولاتها[1].

1-الفَصلُ بين النّواصِبِ وأفعالِها:

لا يجوزُ الفصلُ بين النّواصب والأفعال الداخلة عليها باستثناء (إذن) فـي بعضِ المواضع؛ لأن هذِهِ الأدواتِ جامدةٌ، ولها حقُ الصدارة في الجملة، وغيـر متصرفّة تصرف الأفعال، وحتّى لا تُشَبه بما يعمل في الأسماء، وكل هذِهِ القواعِدِ والشروطِ وضحها سيبويهِ بقوله: "ولم يفصلوا بين أن وأخواتهـا وبـين الفعـل كراهية أن يشبهوها بما يعملُ في الأسماء، نحـو: ضـربت وقتلـت؛ لأنّهـا لا تتصرف تصرفَ الأفعال، نحو: ضربت وقتلتُ، ولا تكونُ إلاّ فـي أول الكـلام لازمة لموضعها لا تفارقه، فكرهوا الفصل لذلك؛ لأنّه حرفٌ جامد"[2].

وزيادة على ذلك فهي تشبه إن وأخواتها في عدم الفصل بين إن واسـمها؛ لأن (لن) وأخواتها أضعفُ من إن وأخواتها كونها من عوامـل الأفعـال، يقـولُ السيوطي نقلاً عن أبي حيان: "لن وأخواتها من الحروف الناصبة للأفعال بمنزلـة إن وأخواتها من الحروف الناصبة للأسماء، فكما لا يجوزُ الفصلُ بين إن واسمها لا يجوزُ بين لن وأخواتها والفعل، بل الفصلُ بين عوامل الأفعال والأفعال أقـبحُ منه بين عوامل الأسماءِ والأسماءِ؛ لأن عواملَ الأفعال أضـعفُ مـن عوامـل الأسماءِ"[3].

أن والفعل:

لا يجوزُ الفصلُ بين أن والفعل[4] لا بظرفٍ ولا مجرورٍ ولا قسمٍ ولا غير

---

(1) ينظر: المرجع نفسه: 15.

(2) سيبويه، الكتاب: 13/3، وينظر: ابن السراج، الأصول: 149/2.

(3) السيوطي، الهمع: 288/2.

(4) ينظر: المالقي، رصف المباني: 194.

ذلك، وهذا مذهبُ سيبويهِ والجمهور[1]، يقول سيبويه: "قُبح أن تفصلَ بين أن والفعل"[2].

وأجاز بعضُ النّحاةِ الفصلَ بينهما بالظرف وشبهه، نحو: (أريدُ أن عندي تَقْعُد) و (أريدُ أن في الدار تَقْعُد) [3] مع بقاءِ العمل لـ(أن)، ففي المثال الأول فُصِلَ بين (أن) و (تقعد) بالجار والمجرور، وهو مما لا يجوزُ في السعة، يقول الصبان: "أما الجمهورُ، ومنهم سيبويه يمنعون في الاختيار الفصلَ مطلقاً"[4].

وأجاز الكوفيون الفصلَ بالشرط كما في نحو: (أردت أن إن تزُرني أزورك) بالنصب مع تجويزهم الإلغاء، وجزم أزرك جواباً[5]. فالكوفيون أجازوا الفصل بين أن ومنصوبها (أزورك) بالشرط (إن تزرني)، وأجازوا كذلك إلغاء عملها بجزم (أزورك) جواباً لأداة الشرط (إن)، وفي هذه الحالة لا يكونُ هناك فصلُ عندما نعد معمولَ (أن) هو جملة الشرط من الفعل والجواب (إن تزرني أَزُرك)، وهم بالفصل مخالفون لما استقر عليه النحاة من عدم جواز الفصل بينهما.

لن والفعل:

لا يجوزُ الفصلُ بين (لن) ومدخولها في الاختيار؛ لأنّها محمولةٌ على سيفعل، وكذلك لم يجُز: (لن تفعلَ ولا تضرب زيداً) بنصب: (تضرب)؛ لأن الواو كالعامل، فلا يفصل بينها وبين الفعل بـ(لا) [6]، فالفصل بين الواو و (تضرب) مع بقاء النصب غيرُ جائزٍ، والأصل: (لن تفعلَ وتضرب زيداً)؛ لأن الفصلَ بلا

[1] ينظر: السيوطي، الهمع: 288/2، والصبان، حاشية الصبان: 1358/3.
[2] ينظر: سيبويه، الكتاب: 161/3.
[3] ينظر: السيوطي، الهمع: 284/2.
[4] الصبان، حاشية الصبان: 1358/3.
[5] ينظر: السيوطي، الهمع: 284/2، والصبان، حاشية الصبان: 1358/3.
[6] ينظر: السيوطي، الهمع: 288/2.

بين العامل (الواو) ومدخوله (تضرب) لا يجوزُ؛ ولأن (الـواو) محمولـةٌ علـى (لن)، فكما لا يفصلُ بين (لن) والفعل بـ(لا) لا يفصلُ بين العطف المحمول عليه والفعل بـ(لا)، كما لا يُقَالُ أيضاً: (لن لا تضرب زيداً)، وهذا مذهب البـصريين وهشام[1] بعدم الفصل بين (لن) ومدخولها (تضرب) بـ(لا).

ومما ورد فيه الفصلُ بين لن والفعل قولُ الشّاعِر:

لَمـا رأيتُ أَبـا يزيـد مُقَاتِـلاً   أدع القِتَـالَ وأَشْهـد الهيجـاء[2]

والبيت لُغْز حتّى يُسألَ أين جوابُ لما؟ وبِم انتصب (أدع)؟ فالأصل (لـن ما)، ثُم أُدغِمتِ النونُ في الميم للتقاربِ، ووُصِلا خطّاً للإلغاز، وحقّهما أن يكتبـا منفصلين[3]. إذ الأصلُ:

لن ما رأيتُ أبا يزيد مقاتـلاً   أدع القتالَ وأشهد الهيجاء[4]

فَفُصِلَ بين (لن) والفعل المنصوب بها (أدع) بـ(ما رأيتُ أبا يزيد مقاتلاً)؟ أي مُدةَ رؤيتي، والفصل في هذا الاتّجاه من باب الضرورة[5] وليس النثر، ويميل إلى الألغاز أكثر من التّصريح.

ومما أُجِيز فيه الفصلُ حسب الآراءِ الخاصةِ الّتي لا تُعممُ في السعةِ اختيار الكسائي الفصل بينهما بالقسم، ومعمول الفعل، كما في قولنا: (لن وا ِ أكرم زيداً ولن زيداً أكْرِم) [1]، إذ فَصلَ بين (لن) ومعموله (أكرم) بالقـسم (وا)، وكـذلك فَصلَ بين (لن) ومدخولها (أكرم) بمعمول (أكْرِم) وهو (زيـداً)، ومثـل ذلـك لا يجوزُ عند البصريين وغيرهم.

---

(1) ينظر: السيوطي، الهمع: 288/2.

(2) ينظر: ابن هشام الأنـصاري، مغنـي اللبيـب: 529/2، و694، 425/1، وابـن جنّـي، الخصائص: 411/2، وابن مالك، شرح التسهيل: 22/4.

(3) ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 283/1.

(4) ينظر: ابن جنّي، الخصائص: 411/2، وابن مالك، شرح التسهيل: 22/4، عبـد اللطيـف، الضرورة الشعرية: 347.

(5) ينظر: ابن جنّي، الخصائص: 411/2، وعبد اللطيف، الضرورة الشعرية: 347.

ووافق الفراءُ الكسائي في القَسمِ، وزاد جواز الفصل بينهما بـ(أظن)، كما في قولنا: (لن أظن أزورك) بالنصب[2]، إذ فصل (أظن) بين (لن) و (أزورك) مع بقاء النصب.

وزاد الفراءُ الفصلَ بينهما بالشرط كما في قولنا: (لن إن تَزُرنِي أزورك) بالنصبِ، وجوز الإلغاء والجزم جواباً[3]، إذ فصل الشرط (إن تَزُرنِي) بين (لن)، ومدخولها (أزورك)، وجوز الفراءُ إلغاء عمل (لن) والجزم لـ(أزورك) على أنّه مجزوم لوقوعه في جواب الشرط، والتقدير على هذا يكـون: (لـن إن تزرنـي أَزُرك) بإهمال (لن).

وهذه الآراءُ فرديةٌ جاء بها الكوفيون ومنعها البصريون، حتّى أن بعـض الكوفيين رفضُوا ذلك، يقولُ السيوطي نقلاً عن أبي حيان: "وأصحاب الفـراء لا يُفَرقُون بين (لن) والفعل اختياراً، وهو الصحيح"[4].

كي والفعل:

لا يجوزُ الفصلُ بين (كي) النّاصبة والفعل بالجار ولا بغيره باستثناء (لا) النّافية، و(ما) الزائدة[5]، فقولنا: (كي عبدُ ا ِ يقولَ ذاك) قبيح[6]؛ لأننا فصلنا بـين (كي) ومدخولها (يقول) بمعمول (يقول) وهو (عبد ا)، يقولُ الـسيوطي: "فأمـا الفصل بغير (ما)، فلا يجوزُ عند البصريين، وهشام، ومن وافقه من الكوفيين في الاختيار"[7]، زيادة على (لا) النافية الّتي يجوزُ الفصلُ بها بين كي والفعل[8].

---

(1) ينظر: السيوطي، الهمع: 288/2.

(2) ينظر: المرجع نفسه: 288/2.

(3) ينظر: السيوطي، الهمع: 288/2.

(4) ينظر: المرجع نفسه: 288/2.

(5) ينظر: المرجع نفسه: 292/2.

(6) ينظر: سيبويه، الكتاب: 294/1.

(7) ينظر: السيوطي، الهمع: 292/2.

(8) ينظر: المرجع نفسه: 292/2.

وأجاز الكسائي الفصلَ بينهما بمعمول الفعل الّذي دخلت عليـه، وبالقـسم وبالشرط، وعندها يبطُلُ عملُها، ومن ذلك قولُك: (أَزُورُك كـي وا ِ تَزُورُنِـي، وأُكْرِمُك كي غلامي تُكرِمُ، وأَزُورُك كي إن تكافِئء أكْرِمك)[1]، فأجاز الكـسائي الفصل بين (كي) و (تزورني) بالقسم (وا)، وبين (كي) و (تكرم) بمعمول الفعل (غلامي)، وبين (كي) و (أكرمك) بالشرط (إن تكافِئء) مع إهمال (كي)، وأجـاز ابنُ مالك الفصلَ بينهما بالفواصل السابقة مع بقاء النصب[2]، يقـول فـي ذلـك: "(جِئْتُ كي فيك أرغب) و (جئت كي إن تُحسِن أزورك)، بنـصب (أرغـب) و (أزورك)، والكسائي يُجِيزُ الكلام برفع الفعلين دون نصبهما"[3]، فابن مالك أجـاز الفصلَ بينهما بفواصل الكسائي السابقةِ، وزاد الفصلَ بينهما بالجـار والمجـرور (فيك) الّذي فَصلَ بين (كي) و (أرغب) مع بقاء النصب في الحالات كلها، ونُقِـل عن أبي حيان أن مذهب ابن مالكٍ مذهب جديد لم يسبق أحد إليه[4].

فكل الآراء السابقة آراء كوفيةٌ فرديةٌ وبصريةٌ محدثةٌ كما عند ابن مالـك، فلا يمكنُ تعميمُها في السعةِ؛ لأن النّحاةَ الأوائلَ منعُوا الفصلَ بين (كي) ومعمولها بشيء سوى بـ(ما) الزائدة، و(لا) النافية، وبهذا تكونُ هذِهِ الآراءُ من باب الفصل الممنوع والقبيح لعدم انتشارها، ولعدم اتّفاق النحاة عليها، وخاصةً إذا علمنـا أن الارتباطَ بين الأداة ومدخولها –كما في كي ومدخولها- يمنَعُ الفصلَ بينهما.

إذَن والفعل:

لا يجوزُ الفصلُ بين (إذن) ومدخولها إلاّ بالقسم[5] وبلا النافية[6]، مع بقـاء النصب،وأجاز ابنُ عصفور الفصلَ بالظرف كما في قوله: (إذن غداً أكرمـك)[1]

---

[1] ينظر: المرجع نفسه: 292/2.

[2] ينظر: المرجع نفسه: 292/2.

[3] ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 18/4.

[4] ينظر: السيوطي، الهمع: 292/2.

[5] ينظر: سيبويه، الكتاب: 13/3، والمرادي، الجنى الداني: 362.

[6] ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 21/1-22، والـسيوطي، الهمـع: 293/2، والأزهري، شرح التصريح: 269/2.

وأجاز الكسائي وهشام والفراءُ الفصلَ بمعمول الفعل، والاختيارُ عنـد الكـسائي حينئذ النصب، وعند هشام الرفع، كما في: (إذن فيك أرغب، و أرغـبُ) و(إذن صاحِبك أكرمُ وأكرم) [2]، ففصل الظرف (غداً) بين (إذن) ومعمولهـا (أكرمـك) وفصل الجار والمجرور (فيك) بين (إذن) ومدخولها (أرغب)، وفصل (صاحبك) وهو معمول الفعل (أكرم) بين (إذن) وفعلها (أكرم).

واللافِتُ للنظر أن عيسى بن عمر أجاز الفصلَ بينهما بـالظرف والجـار والمجرور كما في قولك: (إذن يوم الجمعةِ أكرمك) و (إذن بسبب عمرو أحـسن إليك)؛ لأن الظرف والمجرور مما يتوسع فيه في الكلام، ولكثرة استعمالهما فـي السياقات[3]، لكنّهُ رأي يخرجُ عن الإجماع، ويبقى ضمن الآراء الفردية الّتـي لا يمكنُ تعميمُها، وميلُها إلى المنع أكثرُ من ميلها إلى الجواز.

وأجاز أبو الحسن طاهر بن بابشاذ الفصلَ بينهما بالنّداء والدعاء، نحو: (إذن يا زيدُ أحسِن إليك)، و(إذن يغفرُ ا ُ لك يُدخلَك الجنّة) [4]، ففصل بين (إذن) وفعلها (أُحسِن) بالنداء (يا زيدُ)، وبين (إذن) ومدخولها (يُدخِلَك) بالجملة الدعائية (يغفرُ ا ُ لك)، ولم يُسمع شيء من ذلك، فالصحيحُ منعُهُ[5]، يقول السيوطي نقـلاً عن أبي حيان: "قال أبو حيان: ولا ينبغي أن يُقْدم علـى ذلـك إلاّ بـسماعٍ مـن العربِ"[6]، وكأن هذِهِ الأمثلةَ من اصطناع النّحاةِ أو مما لم يصلْ إليه الاستقراءُ.

حتّى والفعل:

(حتى) عند البصريين حرفُ جر يُنْصبُ ما بعده بأن مـضمرة، وحـرف عطف وحرف ابتداء، وعند الكوفيين حرفُ نصبٍ[7]، وما يخُصنَا هو حرف الجر

---

(1) ينظر: المرادي، الجنى الداني: 362.

(2) ينظر: السيوطي، الهمع: 295/2، والمرادي، الجنى الداني: 363.

(3) ينظر: المالقي، رصف المباني: 153.

(4) ينظر: السيوطي، الهمع: 295/2.

(5) ينظر: المرادي، الجنى الداني: 363.

(6) ينظر: السيوطي، الهمع: 295/2.

(7) ينظر: المرادي، الجنى الداني: 542، والمالقي، رصف المباني: 257.

عند دخول المضارعِ ونصبه بعدها بأن المضمرة، أو حرف نصب كما عند الكوفيين، وعلى الرغم من اختلافِ النحاةِ فيها، فلا يُفْصلُ بينها وبين الفعل بشيء[1]؛ لشدة تلازمها مع مدخولها.

وأجاز الأخفشُ وابنُ السراجِ فصلَها بالظرف كما في: (اقْعُد حتى عندك يجتمع الناسُ) وبشرط ماضٍ كما في: (أصحبُك حتّى إن قدر ا ُ أتعلم العِلم) [2]، وفي المثالين السابقين فُصِلَ بين (حتّى) ومدخولها (يجتمع) بالظرف عندك، وبين (حتّى) ومدخولها (أتعلم) بالشرط (إن قدر ا)، يقول ابن السراج: "حق حتى أن لا تفصلَ بينها وبين ما تعمل فيه، وتقول: لا وا حتّى إذا أمرتك بأمرٍ تطيعني، ترفع جواب (إذا)، وإن شئت نصبت على حتّى على قبح عندي، إلاّ أن الفصل بالظرف أحسنُ من الفصل بغيره"[3]، فالفصل بين حتّى وفعلها قبيح، ويغتفر بالظرف؛ لأنّه مما يتوسع فيه في الكلام.

وأجاز هشام بالقسم، والمفعول، والجار والمجرور، كما في: (اصبر حتّى إليك تجتمع الناس) [4] ففصل الجار والمجرور (إليك) بين (حتّى) ومدخولها (تجتمع)، وهي تشبه عبارة الأخفش وابن السراج بالظرف: (اقْعد حتّى عندك يجتمع الناس)، وهو ما لا يقوله النحاة قاطبة.

وأجاز الأخفشُ وابنُ مالك تعليقَها عن العمل قبلَ الشّرطِ المذكور جوابُهُ بالفصل بينها وبين مدخولها بالشّرط في قولك: (أصحبُك حتّى إن تحسن إلي أُحسِن إليك)، على الرغم من رفضِ أبي حيان لذلك[5].

الفَصلُ بين أو ومدخولها:

(أو) يُنْصبُ بعدها الفعلُ المضارعُ بأن مضمرة[1]، و"مذهبُ الكسائي أن (أو) هذِهِ ناصبةٌ للفعل بنفسها، وذهب قوم من الكوفيين منهم الفراء إلى أنّه

---

(1) ينظر: السيوطي، الهمع: 303/2.

(2) ينظر: المرجع نفسه: 303/2.

(3) ينظر: ابن السراج، الأصول: 313/2.

(4) ينظر: السيوطي، الهمع: 303/2.

(5) ينظر: المرجع نفسه: 303/2.

انتصب بالخلاف، ومذهبُ البصريين أن "أو" هذِهِ هي العاطفة، والفعـلُ بعـدها منصوب بأن مضمرة، وهو الصحيح"[2]، وهي تشبه حتّى إلى حدٍ ما كونهـا أداة تندرجُ تحتَ بابِ النّواصِبِ.

وعلى كل، فلا يجوزُ الفصلُ بينها وبين الفعل بفاصلٍ، وقد أجاز الأخفـشُ الفصلَ بين (أو) والفعل بالشرط، كما في نحو: (لألْزمنّك أو إن شاء ا تَقْـضِيني حقي)[3]، وفيه فصلٌ بين (أو) ومدخولها (تقضيني) بالنصب بـ ـ(إن شـاء ا)، وهو فصل قليلٌ لا يجوزُ في السعةِ.

فهذِهِ النّواصِبُ الأكثرُ شيوعاً في مظَان الكتب النّحويةِ المختلفـة، ولـشدة اتّصالها بفعلها لا يُفْصلُ بينها وبينه بفاصلٍ إلاّ في بعـض العبـارات والأمثلـة المحددة التي تعود للآراء الفردية أو الأمثلة المصطنعة.

2- الفَصلُ بين الجوازمِ وأفعالِها:

لا يجوزُ أن تَفْصِلَ بين الجوازم وبين الأفعال بشيء، كمـا لـم يجـز أن تَفصلَ بين الحروف الّتي تجر وبين الأسماء بالأفعال؛ لأن الجزم نظيرُ الجر، ولا يجوزُ أن تَفْصِلَ بينها وبين الفعل بحشو، كما لا يجوزُ لك أن تفصلَ بين الجـار والمجرور بحشوٍ، إلاّ في الشعر، وصار الفَصلُ في الجزمِ أقبح منه في الجر، لقلّة ما يعمل في الأفعال، وكثرة ما يعمل في الأسـماء[4]، فالفـصلُ بـين الجـوازم ومدخولاتها أقبحُ من الفصل بين الجار والمجرور حسب سيبويهِ، وقياسُـها مـع الجر كون الاثنين من بابِ الأداةِ ومدخولِها، إذ يصعُبُ الفصلُ بينهما وإن أُجيـز يكُن موضِعُهُ الشعر لا النثر.

---

(1) ينظر: السيوطي، الهمع: 303/2، والمالقي، رصف المباني: 212.

(2) ينظر: المرادي، الجنى الداني: 232.

(3) ينظر: السيوطي، الهمع: 304/2.

(4) ينظر: سيبويه، الكتاب: 111/3.

الفَصلُ بين لم والفعل:

لا يُفْصلُ بين لم ومدخولها بفاصلٍ إلاّ في الضرورة[1]، فلا يجـوزُ أن نقولَ: (لَم زيد يأتك) [2] بالفصل بين (لم) ومدخولها (يأتك) بمعمول فعلها وهو (زيد)، وهذا مجالُهُ الشعرُ لا النثرُ.

ومما فُصِلَ فيه بين لم ومدخولها في الشّعر قولُ ذي الرمةِ:

فَأَضحتْ مغَانِيها قِفَاراً رسُومُها كأن لم سِوى أَهلٍ مِن الوحش تُؤْهل[3]

وأصل البيت: (كأن لم تؤهل سوى أهلٍ من الوحش) [4]، والبيت شاهد على الفصل بين (لم) ومدخولها (تؤهل) بـ(لم سوى أهل من الوحش)، وهذا لا يجوز إلاّ في الضرورة.

ومثلُهُ قولُ الشّاعِر:

فَذَاك ولَـم إذَا نَحـنُ امتَرينَـا تَكُـن في النّاس يُدرِكْك المِـراءُ[5]

وتقدير البيت: (ولم تَكُن يدركْك المراء إذا نحن امترينا) [6]، وفـي البيـت فصلٌ بين (لم) ومدخولها بالظرفِ (إذا نحنُ امترينا).

---

[1] ينظر: ابن هشام الأنـصاري، مغنـي اللبيـب: 278/1، والـسيوطي، الهمـع: 446/2، والمرادي، الجنى الداني: 269.

[2] ينظر: سيبويه، الكتاب: 111/3.

[3] ينظر: ذو الرمة، ديوانه: 499، وفي الديوان: (فأضحت مباديها قفاراً بِلادُها)، وابن هـشام الأنصاري، مغني اللبيب: 278/1، وابن جنّي، الخصائص: 410/2، والسيوطي، الهمع: 447/2، والمرادي، الجنى الداني: 269، والبغدادي، خزانة الأدب: 5/9.

[4] ينظر: ابن جنّي، الخصائص: 411/2، والشنقيطي، الدرر: 175/2.

[5] ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 278/1، وابن مالك، شـرح التـسهيل: 65/4، والشنقيطي، الدرر: 175/2.

[6] ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 66/4.

وقد قيد ابنُ عصفور الفصلَ بالضرورة بين (لم) ومـدخولها بـالمجرور والظّرف، فأنشد بيت ذي الرمة السابق وبيتاً آخر فيه الفصلُ بين لم ومجزومهـا بالجار والمجرور[1]، والبيت:

نوائبُ من لدن ابـن آدم لم تَـزلْ تُباكِرُ مـن لم بالحوادثِ تَطْـرُق[2]

وفي البيتِ فصلٌ بالجار والمجرور (بالحوادث) بـين (لـم) ومجزومهـا (تطرق)، وهو فصلٌ خاص بالضرورة لا يجوزُ في سعة الكلام.

الفصل بين لما والفعل:

لا يجوزُ الفصلُ بين (لما) ومدخولها إلاّ في الضرورة مثل (لم)، وقد أجاز الفراءُ الفصلَ بين (لما) ومجزومها بالشرط، كما في: (لمـا إن تزرنـي أزُرك) ومنعه هشام[3]، إذ فَصلَ الشرطُ (إن تزرني) بين (لما) ومدخولها (أزُرك)، ومثلُ ذلك قليلٌ ونادر وهو لا يجوز.

الفَصلُ بين لا الناهية والفعل:

لا يجوزُ الفصلُ بين لا الناهية ومجزومها[4]، وإن ورد ذلك فهو قليـلٌ لا يُعتَد به، كما في قولنا: (لا اليوم يضرب زيد)، ففصل بين (لا) الناهية ومدخولها (يضرب) بالظرف (اليوم)، وهو معمول الفعل[5]، يقول الصبان: "وأجاز بعضُهم في قليلٍ من الكلام نحو: (لا اليوم تَضرب)" [6].

ويجوزُ الفصلُ بينهما في الضرورة، ومما ورد فيه الفـصلُ بينهمـا فـي الشعر على قلّته قولُ الشاعر:

---

[1] ينظر: الشنقيطي، الدرر: 175/2.

[2] ينظر: الشنقيطي، الدرر: 175/2، وعبد اللطيف، الضرورة الشعرية: 346.

[3] ينظر: السيوطي، الهمع: 488/2.

[4] ينظر: الصبان، حاشية الصبان: 1413/4.

[5] ينظر: السيوطي، الهمع: 446/2.

[6] ينظر: الصبان، حاشية الصبان: 1413/4.

وقالُوا أَخَانَـا لا تَخَشَـع لِظَالِمٍ عزيزٍ ولا ذَا حـق قَومِـك تَظْلِـمِ[1]

والتّقدير: (ولا تظلم ذا حقّ قومك) [2]، والشاهد فيه الفصلُ بين (لا) الناهية ومجزومها (تظلم) بمفعولي (تظلم) وهما: (ذا وحق قومك)، كذا في العيني، وفي كون (حقّ) مفعولاً ثانياً خفاء، ولعلّه منصوب بنزع الخافض؛ أي ولا تظلم هـذا في حق قومك منك[3]، وقيل في شرح الكافية: هذا رديء؛ لأنّه شبيه بالفصل بين حرف الجر والمجرور[4].

ومهما يكن من أمر، فإن شدةَ اتّصال (لا) الناهية بمدخولها منَـع الفـصلَ بينها وبينه، ودليلُ ذلك نُدرةُ الشواهد أو حتّى الآراء الّتي نُقِلَتْ بخصوصهما، وإن جاز الفصلُ بينهما فهو قليلٌ ونادر، أو من بابِ الضرورةِ الّتـي لا يجـوزُ فـي السعةِ.

الفَصلُ بين لام الأمر والفعل:

لا تُفْصل اللام عما تعملُ فيه لا بمعموله، ولا بغيره، وهي أشد اتّصالاً من حروف الجر؛ لأنّه قد رُوي فيه الفصلُ، ولم يجُز ذلك منها؛ لأن عامـلَ الجـزمِ أضعفُ من عامل الجر[5]، إذ لم يُرو أنّه فُصِلَ بينها وبين مدخولها، وهذا دليـلٌ على منعه لشدة اتّصالها بمعمولها، يقول المالقي:"واعلم أن هذِهِ اللام لشدة اتصالها بما بعدها حتّى صارت كبعض حروفه..."[6].

الفَصلُ بين أداة الشرط ومجزومها:

قلنا -سابقاً- إنّه يجوزُ الفصلُ بين إن ومجزومها دون بقية الأدوات؛ لأنّها

(1) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 64/4، والسيوطي، الهمع: 446/2، والـصبان، حاشـية الصبان: 1413/4، والشنقيطي، الدرر: 174/2.

(2) ينظر: السيوطي، الهمع: 446/2، وابن مالك، شرح التسهيل: 63/4.

(3) ينظر: الصبان، حاشية الصبان: 1413/4.

(4) ينظر: السيوطي، الهمع: 445/2.

(5) ينظر: السيوطي، الهمع: 445/2.

(6) ينظر: المالقي، رصف المباني: 303.

أصلُ هذهِ الأدوات وأنّها لا تفارقُ الجزاء بشرط أن لا تجزم[1]، فإن جزمتْ مع الفصل يكن ذلك من باب الضرورة الّذي لا يجوزُ في الكلام النثري، أو من باب الشذوذ الذي لا يُقَاسُ عليه، بشرط عدم وجود (لم) التي تجزم مع الفصل[2].

ومما ورد فيه الفصلُ بين إن ومدخولها مع الجزم دون وُرُودِ (لم) قولُ الشّاعِر:

يُثْنِي عليْكَ وأَنْتَ أهلُ ثَنَائِهِ   ولديْكَ إن هُوَ يستَزِدك مزيدُ[3]

وفي البيت فصلٌ بين أداة الشرط (إن) ومدخولها (يستزدك) مع بقاء الجزم فيه، وعدم وجود (لم) الجازمة في البيت، وقد أجاز النّحاةُ مثلَ ذلك بشرط إضمار الفعل قبلَ (هو) ومجيء الفعل بعده مضارعاً مسبوقاً بـ(لم)، أو ماضياً[4]، وهذا الأمرُ لا ينطبقُ على الشاهد، فهو ضرورةٌ لا تجوزُ في النثر؛ فورود الفعل مضارعاً ومجزوماً دون لم يُعد ضرورةً[5].

ولا يفصلُ بين أدواتِ الشرطِ وأفعالها غير (إن) بإضمار الفعل، وإن ورد ذلك في غيرها فهو من باب الضرورة[6].

فالفصلُ بين أداة الشرط وفعلها -غير (إن)- غيرُ جائزٍ في السعةِ، وإنّما بابُهُ الضرورةُ، يقولُ الأنباري في تقدير الفعل بعد أدوات الشرط غير (إن): "هو ضعيفٌ لا يجوزُ في الكلام؛ لأنّه قدر الفعل بعد (متَى) و (أينما) و(من)، وهو فرع على (إن)؛ ولأنّه فعلٌ مضارع يظهرُ فيه عملُ حرفِ الجزم، وذلك ضعيف في (إن) في الكلام، فإنّما يجوز في الشعر، وإذا كان ذلك ضعيفاً في (إن) وهي

---

[1] ينظر: سيبويه، الكتاب: 3/112-113، أبو البركات الأنباري، الإنصاف: 2/135.

[2] ينظر: سيبويه، الكتاب: 3/113، وابن مالك، شرح التسهيل: 4/74.

[3] ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 4/74، والرضي، شرح الرضي: 4/93، والشنقيطي، الدرر: 2/183.

[4] ينظر: السيوطي، الهمع: 2/455، وابن مالك، شرح التسهيل: 4/74.

[5] ينظر: الرضي، شرح الرضي: 4/93، والشنقيطي، الدرر: 2/183.

[6] ينظر: سيبويه، الكتاب: 3/113، والسيوطي، الهمع: 2/455، وابن مالك، شرح التسهيل: 4/74.

الأصل، ففيما هو فرع عليه أولى...وهذا كلّه شيء يختص بالشعر ولا يجوزُ في الكلام". [1]

ومما جاء في الشعر مجزوماً مع الفصل بِغَير (إن) قولُ عدي بـن زيـد العبادي:

فَمتَـى واغِـلٌ ينُبهُـم يُحيـو ... هُ وتُعطَـفْ عليه كأسُ الساقِـي [2]

وفيه فصلٌ بين (متى) ومدخولها (ينُبهم) بـ(واغلٌ)، والأصل: (متى ينبهم واغلٌ) فقدمه، وإذا تقدم ارتفع بفعل مضمر تقديره: (فمتى ينبهم واغلٌ ينُبهم) [3]، وباب ذلك الضرورة[4]، ونقل الشنقيطي عن البغدادي قوله: "قال البغدادي: علـى أنّه فصل اضطراراً بين (متى) ومجزومه فعل الشرط بـ(واغلٌ)، فـ(واغـلٌ) فاعل فعل محذوف يُفسره المذكور؛ أي (متى يزرهم واغلهم يزرهم)" [5]، وكـون ذلك جائزاً في الضرورة، يكون ممتنعاً في النثر.

ومثلُ ذلك قولُ الشّاعِر:

صعـدةٌ نَابِتَـةٌ فـي حائِـرٍ ... أَينَمـا الريـحُ تُميلْهـا تَمِلْ [6]

والشاهدُ فيه تقديمُ الاسم على الفعل في أينما[7]، إذ وقع اسم مرفوع (الريح) بعد أداة الشرط، ووقع بعد هذا الاسم فعلٌ مضارع مجزوم ضـرورةً (تُميلهـا)،

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف: 137/2.

[2] ينظر: عدي بن زيد العبادي (1965م)، ديوان عدي بن زيد العبادي، حقّقه وجمعه: محمـد جبار المُعيبد، وزارة الثقافة والإرشاد-مديرية الثقافة العامـة، بغـداد: 156، وسـيبويه، الكتاب: 113/3، والسيوطي، الهمع: 456/2، وابـن مالـك، شـرح التـسهيل: 75/4، والمبرد، المقتضب: 76/2.

[3] ينظر: السيرافي، شرح أبيات سيبويه: 77/2.

[4] ينظر: السيوطي، الهمع: 455/2.

[5] ينظر: الشنقيطي، الدرر: 185/2.

[6] ينظر: السيوطي، الهمع: 456/2، والرضي، شـرح الرضـي: 92/4، وأبـو البركـات الأنباري، الإنصاف: 136/2، الشنقيطي، الدرر: 185/2، وابن مالك، شـرح التـسهيل: 114/3، والمبرد، المقتضب: 75/2.

[7] ينظر: الشنقيطي، الدرر: 185/2.

والاسم المرفوع هذا هو فاعلٌ لفعل محذوف يفسره الفعلُ المتأخرُ، وهذا الفعلُ المحذوف هو فعل الشرط[1]، وكلّ هذا التأويل لئلا يفصلَ بين (أينما) ومدخولها (تميلها).

ومن الفصل بين (من) ومدخولها في الشعر قولُ هشام المري:

فَمن نَحنُ نُؤمِنْهُ يبِتْ وهو آمن ومن لا نُجِزهُ يُمس منّا مُفَزعا[2]

والشاهدُ فيه تقديمُ الاسم على الفعل بعد (من) -وهي للشرط- ضرورة[3]، وفيه فصل بين (من) وفعل الشرط (نُؤْمِنْهُ) بـ(نحنُ)، و(نحن) مرفوع بفعلٍ مقدرٍ بعد (من)، والتقدير: (فمن نؤمِنْهُ نحنُ نؤمِنهُ) [4]، فجزمه مع الفصل ضرورة، وكأن المشكلةَ هي الجزم وليس الفصل بينهما هو الذي جعل ذلك من باب الضرورة، وهذهِ الشواهدُ وردتْ في الإنصاف على اختلاف البصريين والكوفيين في عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد إن الشرطية[5]، ولعل كلام السيوطي يجمل ما ذكرناه: "تقديم الاسم على إضمار الفعل قبله، والتفسير بعده مع غير (إن) من الأدوات ضرورة"[6].

وأجاز الكسائي اختياراً مع (من) وإخوته، فأجاز مثل: (من زيداً يضرب أضربهُ) [7] بالفصل بين (من) ومعمولها (يضرب) بمعمول الفعل (زيداً) على الرغم من أن (زيداً) منصوب وليس مرفوعاً كالشواهد التي عرضناها بالفصل بين الأداة ومجزومها بالمرفوع من باب الضرورة.

---

[1] ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف: 136/2.

[2] ينظر: سيبويه، الكتاب: 114/3، والسيوطي، الهمع: 456/2، وابن مالك، شرح التسهيل: 74/4، والشنقيطي، الدرر: 184/2، والمبرد، المقتضب: 75/2.

[3] ينظر: الشنقيطي، الدرر: 184/2.

[4] ينظر: السيرافي، شرح أبيات سيبويه: 78/2.

[5] ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف: 134/2.

[6] ينظر: السيوطي، الهمع: 455/2.

[7] ينظر: المرجع نفسه: 456/2.

وأجاز قوم من الكوفيين في غير المرفوع؛ أي المنـصوب والمجـرور؛ لأنهما فضلة، ومنعوه في المرفوع، وأجاز قوم منهم في المرفوع أيضاً إن لم يكن عودُ ضمير على الشرط كما في (متى) و (أينما). فإن أمكن عود الضمير عليه لم يجُز تقديمُ الاسم ليفصلَ بين الأداة ومجزومها، فلا نقولُ مثلاً: (من هو يـضرب زيداً أضربه)؛ لأن المضمر هو (من)، واختار هذا المذهب أبو علـي[1]، ومهمـا يكن من أمر، فإن الفصل بين الأداة ومدخولها في الشرط نادر وقليلٌ وإن وجـد يكُن من باب (إن) أو مما يجوزُ في الضرورة.

ونجمل القول فيما سبق بما نقله السيوطي: "قال أبـو حيـان: والـصحيح المنع؛ لأن الفضلة والعمدة سيان؛ إذ فيه الفصل بجملة بين الأداة والفعل"[2]، وهو مما لايجوز.

وأما بخصوصِ أدواتِ الشرطِ غير الجازمة، فلكل أداةٍ حالاتها الخّاصـة، فمنها ما يقع بعدها الفعل أو الاسم أو كلاهما، وعلى الجملة فلا يفصل بينها وبين مدخولاتها إلاّ (لو) تشبيهاً لها بـ(إن)، يقول الرضي: "وكلمة " إن" لأصالتها في الشرط وكونها أم الباب، جاز أن تدخلَ اختياراً على الاسم، بشرط أن يكون بعده فعل، نحو: (إن زيد ضرب) و (إن زيداً ضربت)، وكذا (لو) نحـو: **(لَـو أَنْـتُم تَملِكُون)** [3] بخلاف سائر كلمات الشرط، فإنّـه لا يجـوزُ ذلـك فيهـا إلاّ فـي الضرورة"[4]، فالفصل بين (لو) ومدخولها يجوز مثل (إن) دون الأدوات الأخرى، كما في قوله تعالى السابق.

الفَصلُ بين أداة النّداء والمنادى:

قد يُفْصلُ بين أداة النداء والمنـادى بأمـرٍ كقول النخْعية تخاطـب أمـّها (لطيفة)[5]:

---

(1) ينظر: السيوطي، الهمع: 456/2.

(2) ينظر: السيوطي، الهمع: 457/2.

(3) الإسراء: 100.

(4) ينظر: الرضي، شرح الرضي: 92/4.

(5) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 390/3، والسيوطي، الهمع: 35/2.

ألا يا فابـكِ تَهيامـاً لطيفـاً   و أذري الدمـع تَسكابـاً وكِيفَـا[1]

والتقدير: (يا لطيفة فابكِ)، فرخّمت وفصلت[2]، والبيتُ شاهد على الفصل بين أداة النداء (يا) والمنادى (لطيفاً) بالجملة (فابكِ تهياماً).

وأرى أن هذا النوع من الفصل لم يذكر في كتب النحو كدليل على جوازه بشكل مطلق، إذ صُدرت ألفاظهم بـ(قد يفصل) وهو ما يدلّ على أنّه لا يفـصلُ بين أداة النداء والمنادى في السعة، وإن فُصِلَ بينهما يكن على القلّة والندرة كمـا في الشاهد السابق.

الفَصلُ بين قد والفعل:

لا يفصلُ بين (قد) وفعلها؛ لأنّها بمنزلة الألف واللام من الاسم[3]، وهي مع الفعل مختصة به، لازمة له، تقوم مقام الجزء، فلأجل ذلك لا يجوزُ الفصلُ بينها وبينه[4]، ويجوزُ ذلك فقط في القسم[5]، حتى القسم اختُلِفَ فيه، فأجازهُ المالقي في الضرورة[6] كما في قول الشاعر:

فقـد وا   بيـن لـي عنَائـي   بوشـكِ فراقهـم صُـرد يصِيـحُ[7]

فقد فصلَ بين (قد) والفعل الذي هو (بين) بالقسم، وهذا قبيح لقوة اتّـصال (قد) بما تدخل عليه؛ لأنّها تُعد مع الفعل كالجزء منه[8]، علـى الـرغم مـن أن

---

[1]ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 390/3، والسيوطي، الهمع: 35/2، والشنقيطي، الـدرر: 381/1.

[2]ينظر: الشنقيطي، الدرر: 382/1.

[3]ينظر: سيبويه، الكتاب وحاشيته: 114/3-115.

[4]ينظر: المالقي، رصف المباني: 456.

[5]ينظر: ابن هشام الأنـصاري، مغنـي اللبيـب: 171/1، والـسيوطي، الهمـع: 494/2، والمرادي، الجنى الداني: 260، والشنقيطي، الدرر: 525/1.

[6]ينظر: المالقي، رصف المباني: 456.

[7]ينظر: ابن جنّي، الخصائص: 390/2، 330/1، وابن هشام الأنـصاري، مغنـي اللبيـب: 171/1، والمالقي، رصف المباني: 456.

[8]ينظر: ابن جنّي، الخصائص: 391/2.

الفاصلَ قسم (وا)، وهو مما أجازهُ كثير من النحاة، وقد سمع: (قد لعمري بـتّ ساهراً) و (قد وا ِ أحسنت)[1] بالفصل بين (قد) وفعلها بالقسم على قلّةٍ.

ويقبحُ أن يقالَ: (قد زيداً رأيت)[2]؛ لأن فيه فصلاً بين (قـد) ومـدخولها (رأيت) بـ(زيداً) وهو معمول المدخول، يقول المالقي: "وأما فـي الكـلام فـلا يجوز"[3].

الفَصلُ بين حرف التّنفيس ومدخوله:

لا يفصلُ بين السين ومدخولها وكذلك سوف، لشدة اتصالهما بالفعل، يقول المالقي: "اعلم أن (سوف) حرفٌ يختص بالفعـل المـضارع أيـضاً، فيخلـصهُ للاستقبال مثل السين، ومعناها التنفيس بالزمان، إلاّ أنّها أبلغُ فـي التنفـيس مـن السين، وهي متّصلة به كبعض حروفه كالسين أيضاً، فلذلك لا يجوز الفصل بينها وبينه"[4]. على الرغم من جواز الفصل بـين (سـوف) ومـدخولها دون الـسين بالاعتراض[5]؛ لما للاعتراض من حرية شبه مطلقة في الفـصل بـين الأزواج المتلازمة.

وقد شدد سيبويه على عدم الفصل بينهما، يقول: "ومن تلك الحروف أيضاً سوف يفعل؛ لأنها بمنزلة السين في قولك: (سيفعل)، وإنّما تدخل هذهِ السينُ على

---

[1] ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 171/1، والسيوطي، الهمع: 494/2.

[2] ينظر: السيوطي، الهمع: 494/2.

[3] المالقي، رصف المباني: 456.

[4] ينظر: المرجع نفسه: 460.

[5] ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 393/2، وابن مالك، شرح التـسهيل: 377/2، والسيوطي، الهمع: 493/2.

الأفعال، وإنّما هي إثبات لقوله: (لَن يفعل)، فأشبهتها في أن لا يفصلَ بينها وبين الفعل"[1].

الفَصلُ بين (الواو) و (أو) في العطف ومدخولهما:

يجوزُ الفصلُ بين حروف العطف ومدخولها إن لم يكن المعطوف فعلاً ولا اسماً مجروراً[2]، باستثناء (الواو) و (أو)، والفصل بينهما وبين معطوفهما ضرورة[3]، ومن ذلك قولُ الأعشى:

يُورثُهُ مالاً وفي الحي رِفْعَةً ... لِما ضاع فيها من قُرُوءِ نِسائِكا[4]

والشاهد فيه فصل بين الواو من معطوفها ضرورة، وإن (رفعة) معطوفة بالواو على قوله (مالاً) وفصل بينهما بالمجرور[5]، وهذا لا يجوز في النثر.

ومثل ذلك قول الأعشى:

يوماً تَراها كَشِبهِ أرديَةِ الـ ... ـعصبِ ويوماً أَديمها نَغِلا[6]

يقول ابنُ جنّي: "(تراها يوماً كمثل أرديةِ العصبِ، وأديمها يوماً نغلاً)، ففصل بالظرف بين حرف العطف والمعطوف به على المنصوب من قبله، وهو (ها) من تراها"[1].

---

[1] ينظر: سيبويه، الكتاب: 115/3.

[2] ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 384/3.

[3] ينظر: السيوطي، الهمع: 195/3.

[4] ينظر: الأعشى، ديوانه: 123، وابن مالك، شرح التسهيل: 384/3، والسيوطي، الهمع: 195/3، والشنقيطي، الدرر: 467/2.

[5] ينظر: الشنقيطي، الدرر: 467/2.

[6] ينظر: الأعشى، ديوانه: 170، وابن جنّي، الخصائص: 395/2، وابن مالك، شرح التسهيل: 384/3، والفرخان، المستوفى في النحو: 349/1.

ففصل بين حرف العطف (الواو) والمعطوف (أديمها) بـالظرف (يومـاً) الذي حقّه التأخير، وقد علل ابنُ جنّي ذلك بقوله: "لأنّه عطف على الناصب الذي هو (ترى)، فكأن الواو أيضاً ناصبة والفصل بين الناصب ومنصوبه ليس كالفصل بين الجار والمجرور"[2]، على الرغم من قبح الفصل بين الاثنين أو منعه وجوازه في الضرورة فقط، والشاهد من شواهد الضرورة التـي لا تجـوز فـي الكـلام النثري[3].

الخاتمـة

لقد انْتَهتْ بِي هذِهِ الدراسة إلى عِدةِ نتائج، أهمها ما يأتي:

أولاً: تُعد الأزواجُ النّحويةُ المتلازمةُ سِمةً بارزةً في النّحو العربي، وركناً أساسياً من الأركان التي يقومُ عليها؛ إذ تُقَسمُ معظمُ الأبوابِ النّحويةِ إلـى أزواجٍ نحويةٍ ممثّلةٍ في مختلفِ التّراكيبِ والسياقاتِ اللغوية.

ثانياً: يرتبطُ كل زوجين من هذِهِ الأزواجِ النّحويةِ بعلاقةٍ قويةٍ ومتينـةٍ؛ إذ لا يُؤَدى المعنى المطلوبُ من السياقِ اللغوي إلّا بوجودهما معاً –فـي الغالـب-، وهذا لا يعني الاكتفاء بهما لِأداء المعنى، وإنّما يمكنُ أن يأتي في الجملـة نفـسها أكثرُ من زوجين كالفعل والفاعل، والمضاف والمضاف إليه، والجار والمجرور، والصلة والموصول... .

ثالثاً: يُعد الاعتراضُ فرعاً يقعُ تحت مفهومِ الفصل، على الرغم من وجود فارقٍ بين المصطلحين؛ لأن الفصلَ أوسعُ وأشـملُ مـن الاعتـراض، إذ يُعـد الاعتراضُ فصلاً ولا يُعد أي فصلٍ اعتراضاً، وخاصةً أن الفواصلَ قـد تكـونُ جملةً أو شبه جملةٍ أو كلمةً أو حرفاً، والاعتراضُ يدخلُ تحت هذِهِ الأنواع كنوعٍ مُعينٍ من الفواصل التي يشملها مصطلح الفصل النّحوي.

رابعاً: الأصلُ في هذِهِ الأزواجِ النّحويةِ الاتّصالُ والتّرابطُ دون فواصـلَ بينهما، ولكن هذا الأصل يمكنُ الخروجُ عنه في بعضِ الأزواجِ النّحوية التي تمثلُ

---

[1] ينظر: ابن جنّي، الخصائص: 395/2.

[2] ينظر: ابن جنّي، الخصائص: 395/2.

[3] ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 384/3.

أساساً للتّركيبِ اللغوي كالمسند والمسند إليه، وما أصلهما كذلك؛ إذ إن التّـرابطَ بينهما أضعفُ من التّرابطِ الموجودِ بين بقيةِ الأزواجِ النّحويةِ الأخرى، وخاصـة أنّهُ يمكنُ أن يشكّلَ المسند والمسند إليه وما أصلهما كذلك جملةً مفيدةً وحـدهما، بعكس المضاف والمضاف إليه مثلاً اللذين لا يشكلان وحدهما تركيباً نحوياً كاملاً يقبل في النّحو العربي.

خامساً: لا يقتصرُ جوازُ الفصل أو منْعُهُ على المتلازمين فقط، بل لنـوعِ الفاصل دور رئيس في ذلك؛ إذْ يجوزُ الفصلُ بين المتلازمين بغير الأجنبي، وهذا ينطبقُ على معظمِ المتلازماتِ، ولا يجوزُ الفصلُ بينهما بـالأجنبي إلّـا ضـمن الضرورة الشّعرية أو الشّذوذ أو الآراء الفردية التي لا تُعمـمُ أو بعـض الآراء الكوفية، وكذلك قد يكونُ الفاصلُ مما يتوسع فيه في الكلام كالجـار والمجـرور والظرف وغيرهما، وهذا النّوعُ يكادُ يفصلُ بين أغلبِ الأزواجِ النّحويةِ.

سادساً: للخلافِ النّحوي بين البصريين والكوفيين أثر بارز في منع الفصل أو إجازته، فالبصريون تَشددُوا في القاعدةِ المعياريةِ التي وضعوها على أسـاسِ استقرائِهم النّاقص، ومنعوا الكثير من حالاتِ الفصل التي أجازها الكوفيون، وقـد أشرتُ لكثيرٍ من هذهِ المسائل في ثنايا هذهِ الدراسةِ.

سابعاً: للتّقديم والتّأخير علاقةٌ مباشرةٌ بموضوع دراستي، إذْ إن كثيراً من حالاتِ الفصل هي في حقيقتها تقديم وتأخير لعنصرٍ أو عناصـر تفـصل بـين الأزواج النّحويةِ.

ثامناً: معظمُ حالاتِ الفصل القبيح والممنوعِ وردتْ في الشّعر وأُحِيلَتْ إلى الضرورةِ حتّى لا تخالفَ القاعدةَ المعياريةَ، وكأن الضرورةَ هي المنفسُ الوحيـدُ للفصول التي لا تتلاءمُ مع القاعدة التي وضعوها.

تاسعاً: كثير من حالات المنع الخاصةِ بالنثر أُجيزتْ من قِبل بعض النّحاةِ بناء على الآراء الفردية لهم، واستناداً إلى أمثلةٍ مصطنعةٍ لا يمكنُ تعميمُ الفـصل فيها في النحو كقاعدةٍ مطّردة يجوزُ اتّباعُها.

عاشراً: لا بُد من وجودِ الفصل بين بعضِ المتلازمات؛ لأن عدم وجـودِه يُحددُ اللغة ويقيدُها، ويحصرها في أزواج متلازمة فقط، وخاصـة أن الجملـةَ لا

تتكونُ من متلازمين فقط، فمثلاً الجملةُ الاسمية لا تتكون من مبتدأ وخبرٍ متّصلين ومترابطين فقط، بل وجودهما ضروري مع ما يأتي بينهما من ألفاظٍ لفتح المجال للحرية التعبيرية غير المحدودة، بعكس الأزواج الأخرى التي إن فصل بينهما - كالصلة والموصول مثلاً- يحدثْ خَلَلٌ في ترابطهما، وخاصة أنّهما لا يكتفى بهما في السياق، بل يحتاجان إلى متلازمات أخر لإتمام المعنى.

المراجع

القرآن الكريم.

الأحوص الأنصاري، عبدا بن محمد (ت 150هـ ـ) (2001م)، **ديوانـه**، جمـع وشرح وتحقيق: محمد نبيل الطريفي، ط1، عالم الكتب.

الأزهري، خالد بن علي (ت 905هـ)(2004م)، **التصريح على التوضيح**، تحقيـق: فيصل علي عبد الخالق،ط1، دار اليراع للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.

الأزهري، خالد بن علي (905هـ) (2000م)، **شرح التصريح**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب، بيروت.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (370هـ) (2001م)، **معجم تهـذيب اللغـة**، تحقيق: رياض زكي قاسم، ط1، دار المعرفة، بيروت- لبنان.

الأعشى، ميمون بن قيس (ت 7هـ)، د ت، **ديوانه**، دار صادر، بيـروت-لبنـان.

الأعلم الشنتمري، يوسف بن سليمان بن عيسى، (ت476هـ)(1994م)، **تحصيل عين الذهب**، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الأفغاني، سعيد **(**1987م**)**، **في أصول النحو** ، المكتب الإسلامي، بيروت_ لبنان.

امرؤ القيس، ابن حجر بن الحارث الكندي (ت 8 ق.هـ) (2003م)، **ديوانه**، اعتنى به وشرحه: عبد الرحمن المصطاوي، ط1، دار المعرفة للطباعـة والنـشر والتوزيع.

أنيس، إبراهيم وآخرون (1972)، **المعجم الوسيط**، ط1، القاهرة.

الأهدل ، محمد بن أحمد بن عبد الباري (1995م)، **الكواكـب الدريـة**، دار الكتـب العلمية، بيروت-لبنان.

البخاري، أبو عبد ا محمد بن إسماعيل(256هـ)(1998م)، **صـحيح البخـاري**، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية للنشر، الرياض.

أبو البركات الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن عبيد ا (ت: 577هـ)، د ت، **أسرار العربية**، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت.

أبو البركات الأنباري، كمال الدين عبدالرحمن بن عبيد ا (ت577هـ ـ) (1998م) **الإنصـاف في مسائل الخلاف**، تحقيق: حسن حمد، ط1، دار الكتب العلميـة، بيروت.

البرهان، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي(ت975هـ) (1993م)، **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال**، ضبطه وفسر غريبه: الشيخ بكري حياني، صححه: صفوت السقا، مؤسسة الرسالة، بيروت.

البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت 1093هـ) (1998م)، **خزانة الأدب ولـب لبـاب لسان العرب**، وضع هوامشه وفهارسه: محمد نبيل طريفي، ط1، دار الكتـب العلمية، بيروت.

البيضاوي، ناصر الدين أبو الخير(ت658هـ) **(1996م)**، **تفسير البيضاوي**، تحقيق: عبد القادر عرفات، دار الفكر، بيروت.

أبو تمام، حبيب بن أوس الطائي (ت: 231هـ)، د ت، **ديوان الحماسة**، تحقيق: عبد المنعم أحمد صالح، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد-العراق.

ابن ثابت، حسان **(2003م)**، **ديوان حسان بن ثابت الأنصاري**، تقديم وشرح: أحمـد الفاضل، ط1، دار الفكر اللبناني، بيروت.

الجرجاني، عبد القاهر (471هـ) (1982م)، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيـق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة و الإعلام، الجمهورية العراقية.

الجرجاني، علي بن محمد بن علي أبو حسن الحنفي (816هـ ـ) (1998م)، **كتـاب التعريفات**، ط1، دار الفكر العربي-بيروت.

جرير، ابن عطية (ت 110هـ) (2005م)، **ديوانه**، اعتنى به وشـرحه: حمـدُو طماس، ط2، دار المعرفة، بيروت-لبنان.

أبو جعفر النحاس، أحمد بن محمـد بـن إسـماعيل (ت 338) (2004م)، **إعـراب القرآن**، تحقيق: عبدالمنعم خليل إبراهيم، ط2، دار الكتب العالمية، بيروت.

أبو جعفر النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت 338) (1986م)، **شرح أبيـات سيبويه**، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط1، عالم الكتـب، ومكتبـة النهـضة العربية، بيروت.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (392هـ)، د ت، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة العامة لقصور الثقافة.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (392هـ) (1985)، **سـر صناعة الإعـراب**، دراسـة وتحقيق: حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (392هـ) **(1988م)**، **اللمـع في العربية**، تحقيق سـميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان.

ابن حجر، أوس (ت: نحو 2 ق.هـ) (د.ت)**، ديوانه**، شرحه وضبط نصوصه وقدم له: عمر فاروق الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت-لبنان.

حسان، تمام (1991م)، **الأصول** ، دار الثقافة ، الدار البيضاء.

حسان، تمام (2000م)، **البيان في روائع القرآن**: ط2، عالم الكتب .

حسان، تمام (1980م)، **اللغة بين المعيارية و الوصفية**، مطبعة النجـاح الجديـدة، الدار البيضاء.

حسان، تمام **(**1979م**)، اللغة العربية: معناها و مبناها** ، الهيئة المـصرية العامـة للكتاب.

حسن، عباس، (د ت)، **النحو الوافي**.

الحطيئة، جرول بن أوس (ت نحو 45هـ) (1981م) **ديوان الحطيئة**، من رواية ابن حبيب عن ابن الأعرابي وأبي عمرو الشيباني، شرح أبي سعيد السكري، دار صادر، بيروت.

الحموز، عبد الفتاح (1997م)، **الكوفيـون فـي النحـــو والـصـرف والمـنهج الوصـفي** ، ط1، دار عمار.

أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسـف، (ت 745) (1984م)، **ارتـشاف الضرب**، تحقيق: مصطفى أحمد النماس، ط1.

أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف (ت 745) (1986م)، **تذكرة النّحاة**، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الخزاعي، دعبل (1998م)، **ديوان دعبل بن علـي الخزاعـي**، تحقيـق: إبـراهيم الأميوني، ط1، منشورات علي بيضون، دار الفكر العلمية، بيروت-لبنان.

الخلفات، إبراهيم صالح (2002م)، **الرتبة النحوية في الجملة العربية المعاصـرة**، ط1.

الدارقطني، علي بن عمر(ت 385هـ) (1986م)، **سنن الدارقطني**، وبذيله (التعليق المغني على الدار قطني)، تأليف: أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، ط4، عالم الكتب، بيروت.

الدارمي، مسكين (ت 89هـ)، د ت، **ديوان شعر مسكين الدارمي**، تحقيق: كـارين صادر، دار صادر، بيروت.

ابن الدهان النحوي، أبو محمد سعيد بن المبارك (569هـ) (1988م)، **الفصول فـي العربية**، تحقيق: فائز فارس، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل-إربد.

رضا، محمد (1960م)، **معجم متن اللغة**، دار مكتبة الحياة، بيروت.

الرضي، رضي الدين محمد بن الحسن الأسـترابادي، (688هـ)، د ت، شـرح الرضي، تحقيق: يوسف حسن عمر، مطابع الشروق، بيروت.

ذو الرمة، غيلان بن عقبة (ت 117هـ) (1993م)، **ديوانـه**، شـرح: الخطيـب التّبريزي، كتب مقدمته وهوامشه وفهارسه: مجيد طـراد، ط1، دار الكتـاب العربي، بيروت-لبنان.

الزجاج، أبو إسحق إبراهيم بن السري (ت311هـ) (1988م)، **معـاني القـرآن وإعرابه**: شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط1، عالم الكتب، بيروت.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق (ت337هـ) **(**1982م**)**، **الإيضاح فـي علل النحو**، تحقيق: مازن المبارك، ط4، دار النفائس، بيروت.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق(ت337هـ) (1986م)، **كتاب حـروف المعاني**، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط2، مؤسـسة الرسـالة، بيـروت، دار الأمل، إربد.

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد ا (1972م)، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي، (538هـ) (2001م)، **الكشّاف**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط2، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمـر الخـوارزمي، (ت 538هـ ـ) (2004م)، **المفصل في علم العربية**، دراسة وتحقيق: فخر صالح قدارة، ط1، دار عمار، عمان.

الزمخشري وأخرون (جمع) (1989م)، **بلوغ الأرب في شرح لامية العرب**، جمـع وتحقيق: محمد عبد الحكيم القاضي، ومحمد عبد الرازق عرفان، دار الحديث، القاهرة.

ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد (2001م)، **حجة القـراءات**، تحقيـق: سعيد الأفغاني، ط5، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان.

زوين، علي (1986م)، **منهج البحث اللغوي بين التراث و علم اللغة الحديث**، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.

السامرائي، فاضل (1994م)، **الجملة العربية**، منشورات المجمع العلمي.

السامرائي، فاضل (2003م)، **معاني النحو**، ط2، دار الفكر، عمان- الأردن.

السخاوي، علم الدين علي بن محمد (643هـ ـ) (2002م)، **المفـضل فـي شـرح المفصل**، تحقيق: يوسف الحشكي، عمان.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (ت 316هـ) (1958م)، **الأصول في النحـو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط1، مؤسسة الرسالة.

ابن أبي سلمى، زهير (1960م)، **ديوانه**، تحقيق: أكرم البستاني، ط1، دار صـادر، بيروت.

السمين الحلبي،أحمد بن يوسف (ت 756 هـ) (1994م)، **الدر المصون في علـوم الكتاب المكنون**، تحقيق: علي محمد معـوض وآخـرون، ط1، دار الكتـب العلمية، بيروت.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ) (2006م)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة.

السيد، عبد الرحمن، (د ت)، **مدرسة البصرة النحوية**، ط1، دار المعارف، مصر.

السيرافي، أبو محمد يوسف بن المرزبان (ت 385) (1996م)، **شرح أبيات سيبويه**، تحقيق: محمد الريح هاشم، دار الجيل، بيروت.

السيوطي، جـلال الدين (ت 911هـ) د ت، **الأشـباه والنظائـر**، دار الكتـب العلمية، بيروت - لبنان.

السيوطي، جلال الدين (ت 911هـ) (1999م)، **الاقتراح**، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الصفا.

السيوطي، جـلال الدين (ت 911هـ) (1998م) **همـع الهوامع في شـرح جمـع الجوامع**، تحقيق: أحمد شمس الدين ، ط1، دار الكتب العلمية بيروت_ لبنان.

ابن شأس، عمرو(1983م)، **شعر عمرو بن شأس الأسدي**، تحقيق: يحيى الجبوري، ط2، دار القلم، الكويت.

الشاوي المغربي الجزائري، يحيـى بن محمد أبـي زكريا، د ت، **ارتقاء الـسيادة لحضرة شاه زاده في أصـول النحو**،تحقيق:عبـد الـرزاق عبـد الـرحمن السعدي.

ابن الشجري، هبة ا بن علي بن محمد الحسني العلوي (1992م)، **الأمالي**، تحقيق: محمود محمد الطناحي، ط1، القاهرة.

الشماخ، ابن ضرار (ت 22 هـ) د ت، **ديوان الشماخ بن ضرار الـذبياني**، حقّقـه وشرحه: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، القاهرة.

الشنقيطي،أحمد بن الأمين (1331هـ) (1999م)، **الدرر اللوامع**، تحقيـق: محمـد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (1250هـ)، د ت، **الجامع في فنـي الروايـة والدراية من علم التفسير**، ط3، عالم الكتب.

صالح، قاسم محمد (1991م)، **الظاهرة النحوية بين الزمخشري وأبي حيـان، ط1، عمان**.

الصبان، محمد علي (ت 1206هـ) **(**2003م**)**، **حاشـية الـصبان علـى شـرح الأشموني**، دار الفكر، بيروت.

ضيف، شوقي، (د ت)، **المدارس النحوية**، ط6، دار المعارف، القاهرة.

الطرماح، حكيم بن الحكم (ت نحو 125هـ) (1968م)، **ديوانه**، تحقيق: عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي، دمشق.

الطنطاوي، محمد (د ت)، محمد **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، ط2،دار المعارف، القاهرة.

عبابنة، يحيى القاسم **(**2006م**)**، **تطور المصطلح النحوي**، ط1، جدارة، عمان.

العبادي، عدي بن زيد (ت نحو 35 ق هـ) (1965م)، **ديوان عدي بن زيد العبادي**، حقّقه وجمعه: محمد جبار المُعيبد، وزارة الثقافة والإرشاد-مديرية الثقافة العامة، بغداد.

عبد الرؤوف، محمد عوني (1977م)، **القافية والأصوات العربية**، مكتبة الخانجي، مصر.

ابن العبد، طرفة (ت 60 ق هـ) (2003م)، **ديوان طرفة بن العبد**، حمدو طماس، ط1، دار المعرفة، بيروت.

عبد اللطيف، محمد حماسة (2003م)، **بناء الجملة العربية**، دار غريب، القاهرة.

عبد اللطيف، محمد حماسة، (د ت)، **الضرورة الشّعرية في النحو العربي**، دار العلوم.

العجلي، أبو النجم (1981م)، **ديوانه**، صنعه وشرحه: علاء الدين أغا، مكتبة الملك فهد الوطنية، النادي الأدبي، الرياض.

ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت 669هـ)، د ت، **شرح جمل الزجاجي، الشرح الكبير**، تحقيق:صاحب أبو جناح.

ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت 669هـ) (1980م)، **ضرائر الشعر**، تحقيق: إبراهيم محمد، دار الأندلس بيروت-لبنان.

ابن عصفور،علي بن مؤمن (ت 669هـ) (1986م)، **المقرب**، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبدا الجبوري، مطبعة العاني، بغداد.

ابن عقيل، بهاء الدين (ت 769هـ) (1999م)، **شرح ابن عقيل**: تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة.

العكبري، أبو البقاء عبدا بن الحسين بن عبدا (ت 616 هـ) (1979م)، **إملاء ما من به الرحمن**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
العلائي، صلاح الدين خليل بن كيكلدي، (761هـ) (1990م)، **الفصول المفيدة في الواو المزيدة**، تحقيق: حسن موسى الشاعر، ط1، دار البشير، عمان-الأردن.
أبو علي الفارسي، الحسن بن عبد الغفار (ت 377هـ) (1981م)، **التكملة**، تحقيق: كاظم بحر المرجان، طباعة مديرية دار الكتب للطباعة و النشر، الموصل.
عمايرة، خليل أحمد **(**1987م**)**، **في التحليل اللغوي**، ط1،مكتبة المنار، الزرقاء.
عمايرة، خليل أحمد (1984م)، **في نحو اللغة وتراكيبها**، ط1، عالم المعرفة.
عمر، أحمد مختار (1962م)، **البحث اللغوي عند العرب**، ط4، عالم الكتب، القاهرة.
علي، عبد العزيز موسى (2006م)، بحث: " **الفصل النحوي بين مطالب التركيب و قيم الدلالة"،** دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 33، العدد: 1.
ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا الرازي (ت 395 هـ)، د ت، **الصاحبي في فقه اللغة**، تحقيق: عمر فاروق الطّبّاع، مكتبة المعارف، بيروت.
القُرخان، كمال الدين أبو سعد علي بن مسعود بن محمود بن الحكم (1987م)، **المستوفى في النحو**، تحقيق: محمد بدوي المختون، دار الثقافة، القاهرة.
الفرزدق، همام بن غالب (ت 110هـ) (1966م)، **ديوانه**، دار صادر، بيروت.
الفيروز أبادي، د ت، مجد الدين محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط.**
ابن قتيبة الدينَوري، أبو محمد عبد ا بن مسلم (ت 276هـ) (2008م)، **أدب الكاتب**، تحقيق: علي محمد زينو، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط1، دمشق-سوريا.
القزويني، الخطيب (1989م)، **الإيضاح في علوم البلاغة**، شرح وتعليق وتنقيح: محمد عبد المنعم خفاجي، الشركة العالمية للكتاب، بيروت-لبنان.
القطامي، عمير بن شييم (ت 130هـ)، د ت، **ديوان القطامي**، تحقيق: إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة-بيروت.

ابن قميئة، عمرو د ت، **مجلة معهد المخطوطات العربية**، عنوان المجلـة: ديـوان عمرو بن قميئة، عنَى بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه: حسن كامل الصيرفي.

كثير،عزة **(1975م)، ديوان كثير عزة**، تحقيق: إحسان عبـاس، ط1، دار الثقافـة، بيروت.

ابن كثير، أبو الفداء الحافظ الدمشقي(774هـ) (2006م)، **تفسير القـرآن العظـيم**، بإشراف: محمد بنيس، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحُسيني(1094هـ) (1993م)، **الكليات**، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، ط2، بيروت.

الكميت، ابن زيد الأسدي (1969م)، **شعر الكميت بن زيد الأسدي**، جمـع وتقـديم: داوود سلّوم، مكتبة الأندلس، بغداد.

الكنغراوي، صدر الدين الإستانبولي (1349م)، **الموفي في النحو الكوفي**، تحقيـق: محمد بهجت البيطار، سوريا.

لبيد، ابن ربيعة العامري (ت 41هـ)، د ت، **ديوان لبيد بن ربيعـة العـامري**، دار صادر، بيروت- لبنان.

المالقي، أحمد بن عبد النور، (207هـ) (2002م)، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ط3، دار القلم، دمشق.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدا الطـائي الجيـاني الأندلـسي،(672هـ) (1990م)، **شرح التسهيل**، تحقيق: عبد الـرحمن الـسيد، ومحمـد بـدوي المختون، ط1، هجر، مصر.

المبرد، أبو العباس محمد بن يريد (285هـ) (دت)، **المقتضب**: تحقيق محمد عبـد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

ابن مجاهد، أبو بكر بن موسى (د ت)، كتاب **السبعة في القراءات** ، تحقيق: شـوقي ضيف، ط2، دار المعارف، القاهرة.

المرادي، الحسن بن قاسم (1992م)، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

ابن مرداس، العباس (1991م)، **ديوان العباس بن مرداس**، جمعه وحقّقـه: يحيـى الجبوري، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.

مطلوب، أحمد **(**1987م**)**، **بحوث لغوية**، دار الفكر، عمان.

أبو المكارم، علي (1971م)، **تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري**، القاهرة الحديثة للطباعة.

أبو المكارم، علي، د ت**، التفكير النحوي**، مطابع دار القلم، بيروت_لبنان.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكـرم (ت 711هـ ـ)،د ت، **لـسان العرب**، اعتنى بها: أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الـصادق العبيـدي،ط3، دار إحياء التراث، بيروت لبنان.

النابغة الذبياني، زياد بن معاوية (ت 18 ق هـ) (2005م)، **ديوانـه**، اعتنـى بـه وشرحه: حمدُو طماس، ط2، دار المعرفة، بيروت.

النابغة الذبياني، زياد بن معاوية (ت 18 ق هـ) (1993م)، **ديوانه**، شرح: محمد بن إبراهيم بن محمد الحضرمي، تحقيق: علي الهروط، جامعة مؤتة.

النّجار، محمد عبد العزيز **(**2001م**)**، **ضياء السالك إلى أوضح المـسالك**، صـفوة الكلام على توضيح ابن هشام، ط1، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت-لبنان.

ابن النحاس، بهاء الدين أبو عبدا (698هـ) (2004م) التعليقـة علـى المقـرب، تحقيق: جميل عبدا عويضة، ط1، عمان_ الأردن.

النميري، أبو حية (1975م)، **شعر أبي حية النميري**، تحقيـق: يحيـى الجبـوري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق.

الهاشمي، السيد أحمد، د ت، **جواهر البلاغة**، تحقيق: حـسن حمـد، دار الجيـل- بيروت.

الهذلي، أبو ذؤيب (1998م)، **ديوانه**، شرح: سوهام المـصري، مراجعـة: ياسـين الأيوبي، ط1، المكتب الإسلامي، بيروت-دمشق.

ابن هرمة، **شعر إبراهيم بن هرمة القرشي**(176هـ)، تحقيق: محمد نفّاع، وحـسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمـد عبد ا جمال الدين بـن يوسـف (ت 761هـ) (1994م)، **أوضح المسالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمـد عبد ا جمـال الديـن بن يوسف (ت 761هـ) (1987م)، **رسالة المباحث المرضية**، تحقيق: مازن المبارك، ط1، دار ابن كثير، دمشق.

ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمـد عبد ا جمـال الديـن بـن يوسـف (ت 761هـ) (1986م)، **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: علي محسن عيـسى، ط2، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت.

ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد ا جمال الدين بن يوسف(ت 761 هـ) (2003م)، **شرح شذور الذهب**، تحقيق: بركات يوسف هبود، ويوسـف الشيخ محمد البقاعي، ط1، دار الفكر، بيروت، لبنان.

ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمـد عبد ا جمـال الديـن بـن يوسـف (ت 761هـ)، د ت، **شرح قطر الندى وبلّ الصدى**، تحقيق: محمـد محيـي الدين عبد الحميد، مصر.

ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمـد عبد ا جمال الدين بـن يوسـف (ت 761هـ) (1987م)، **مغني اللبيب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميـد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

الهلالي، حميد بن ثور ، (ت 30هـ)(1995م)، **ديوانه**، تحقيق: محمد يوسف نجـم، ط1، دار صادر، بيروت.

أبو الهيجاء، ياسين (2002م)، **مظاهر التجديد النحوي** لدى مجمع اللغة العربية فـي القاهرة، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن.

ابن الورد، عروة (1998م)، **ديوان عروة بن الورد (أمير الصعاليك)**، دراسة وشرح وتحقيق: أسماء أبو بكر محمد، منشورات محمد علي بيـضون، دار الكتـب العلمية، بيروت-لبنان.

ياقوت، محمود سليمان، د ت، **التراكيب غير الصحيحة نحوياً في (الكتاب) لسيبويه،** دراسة لغوية، دار المعرفة الجامعية.

ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصـلي (643هـ ـ) (2001م)، **شرح المفصل،** تحقيق: إميل بـديع يعقـوب، ط1، دار الكتـب العلمية، بيروت لبنان.